عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني

ثائر فتحي حسين عمرو

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1438هـ/2016م

منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني

إعداد:

ثائر فتحي حسين عمرو

بكالوريوس علوم سياسية من جامعة آل البيت/ الاردن

المشرف: د. عبد المجيد سويلم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية/ معهد الدراسات الإقليمية/ كلية الآداب / جامعة القدس

القدس – فلسطين

1438هـ/2016 م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني

إعداد الطالب: ثائر فتحي حسين عمرو

الرقم الجامعي: 21210078

المشرف: د. عبد المجيد سويلم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2016/12/10م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1 . رئيس لجنة المناقشة: د. عبد المجيد سويلم التوقيع:.....

2 . ممتحناً داخلياً: د. أحمد أبو دية التوقيع:.....

3 . ممتحناً خارجياً: د. سمير عوض التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1438هـ / 2016 م

الإهداء

- إلى كل إنسان ارتبطت روحه بأرض وطنه.
- إلى كل إنسان أراد الحرية والكرامة والعزة، ولم يرضخ للذل والظلم والعدوان.
- إلى كل من أضاء دربي بالدعاء والنصح، وساندني في كل خطوات نجاحي.
- إلى والدي العزيز ووالدتي الحبيبة، اللذان تحملا العناء والمشقة طوال سنوات حياتي ودراستي، ليوفروا لي كل الظروف المناسبة لمواصلة العلم والتعلم.
- إلى إخوتي الاعزاء وسام وعلي ومؤمن وإلى اختي الحبيبة شفاء، وإلى عمي العزيز موسى، الذين قدموا لي جميعا الدعم والمساندة في إكمال هذه الدراسة.
- إلى أساتذتي الأكارم في برنامج الدراسات العربية الذين نهلت من معين علمهم فكانوا بوصلتي في مسيرتي الأكاديمية.
- إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث: ثائر فتحي حسين عمرو

إقرار:

أقر أنا مُعِدّ الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: ثائر فتحي حسين عمرو

التاريخ: 2016/12/10م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبني من وافر علمه علما أتمنى من الله أن ينفعني به في الدنيا والآخرة.. وانطلاقاً من حديث النبي مُحمدٍ صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأكارم الذين أشرفوا على دراستي وقدموا لي النصح والتوجيه والإرشاد.. وأخص بالذكر الدكتور عبد المجيد سويلم الذي لم يبخل بوقته وعلمه، فقدم لي توجيهاته العلمية وإشاراته الأكاديمية وتصويباته الفنية التي لولاها لما وصلت هذه الدراسة إلى ما وصلت إليه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي الدكتور نعمان عمرو الذي أضفى لمساته وملاحظاته المميزه، وكان له دورا في نصائحه وتصويباته في هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي مكتبة بلدية الخليل ومكتبة بلدية البيرة على إمدادي بالكتب والمراجع التي ساعدتني في إنجاز هذه الرسالة.

سائلا الله عز وجل لهم جميعا التوفيق والسداد.

الملخّص

تتمحور هذه الدراسة حول نشاة منظمة التحرير الفلسطينية والدور الذي لعبته على مستوى القضية الفلسطينية، وموقعها ومستقبلها بعد تبلور انشاء النظام السياسي الفلسطيني وخصوصا يعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

هدفت الدراسة الى التعريف بالخلفية السياسية والتاريخية لنشاة منظمة التحرير الفلسطينية والشروط السياسية والاجتماعية التي حددت تطورها على مدى عدة عقود، والتعرف على النظام السياسي الفلسطيني وما هي التحولات البرامجية التي مرت بها المنظمة من أجل بناء هذا النظام حيث يتكون هذا النظام من منظمة التحرير الفلسطينية التي أسست عام 1964م، والسلطة الفلسطينية التي خرجت نتيجة لاتفاق أوسلو عام 1993م، والحركة الوطنية التي بدأ بزوغ فجرها في عشرينيات القرن الماضي، ومؤسسات المجتمع المدني.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذه الدراسة، حيث تم جمع البيانات والمعلومات التاريخية المتعلقة بظروف نشاة وتطور منظمة التحرير الفلسطينية وبظروف نشاة وتطور وتبلور النظام السياسي الفلسطيني، وتحليلها وتبيان جوهر العلاقة القائمة بينهما وذلك بهدف النهوض بدور المنظمة من جهة وتعزيز وتكريس واقع النظام السياسي وتطويره من جهة اخرى.

توصل الباحث الى نتائج مفصلية لعل من اهمها تراجع دور وموقع المنظمة في النظام السياسي خصوصا بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأدت الانتفاضة الثانية إلى اضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية عموما، ولكنها لم تعزز دور المنظمة الا جزئيا إلى ان جاء قرار استحداث منصب رئيس الوزراء بهدف الحد من صلاحيات وسلطات رئيس المنظمة ورئيس السلطة انذاك (ياسر عرفات).

كان لدخول حركة حماس الحلبة السياسية وفوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006 أثر كبير على واقع المنظمة وواقع النظام السياسي حيث تحولت قضية إصلاح المنظمة إلى مطلب شامل بهدف استعادة دورها وبهدف استيعاب الفصائل الجديدة وخصوصا حركة حماس والجهاد الاسلامي وبهدف انهاء الانقسام وإعادة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتكريسه على اسس وطنية وديمقراطية صلبة ومستقرة.

The foundation of the Palestine Liberation Organization and the role that it played on Palestine's question, location and future after the development of the Palestinian political system

Prepared by: Thaer Fathi Hussein Amro
Supervised by: Dr. Abd ALmajed Swelm

Abstract

This study revolves around the foundation of the Palestine Liberation Organization and the role that it played on Palestine's question, location and future after the development of the Palestinian political system; especially after the establishment of the Palestinian National Authority. This study aimed at introducing the political and historical background of the foundation of the PLO and the political and social conditions that shaped its development through many decades. Also, the modifications that happened on the PLO's program to make this political system, and its role and relationship with that system. The researcher used the descriptive analytical approach to conduct this research. Collecting historical information related to the conditions of founding and developing the PLO and the Palestinian political system, then analyze them and discover the core of the relationship between them to empower the PLO on one side and reinforce and Perpetuate the system and develop it on the other side. The researcher reached some results; the most important of them: the retraction of the PLO in the political system after forming the Palestinian Authority. the relationship between the PA and the PLO continued until the end of the transitional period integrating in a general state of regression. The Second Intifada lead to weakening the PA in general, but it only reinforced the role of the PLO partially until introducing the prime minister's position which aimed at the limitation of the authorities of the president who was also the head of the PLO, Yasser Arafat. When Hamas joined the political system, and won the legislative elections in 2006, that left a big effect on the reality of the PLO and the political system. Then, the reform of the PLO became a comprehensive order to regain its role and obsorb the new political factions, especially Hamas and the Islamic Jihad Movement to end the division, reform the Palestinian political system and perpetuate it on national and democratic pillars that are solid and stable.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة:

شكلت فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين جزءاً مهما من الدولة العثمانية، لكنها عرفت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مصيراً مختلفاً عن بقية البلدان العربية المجاورة، حيث أنها تعرضت لهجرة صهيونية قبل وبعد الحرب كانت سبباً في جعل الفلسطينين ومنذ البداية يشعرون بهوية مختلفة عن بقية الشعوب العربية الأخرى وخاصة بعد خضوعها تحت الانتداب البريطاني الذي مهد الطريق امام الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين، حيث فقد الشعب الفلسطيني أثر حرب عام 1948م واقعه المجتمعي بسبب تشتته الجغرافي وفقد أراضيه كما فقد صفة المواطنة وحقوقها وواجبتها، إذ أمسى بلا جنسية ولا دولة.

ومنذ اللحظة الأولى لهجرة الفلسطيني عن أرض الوطن ونزوحه الى البلاد العربية والجزء المتبقي من فلسطين، اتخذت العمليات الفدائية صورة هجمات فردية متواصلة داخل الأراضي الفلسطينية بهدف مقاومة المحتل الغازي واستمر العمل الفدائي بل ازداد مع مطلع الستينات، حيث أسهم الكفاح المسلح بدور رئيسي وحاسم في انبعاث الحركة الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وإحياء شخصيته الوطنية. واقترنت اليقظة المتجددة للوعي الوطني الفلسطيني والنهضة المعاصرة للثورة الفلسطينية بانطلاق حركة المقاومة المسلحة، التي سرعان ما رسخت جذورها في أعماق الجماهير الشعبية الفلسطينية.

يعتبر عام 1964م نقطة تحول في تاريخ فلسطين وعودة لظهور وتبلور الكيانية الفلسطينية بشكل واضح بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح وصولاً الى السلطة الوطنية المستقلة على

أرض فلسطين التاريخية. إذ انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس معلناً قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري الأمر الذي أثلج صدور الفلسطينين الذين شرعوا لحمل السلاح وازدادت عملياتهم المسلحة بعد إعلان حركة فتح أول بلاغاتها العسكرية في الأول من يناير عام 1965م. وتمثل منظمة التحرير الفلسطينية إحدى حركات التحرر الوطني المعاصر، ورمزاً للإصرار والثبات، إذ أنها نشأت خارج أرضها المحتله مما جعلها فريدة بين حركات التحرر الوطني في الوطن العربي خاصة والعالم عامة.

واستمرت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية الطويلة وتعرضت لتحولات ومنعطفات كان أبرزها قمة الرباط عام 1974م التي أقرت بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الأمر الذي مكنها من الوصول الى الأمم المتحدة وبهذا اكتسبت منظمة التحرير رسمياً خيار الدولتين في فلسطين التاريخية والعيش جنباً لجنب مع إسرائيل في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينين على الأراضي المحتلة عام 1967م وبتحديد القدس الشرقية عاصمة لها.

وفي عام 1993 قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير انذاك ياسر عرفات بالاعتراف رسمياً بإسرائيل وفي المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني نتج عن ذلك تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.1 مبررات الدراسة

- الضعف الذي حل بمنظمة التحرير الفلسطينية وأدائها بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993م.
- مطالبة بعض الفصائل الفلسطينية بعملية إصلاح لمنظمة التحرير ومؤسساتها من أجل المشاركة والدخول فيها.
- غياب الدور الحقيقي والفعلي لمنظمة التحرير مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والمطالبة من قبل بعض الفصائل بتشكيل إطار قيادي موحد لتمثيل الشعب الفلسطيني، وذلك بسبب هيمنة السلطة الوطنية الفلسطينية على حساب المنظمة.

3.1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال العديد من الجوانب التي تحتويها وهي كالتالي:

- مدى تأثير إنشاء السلطة الوطنية على منظمة التحرير الفلسطينية ودورها وأدئها.
- دور منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفسطيني في الداخل والخارج.
- معرفة قدرة السلطة الوطنية على إدارة الدولة الفلسطينية دون الرجوع لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.
- شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية إذا تمت عملية الإصلاح التي يطالب فيها بعض الفصائل، ومصير النظام السياسي بعد هذه العملية.

4.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في التعرف على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والتعرف على النظام السياسي الفلسطيني والتحولات التي طرأت على برامج المنظمةحتى الوصول لسلطة الوطنية الفلسطينية عام 1993، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الفرعية الآتية:

- موقع منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.
- دور منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية.
- التعرف على موضوع إصلاح المنظمة الذي يشكل الموضوع الأهم في الوقت الحالي.
- توضيح علاقة المنظمة في النظام السياسي بعد عملية الإصلاح، وماهو مصير النظام السياسي بعد عملية إصلاح المنظمة.

5.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في البحث حول دور منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني الجديد والكيفيات التي يمكن من خلالها استعادة الدور القيادي لها في إطار هذا النظام بعد عملية إصلاح المؤسسات التابعة لها؟

6.1 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي للدراسة: ما هي منظمة التحرير وكيف نشأت، وكيف تم بناء النظام السياسي الفلسطيني وما هي التحولات البرنامجية للمنظمة للوصول لنظام سياسي فلسطيني؟

لتحقيق أهداف الدراسة طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات التي ستجيب عنها، وهي:

1. كيف أثرت السلطة الوطنية الفلسطينية على موقع منظمة التحرير الفلسطينية وإضعافه؟
2. ما هو دور منظمة التحرير في النظام السياسي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؟
3. ما هي التغيرات التي طرأت على بنية منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني؟
4. هل العلاقة بين المنظمة والسلطة بحاجة إلى إعادة ترتيب بحيث تظل المنظمة هي الأساس والسلطة هي الفرع؟

7.1 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي، نظراً لملاءمة هذا المنهج لدراسة الظواهر التاريخية المتطورة، حيث تم وصف وتحليل دور منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني، من خلال تحليل المعلومات التاريخية والظروف التي نشات من خلالها للوصول الى العوامل المتحكمة بها، وذلك بهدف الوصول الى النتائج التي يمكن الاستفاده منها في عودة الدور المطلوب للمنظمة في ظل الشتات والتفرقة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

8.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: تغطي الدراسة في موضوعها المطروح، "منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني" أينما تواجد الشعب الفلسطيني.

الحدود الزمانية: تبحث الدراسة في نشأة منظمة التحرير الفلسطينية ومستقبلها بعد إنشاء النظام السياسي الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين عام 1965 – 2015، أي منذ نشأة منظمة التحرير مرورا باتفاق اوسلو وإنشاء النظام السياسي الفلسطيني وصولا إلى المطالبة من قبل الفصائل الفلسطينية بتفعيل دور منظمة التحرير ومشاركة كافة الفصائل الفلسطينية فيها.

9.1 الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي تناولت منظمة التحرير الفلسطينية ونشأتها وتطورها ودورها، حيث اختلفت في مضامينها وطريقة عرضها.

لقد وقفت الدراسة أمام بعض هذه الدراسات قراءة وتحليلا ودراسة، فكانت على النحو الآتي:

دراسة فيصل حوراني: "الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية"[1]

تناول الكاتب من خلال هذه الدراسة القضية الفلسطينية بشفافية ووضوح، حيث قدم طرحا للقضية الفلسطينية بسلبياتها وايجابياتها، من خلال إلمامه بكافة الجوانب التي تضمنتها تلك المرحلة من عمر القضية الفلسطينية.

يتمحور الموضوع الرئيسي للدراسة حول إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، والتي كان لها دورا مهما على المستوى الفلسطيني والدولي. حيث يرى الكاتب من خلال هذه الدراسة أن المنظمة عانت من بعض الأمور التي أثرت على أدائها، كنقص التمويل والكفاءات المدربة، إضافة إلى التدخل العربي في المنظمة ماليا وسياسيا ووجوديا.

تناول الكاتب في دراسته الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث كان الميثاق نقطة انطلاق للفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة، إضافة إلى اللاجئين الذين كانوا يقاتلون من خارج فلسطين من أجل التحرر، ويؤكد الكاتب خلال دراسته أن العمل الوطني كان أكبر وأكثر تنظيما وفاعلية بسبب تجاوزه للكثير من المعوقات والسلبيات التي تراكمت قبل احتلال فلسطين عام 1948.

(1) فيصل الحوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دمشق، دار دانية، 1980.

كما تحدث الكاتب خلال دراسته عن صياغة البرنامج المرحلي للمنظمة والجدية في المعالجة الفلسطينية والعربية لقضية فلسطين. حيث يرى انه من الضرورة صياغة هدف مرحلي واضح للكفاح الوطني الفلسطيني ورفض أي إنجاز أقل منه، بدل التشبث بهدف شامل لا تكون القضية الفلسطينية عاملا أساسيا فيه.

كما تطرق الكاتب في دراسته إلى مرحلة التسوية، والتي بدأت بعد عام 1974، وذكر الكاتب في هذه الدراسة فكرة تطرقت لها الأوساط الفلسطينية والتي تحدثت عنها أيضا المنظمة في المؤتمرات اللاحقة للعام نفسه، وهي إقامة السلطة الوطنية المستقلة للشعب فوق أي جزء يتحرر من تراب وطنه، إضافة إلى التأكيد على الكفاح بجميع أشكاله، ليكون هناك استيعاب للطاقات والإمكانيات كافة للوصول إلى الهدف المعلن والمنشود حسب ما أقرته المنظمة.

ولعل من أبرز النقاط التي تعرض لها الكاتب في دراسته، نشوء حركة فتح بالتزامن مع نشوء المنظمة، وكيف كانت تتبنى حركة فتح آنذاك أسلوب الكفاح المسلح في التحرير. كما عرض الكاتب بعض الأمور التي كانت تظهر الضعف في هذه الحركة، إضافة الى السلبيات التي عانت منها الحركة في ذلك الوقت، فتميزت هذه الدراسة بالطابع الحيادي رغم أن مؤلفها من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، كما اعتمد الباحث في توثيقه على المعلومات الحاصل عليها من خلال مقابلات شخصية مع أشخاص كان لهم دور في صنع القرار الفلسطيني آنذاك، وأيضا القرارات التي كانت تنتج عن المؤتمرات المعنية بالقضية.

دراسة يزيد الصايغ: "الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة"[1]

تناول الكاتب خلال هذه الدراسة مرحلة كاملة من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ابتداء من قيام دولة إسرائيل سنة 1948 وحتى توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة 1993.

يؤكد الكتاب خلال هذه الدراسة مركزية فكرة بناء الدولة في ظهور المؤسسات السياسية لمنظمة التحرير وتطورها، من خلال تتبع التطور السياسي والعقائدي والتنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفدائية المسلحة المنضوية تحت لوائها.

ويرى الكاتب أن هذا التطور يتمحور حول موضوع الكفاح المسلح، حيث يظهر كيفية استخدام حالة الصراع والمواجهة من أجل تعبئة وحشد قاعدة جماهيرية، وتحقيق هيمنة مفاهيم ومصطلحات محددة للثورة والوطنية، وتأكيد شرعية طبقة سياسية ونخبة بيروقراطية جديدتين. استند الكتاب في دراسته إلى أرشيفات منظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى الوثائق الداخلية والمطبوعات الرسمية لمختلف الفصائل الفدائية، وإلى ما يزيد على 400 مقابلة أجراها المؤلف مع أعضاء وكوادر وضباط منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها.

دراسة جميل هلال: "تحولات النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو"[2]

هدف الباحث إلى دراسة موسعة ومعمقة للتحولات في المجتمع، وفي النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. ويرى الباحث أن هذا البحث يعالج موضوع على درجة عالية من التعقيد و البساطة في آن

(1) يزيد الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2002.

(2) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، تحولات النظام السياسي بعد أوسلو، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1998.

واحد، فموضوع التحول الدولاني طرقه العديد من الباحثين و توفر حول هذا التحول أدبيات غنية في بلدان عديدة، كون الدولة الفلسطينية مازالت مشروعا وطنيا غير منجز، كما أنها باتت قائمة ولا يحتاج استكمالها إلا لوقت قصير أو أنه بالإمكان إعلانها وفرضها كأمر واقع، ويكاد الوضع يكون فريدا من حيث وجود سلطة تغيب عنها الدولة رغم حضور عدد من رموزها، أما فيما يتعلق بحركة التحرر الفلسطيني التي خاضت مختلف أشكال النضال من أجل الاستقلال في أكثر من مرحلة تاريخية تحول جزء منها إلى سلطة، و تحول جزءها الأخر معارضة قبل أن تنجز مشروعها الوطني.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: أن التحول في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو عملية معقده، لأنها ما زالت غير منجزة على أرض الواقع، وأن الواقع الفلسطيني أصيب بتغيرات كثيرة بعد هذا الاتفاق أثرت على كافة مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان لها انعكاسات خطيرة على الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى مأزق مواجهة المشروع الوطني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية، في ظل غياب الحوار الوطني والوحدة الوطنية.

دراسة فاروق القدومي: "فلسطين بين الماضي والحاضر في ذكرى مرور خمسين عاما على النكبة"[1]

تناول الكاتب في دراسته الظروف التي رافقت مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، والأجواء التي رافقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية من انتصار الثورة الجزائرية، ومؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة عام 1964 الذي قرر إنشاء كيان فلسطيني، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني لدورته الأولى في القدس بتاريخ 1964/5/28 وإعلانه قيام منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري.

(1) فاروق القدومي، فلسطين بين الماضي والحاضر في ذكرى مرور خمسين عاما على النكبة، جامعة الدول العربية، تونس، 1998.

كما تحدث الكاتب في دراسته المحطات التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية بدءاً من انطلاق الثورة الفلسطينية عام 1965 إلى حرب حزيران عام 1967 وتداعيتها، وتطرق أيضاً إلى أحداث مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في الرباط عام 1974، الذي قرر فيه المؤتمرون ان منظمة التحرير الفلسطينية دون سواها هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها، والتزام جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

كما تناولت الدراسة قرار منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمر مدريد للسلام والذي جاء في ظروف قاسية يعيشها الشعب الفلسطيني أهمها الحصار السياسي والمالي اللذان عانت المنظمة منهما بعد حرب الخليج، وموافقة الدول العربية المعنية على حضور المؤتمر، إلا أنه بعد مضي العديد من السنوات على اتفاق أوسلو يدرك المراقب لتطور عملية السلام أن كلا الحزبين في إسرائيل سواء العمل أو الليكود وحتى الرأي العام لم يصلوا إلى مرحلة النضج للاعتراف بضرورة إقامة سلام عادل مع الشعب الفلسطيني من خلال المفاوضات السياسية.

دراسة عبد العزيز سيد احمد: "احمد الشقيري"[1]

تناول الكاتب في دراسته السيرة الذاتية لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري، من خلال تناول السيرة الذاتية والثقافية والتاريخية والسياسية للقضية الفلسطينية ودور أحمد الشقيري في هذه القضية، كما تطرق الباحث من خلال دراسته قرار تكليف أحمد الشقيري بتشكيل منظمة التحرير

(1) أحمد الشقيري، عبد العزيز السيد أحمد، دار العودة، بيروت، 1972.

الفلسطينية وصولا إلى إقامتها، كما تناول الكاتب في دراسته النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

دراسة ممدوح نوفل: "ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل"[1]

تحدث الكاتب في هذه الدراسة عن ضرورة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها تحت عنوان: النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج.

وأشار الكاتب خلال هذه الدراسة إلى أن منظمة التحرير شهدت تراجع بدورها الكفاحي في مواجهة الاحتلال وغياب الديمقراطية، وانحسار شعبيتها داخل الوطن المحتل وخارجه، كما أكد خلال دراسته على اعتقاد عدد من القيادة الفلسطينية بأن اتفاق (أوسلو)، وقيام السلطة فرض العد العكسي لوجود المنظمة أصلاً وأن السلطة بديلها ووريثها الشرعي.

كما دعى الباحث لإصلاح وتفعيل المنظمة من خلال انضواء جميع القوى الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، بعد إنهاء حالة الخلط بين مهام الوزارة ومهام اللجنة التنفيذية وعودة من استقال أو جمدت عضويته في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، إضافة إلى إعادة النظر في النسب التمثيلية للقوى المشكلة للمنظمة، وفي نظام الكوتا الفصائلي.

واختتم الكاتب دراسته بالقول: أن بقاء أوضاع النظام السياسي على ماهي عليه يعني سير الجميع نحو الكارثة، لذا الجميع مدعو إلى تصويب الحركة الوطنية، وتصويب برامجها، وتجديد بنية منظمة

(1) ممدوح نوفل، ما بعد الازمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وافاق العمل، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية– مواطن، 1999.

التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها وإعادة النظر في مهامها ووظائفها، لأن السلطة لا يمكنها أن تكون بيتاً يتسع لجميع القوى والاتجاهات السياسية والفكرية الفلسطينية.

دراسة جورج جقمان: "التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث"[1]

وتحدث جورج جقمان عن نموذج منظمة التحرير الفلسطينية، قائلاً أنه حين أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية تولت القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية المجتمع الفلسطيني في غياب معارضة منظمة ذات شعبية تعمل ضمن الكيان السياسي الجديد غير قادرة على التأثير من خارجه، وبهذا تجلت أزمة منظمة التحرير الفلسطينية بازدواجية مجتمع دولة في آن واحد، وبمعنى آخر يوضح الكاتب أن نقل النموذج الشمولي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطبيقه في الكيان السياسي الناشئ في فلسطين يهدد بابتلاع المجتمع خاصة في غياب قوى مجتمعية منظمة من أحزاب ونقابات وحركات جماهيرية.

وتطرق إلى أن النظام السياسي الفلسطيني الحالي هو نتاج جميع التنظيمات الفلسطينية ونقد منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة إصلاحها لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار التوجهات السلطوية داخل التنظيمات نفسها، وغياب المساءلة والمحاسبة فيها.

(1) جورج جوقمان، التحرر– التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية– مواطن، 1998.

دراسة أسامة محمد أبو نجل: "مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو"[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع الأحداث و المتغيرات السياسية التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال إبراز أهم المحطات التاريخية والسياسية المهمة التي مرت بها خلال فترة الدراسة، كما بحثت الدراسة في الإرهاصات والنشأة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى المتغيرات السياسية التي حدثت على البناء الفكري والسياسات الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية من العام 1968 وحتى العام 1974، والمتغيرات السياسية في المنظمة من 1975- 1983، كذلك الأمر في المتغيرات السياسية للمنظمة بين الاعوام 1984- 1993.

دراسة جواد الحمد: "منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي"[2]

تناول الكاتب في دراسته النقلة النوعية التي حدثت في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، والتحديات التي تواجه المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتداعياتها، كما تناول الكاتب في هذه الدراسة مشروع الإصلاح البنيوي والسياسي الشامل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأكد الكاتب في دراسته إلى أن الدعوة إلى الإصلاح في أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية لها أهمية راهنة وعاجلة، كما تطرق الكاتب خلال هذه الدراسة إلى حلقات نقاشية عن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان.

---

(1) أسامة محمد أبو نجل، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

(2) جواد الحمد، منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2005.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، وجد الباحث أن هذه الدراسات تناولت نشاة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها والظروف التاريخية والسياسية التي رافقتها، كما تناولت هذه الدراسات بناء النظام السياسي الفلسطيني والإشكاليات التي واجهته، وتطرقت هذه الدراسات الى موضوع إصلاح المنظمة الذي نادت به التيارات الإسلامية بعد اتفاق القاهرة في العام 2005 لدخول والمشاركة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن هذه الدراسات افتقرت الى البحث الحقيقي والبعيد عن الفئوية في أسباب تراجع الدور الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى افتقارها في تقديم الحلول العملية لعودة تفعيل دور المنظمة على الساحة الفلسطينية في ضوء النظام السياسي الفلسطيني ووجود السلطة الفلسطينية على أرض الواقع.

أما هذه الدراسة (منظمة التحرير الفلسطينية دورها وموقعها ومستقبلها في النظام السياسي الفلسطيني)، فهي تتناول موضوعا يتمحور حول دور منظمة التحرير الفلسطينية المستقبلي في النظام السياسي الفلسطيني إذا تمت عملية الاصلاح التي تنادي بها الفصائل والقوى الفلسطينية، إضافة إلى تقديم رؤى واضحة تجاه موضوعات الإصلاح في مؤسسات المنظمة ودورها الفعلي على أرض الواقع.

10.1 فصول الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول وهي:

الفصل الأول: خلفية الدراسة، وتضمنت المقدمة، ومبررات الدراسة، وأهميتها، وأهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، ومنهجيتها، وحدودها، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: منظمة التحرير الفلسطينية النشأة والتطور، تحدث عن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وتكوين الإطار الهيكلي لها، إضافة إلى المؤسسات التابعة لها وتطور دورها عبر المراحل الزمنية التي مرت بها القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث: التطور التاريخي لبرامج منظمة التحرير الفلسطينية وصولا إلى النظام السياسي الفلسطيني، كما تناول الفصل التطورات التي حدثت في برامج منظمة التحرير الفلسطينية مروراً باتفاق اوسلو وصولا إلى نظام سياسي يحمل شعار الدولة الديمقراطية والتطورات التي حدث على هذه النظام.

الفصل الرابع: موقع منظمة التحرير الفلسطينية ودورها في النظام السياسي الفلسطيني، حيث تناول هذا الفصل دور منظمة التحرير بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية والموقع الذي لعبته المنظمة في النظام، والعلاقة بين المنظمة والسلطة الفلسطينية ما بين العام 1996– وحتى العام 2004، والأدوار التي لعبتها المنظمة والنظام السياسي من التطورات التي حلت بالساحة الفلسطينية من وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات وإجراء الانتخابات التشريعية ومرحلة الانقسام الفلسطيني.

الفصل الخامس: مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية من النظام السياسي الفلسطيني، حيث يبحث هذه الفصل وهو الفصل الأخير من الدراسة في الدور المستقبلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بعملية الإصلاح المنادى بها من قبل جميع الفصائل لمؤسسات المنظمة وتفعيل دورها وأدائها على الساحة الفلسطينية.

النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني

1.2 المقدمة

تناول القسم الأول من هذا الفصل، الحديث عن نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وتطور مؤسساتها والأدوار التي أنيطت بها من خلال هذه المؤسسات، بينما تحدث القسم الثاني عن التعريف بالنظام السياسي الفلسطيني ومراحل التطور البرنامجي لمنظمة التحرير من اجل الوصول الى هذا النظام في العام 1993.

2.2 المبحث الأول: نشأة وتطور منظمة التحرير الفلسطينية

1.2.2 فلسطين في الجامعة العربية:

مُثلت فلسطين في الجامعة العربية منذ نشأتها سنة 1945، حيث كان موسى العلمي اول ممثلا لفلسطين فيها، ليتولى بعده أحمد حلمي عبد الباقي هذا المنصب إلى حين وفاته سنة 1963، وفي فترة الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين أخذت الساحة الفلسطينية تموج بالحركات والمنظمات الفلسطينية التي كانت تسعى لتحرير فلسطين، وقد انشغلت تلك الأحزاب بخلافاتها الفكرية الداخلية، الأمر الذي همش الموضوع الفلسطيني إلى حد ما في نشاطات تلك الأحزاب والقوى، فكانت هذه الاحزاب مصابة بعقدة التطلع إلى المرجعية الخارجية باسم قومية المعركة[1].

تزايدت بعد ذلك الخلافات داخل القومية العربية مع انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، الأمر الذي أضعف من آمال الفلسطينيين المتعلقة بالدور القومي تجاه القضية الفلسطينية، ولكن انتصار الثورة

(1) محسن صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (مصر، مركز الإعلام العربي،2003)ص365

الجزائرية أحيا لدى الفلسطينين الأمل بدور وطني مستقل عن الواقع القومي مع المحافظة والمراهنة على بقاء هذا الواقع سنداً للنضال الوطني.

مع مطلع الستينات تزايدت رغبة الفلسطينيين في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية إلى حركة عارمة، وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز هذا الجانب للفلسطينيين، وإنشاء كيان خاص بهم يتحدث باسم الفلسطينيين، ويضبط حركتهم، ويمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها [1]، حيث أحدث إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد تحولاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي إلى الاهتمام أكثر بالهوية الشخصية الذاتية الفلسطينية [2].

وفي تلك الفترة نشأت عدة منظمات شعبية كانت ترى في الكفاح المسلح أساساً لاسترداد الوطن المحتل، وكانت حركة فتح ترى أن تحرير فلسطين لا يتم بحرب تقليدية ضد إسرائيل، وإنما بكفاح طويل الأمد على شكل عصابات إضافة إلى الحرب الشعبية، وقد حددت فتح لذلك أربع مراحل وهي:- مرحلة عمليات تقتصر على الكر والفر، ومرحلة المواجهات المحدودة، ومرحلة الاحتلال المؤقت للمناطق المحررة، والمرحلة الأخيرة مرحلة السيطرة الدائمة على المناطق المحررة وعلى هذا التوجه قامت حركة فتح بشن أول هجوم فدائي في الأول من يناير 1965م.

ثم بدأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي منظمة سياسية أخرى بشن الهجمات على شكل حرب عصابات، ولكن كان هناك تباين في الفكر السياسي بين حركة فتح والجبهة الشعبية، حيث أن حركة فتح تبنت النموذج الكوبي: - وهي أن تطلق شرارة الثورة من خلال هجمات مسلحة مباشرة أما الجبهة

(1) Tessler(A. Mark) : A History of the Israeli – Palestinian Conflict, Bloomington, Indiana University Press, 1995 ، N 374

(2) khalidi (walidy) , Palestine reborn, IB Tauris and co, london 1992, N374

الشعبية فتأخذ تنظيرها بالنموذج السوفيتي والصيني، وهذا التنظير يؤكد على أهمية التنظيم السياسي قبل البدء بالكفاح المسلح وخلاله [1].

كانت التنظيمات الفلسطينية متفقة على شكل الكفاح المسلح ولكنها كانت مختلفة بشأن الدور الذي تقوم به الدول العربية في هذا الكفاح وبشأن العلاقات الفلسطينية مع هذه الدول، حيث كان يرى البعض أن الوحدة العربية هي الطريق المؤدي إلى تحرير فلسطين وتبنت هذا الرأي الجبهة الشعبية وعدة فصائل مثل (حزب البعث العربي – والحركة الناصرية)، أما حركة فتح، فقد تبنت الاتجاه المعاكس وهو أن تحرير فلسطين هو الطريق المؤدي إلى الوحدة العربية، وعلى الجيوش العربية أن تحمي حدودها وتساند الفدائيين وتحميهم خلال هذه المعركة[2]، هذا التناقض بين الفصائل الفلسطينية أدى الى نشوء خلافات مع بعض الأنظمة العربية، كما سبب نزاعات مع بعض الدول العربية المضيفة للفلسطينين حول السيادة والسياسة الخارجية لها.

2.1.2 الدول العربية والدعوة لإنشاء كيان خاص بالفلسطينيين

عجل هذا الحراك الفصائلي الفلسطيني من دعوات الأنظمة العربية لإنشاء كيان فلسطيني ينضوي تحت مظلتهم[3]، فكان المصريون لهم الأسبقيه في المطالبة والدفع باتجاه إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ذكر احمد الشقيري أن الجمهورية العربية المتحدة كانت راغبة في إنشاء الكيان اليوم قبل الغد، من خلال دعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى إنشاء منظمة التحرير، وعقد مؤتمر قمة عربي عام 1964 لبحث الأخطار التي تواجه الأمة العربية عامة ولمواجهة مشروع إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، وقد جاء في البيان الختامي الذي أصدره مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية

(1) زهير المصري، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية (فلسطين، غزة، مكتبة اليازجي، 2008) ص56

(2) زهير المصري، مصدر سابق، ص58

(3) أسامة أبو نحل، مخيمر أبو سعدة نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة (غزة، فلسطين، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية 2009، عدد 1) ص4

في 1964/1/17: " تدارس المجلس التهديدات وأعمال العدوان المتصلة، وبعد أن بحث المجلس ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الأردن، وقياماً بواجب الدفاع المشروع وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، فقد اتخذت القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني، وبناءً على هذا القرار كلف مجلس الملوك والرؤساء العرب أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية بغية إقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره"[1].

انطلق أحمد الشقيري بعد ذلك مستفيداً من الدعم المصري، ومن حماسة الفلسطينين بإنشاء كيان خاص بهم الى عمل ثلاثين جولة في مناطق التجمعات الفلسطينية، وقام خلال هذه الجولات بوضع الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأجرى ترتيبات عقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس في الفترة الواقعة ما بين 28 مايو – 2 يونيو 1964 وسمي هذا المؤتمر به (المجلس الوطني الأول) والذي أعلن من خلاله تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، لتقود النضال الوطني لتحرير الأراضي الفلسطينية[2]، واستجابة لليقظة الوطنية الفلسطينية وتجسيد الهوية الوطنية، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وأقر الميثاق القومي الفلسطيني، ووافق على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني، كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً للقيام بدوره في تحرير وطنه [3].

---

(1) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين (رام الله، فلسطين، دار الشروق 1998) ص340

(2) Smith (Charles d Palestine and the Arab – Israeli fonflict, Second Edition, St Martin's Press, New York1992 ,N187

(3) محسن صالح، مصدر سابق، ص365

وناقش المؤتمر مشروع الميثاق القومي الفلسطيني الذي وضعه أحمد الشقيري، وتم إقراره خلال هذا المؤتمر بصيغته النهائية بعد إدخال بعض التعديلات عليه، وقد حدد الميثاق القومي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية والأهداف العامة للشعب الفلسطيني.

حيث أكد الميثاق القومي الفلسطيني: على عروبة فلسطين، وعلى حق الفلسطينيين في أرضهم، ورفض المشروع الصهيوني، ورفض الاعتراف بالدولة اليهودية الصهيونية، ورفض قرار التقسيم، وأكد على الكفاح المسلح ضد الاحتلال حتى تتحرر فلسطين واعتبر تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية هدفان متكاملان يؤدي أحدهم إلى تحقيق الآخر [1].

أجمع الشعب الفلسطيني والدول العربية على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني واتخذت منظمة التحرير الفلسطينية القدس مقراً لها، وحرصت المنظمة على أن يكون لها علم وقسم ونشيد طبقاً لما جاء في الميثاق القومي الفلسطيني، وبادرت بإنشاء وحدات عسكرية في الدول العربية عرفت فيما بعد باسم جيش التحرير الفلسطيني، وكان للفلسطينين ثلاثة شعارات كما جاء في المادة العاشرة من الميثاق وهي: الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير [2].

استمرت منظمة التحرير الفلسطينية في عملها السياسي والإعلامي وتشكيل "جيش التحرير الفلسطيني" بأفرعه المختلفة على الساحات العربية، وفي نفس الوقت استمرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بالإعداد لإطلاق الكفاح المسلح في ظل أجواء صعبة وتحديات وملاحقات عربية، إلى أن تمكنت من إطلاق الرصاصة الأولى للثورة الفلسطينية في 1 يناير عام 1965.

(1) عبد العزيز السيد أحمد، أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية، (عمان – الاردن، ط1 ، 2013) ص125
(2) تيسير جبارة، مصدر سابق، ص 341

لكن الهزيمة التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في العام 1967 ، عبرت عن فشل نهج منظمة التحرير الفلسطينية في التحرير وكانت مؤشراً لبدأ خلع القيادة التي مثلها أحمد الشقيري، كما زاد موقف الشقيري صعوبة بعد قمة الخرطوم 29/أغسطس عام 1967 والذي أعلن فيها "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل، ولا انفراد لدولة عربية بالحل، الأمر الذي أضعف المنظمة ودفع الشقيري إلى تقديم استقالته يوم 1967/12/24، هذه الاستقالة دفعت الفصائل المسلحة (حملة البنادق) للسيطرة على منظمة التحرير وقامت بتحويل الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني الفلسطيني وكان ذلك في الاجتماع الرابع الذي عقده المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة ما بين العاشر والسابع عشر من يوليو عام 1968 حيث أقر ميثاقاً وطنياً جديداً، لينتخب في العام التالي 1969 ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[1].

تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من انتزاع صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربية في الرباط في أكتوبر 1974، وبعدها استطاعت الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة. وعندما أعلنت منظمة التحرير استقلال فلسطين في 1988 اعترف بها أكثر من 120 دولة في العالم، وبقيت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في أعين الأنظمة العربية والأمم المتحدة، ولكنها واجهت العديد من المشاكل التي تمثلت في: عدم القدرة على تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب شعبياً، بسبب عدم القدرة على ممارسة هذا العمل في بعض الدول التي تمنع مثل تلك الممارسات، ودخول وخروج عدد من الأحزاب مثل: الجبهة الشعبية وهي كانت جبهة الرفض، وارتباط عدد من المنظمات الفلسطينية في بعض الأنظمة العربية والتي كانت تتأرجح علاقاتها بالمنظمة حسب العلاقة مع النظام العربي، وظهور بعض القوى الإسلامية التي تتمتع

(1) ماهر شريف، البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993 (نيقوسيا، قبرص، مركز الأبحاث الاشتراكية في العالم العربي 1995)ص147

بحضور شعبي واسع مثل (حماس، والجهاد الإسلامي) ورفضها الانضمام للمنظمة، إضافة الى خسارة منظمة التحرير الفلسطينية لقاعدة تواجدها في الأردن على أثر أحداث أيلول الأسود عام 1970 ولقاعدتها في لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982 وتراجع قدرتها على التفاعل مع الحياة اليومية للفلسطينيين في الخارج[1].

3.1.2 الإطار الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

فور الانتهاء من عقد المجلس الوطني الفلسطيني في القدس عام 1964م، باشر رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ببناء وتأسيس أجهزة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من أجل البدء بتطبيق البرنامج السياسي الذي أقره المجلس الوطني، ومع الوقت تطورت هذه الأجهزة والمؤسسات ضمن هيكل تنظيمي متطور، مكن منظمة التحرير الفلسطينية من امتلاك بنية تحتية لدولة، شبيهة بكل الدول والمجتمعات الأخرى القائمة والتي تمتلك داخلها ثلاث سلطات تسير أمورها وهي:

- السلطة التشريعية: المتمثلة في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي.
- السلطة التنفيذية: تمثلت في اللجنة التنفيذية (مجالس الوزراء في الدول) وتحت سلطتها دوائر مختلفة (الوزارات في الدول)
- السلطة القضائية: وقد رسخت هذه السلطة وتكونت مؤسساتها في سياق تشكل بنية منظمة التحرير الفلسطينية [2].

---

(1) Cheryl A. Rubenberg, The Civilian Infrastructure of the Palestine Liberation Organization: An analysis of the PLO in Lebanon until June 1982, Journal of Palestine Studies, Vol. 12 (Spring 1983), N 3.

(2) سامي مسلم، البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية (مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 166-167، 1987) ص18

4.1.2 مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً: المجلس الوطني الفلسطيني

هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، والذي يعد حسب نص المادة السابعة (أ) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية "هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يصنع سياسة المنظمة ومخططاتها، ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحه الوطنية العليا.

ويعود المجلس الوطني الفلسطيني في نشأته إلى عام 1948م، حين قام الحاج أمين الحسيني بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، حيث قام المجلس حينذاك بتشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة حلمي عبد الباقي، الذي مثل فلسطين في جامعة الدول العربية. وعندما تهيأت الظروف في قطاع غزة لإجراء انتخابات لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، صدر عام 1962م نظام دستوري جديد خلفاً لدستور فلسطين عام 1922م، جرت على أساس هذا النظام انتخابات المجلس التشريعي ترأسه في حينه حيدر عبد الشافي. وقد أعيد تجديد المجلس عام 1964م، حيث قام أحمد الشقيري بتكليف من قمة الدول العربية بعقد مؤتمر وطني فلسطيني على أرض فلسطين في 28مايو/أيار 1964م حضره ممثلون عن كافة التجمعات الفلسطينية [1].

ويتكون المجلس بالانتخابات العامة حسب النظام الأساسي للمنظمة " وإذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني يستمر المجلس الوطني القائم إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات [2].

---

(1) أحمد الريماوي، المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين (المملكة العربية السعودية، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين) ص 298

(2) النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباب الثاني، المادة السادسة (أ)

وتكون مدة المجلس حسب ما نص عليه النظام الأساسي لمنظمة التحرير ثلاث سنوات، كما أنه ينعقد دورياً مرة كل سنة بدعوة من رئيس المجلس الوطني، أو بناءً على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع أعضاء المجلس، ويكون مكان انعقاد المجلس هو القدس أو غزة أو أي مكان أخر[1].

أما فيما يتعلق بأعضاء المجلس الوطني، فقد انعقد المجلس الوطني عام 1964 بمشاركة 422 عضواً إلا أن المجلس قد أعيد تنظيمه بعد سيطرة المنظمات الفدائية على منظمة التحرير ليمثل شكلاً أكثر حيوية وفاعلية وقدرة على الاجتماع، فتم تشكيل مجلس جديد في الدورة الرابعة للمجلس الوطني عام 1968 من مائة عضو فقط غير أن السنوات اللاحقة شهدت تزايداً في أعضاء المجلس ليبلغ 155 عضواً عام 1971 ثم 293 عضواً عام 1977، ثم بلغ 450 عضواً في دورة الجزائر عام 1988، وكان سبب الزيادة هو تعاظم دور الاتحادات والهيئات الفلسطينية التي كان ينبغي تمثيلها داخل المجلس. وفي العام 1996 بلغ أعضاء المجلس الحادي والعشرين الذي عقد في قطاع غزة 700 عضواً [2].

إن الأعضاء الجدد الذين تم إضافتهم كانت غالبيتهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن العناصر الموالية لسياسة منظمة التحرير، كما أن زيادة عدد أعضاء المجلس أدى إلى إشكالية في عمله وانعقاده بشكل دوري ومنتظم، ولم يكن هناك معايير واضحة ودقيقة لاختيار الأعضاء الأمر الذي أثار إشكالية التمثيل لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، وعدم مشاركة تيارات وتنظيمات فلسطينية وتحديداً التيارات الإسلامية في منظمة التحرير الفلسطينية.

(1) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط1، ص 205

(2) محسن صالح، المجلس الوطني الفلسطيني – إعادة تشكيل وعدالة التمثيل – في منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان ط 1، 2007، ص56

وفي معظم الدورات تركزت العضوية وعملية صناعة القرار بيد فلسطيني الخارج، وبقي تمثيل الداخل رمزياً إلى حين انعقاد الدورة الحادية والعشرين عام 1996 حيث تحول الثقل فيها إلى الداخل حين بلغ عدد أعضاء الداخل نحو خمسمائة عضو، وقد كتب عرفات حجازي عضو المجلس الوطني الفلسطيني أنه عندما انعقدت الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة عام 1996 قال له ياسر عرفات " إن هذا المجلس الوطني هو آخر المجالس الفلسطينية، وأنه لن يعقد بعد اليوم في أي مكان [1].

ثانياً: المجلس المركزي

تقرر تشكيل المجلس المركزي في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني (6 – 12 يناير 1973) ليكون هيئة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وذلك لسد الفراغ التشريعي والتوجيهي بسبب تباعد المدى الزمني للقاءات المجلس، ويتولى المجلس المركزي اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية، ويقر خططها التنفيذية، ويتابع تنفيذها لقرارات المجلس [2].

وقد كلف المجلس المركزي بالمهام الآتية حسب المادة الثالثة من اللائحة الداخلية:

1- اتخاذ القرارات في القضايا المطروحة عليه من اللجنة التنفيذية وذلك في إطار مقررات المجلس الوطني.

2- إقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية.

3- متابعة ومراقبة تنفيذ قرارات المجلس الوطني.

4- تشكيل لجان دائمة من أعضاء المجلس الوطني وبرئاسة أحد أعضاء المجلس المركزي، لإعداد

(1) محسن صالح، المجلس الوطني الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 56

(2) سامي مسلم، مصدر سابق، ص 27

الدراسة والبحوث ومراقبة سير العمل في دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة.

ويكون المجلس مسؤولاً أمام المجلس الوطني ونائباً عنه في حالة عدم انعقاد المجلس الوطني، ولكن قراراته عبارة عن توصيات إلى اللجنة التنفيذية في ظل قرارات المجلس الوطني[1].

وقد تشكل المجلس المركزي من 32 عضواً مناصفة بين المنظمات الفدائية والكفاءات والإتحادات الشعبية بالإضافة إلى ستة أعضاء مراقبين، وذلك على الشكل التالي:

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء اللجنة التنفيذية العشرة، وأربعة من حركة فتح، واثنان من الصاعقة، واثنان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واثنان من جبهة التحرير العربية، واثنان من الجبهة الديمقراطية، وتسعة من أصحاب الكفاءات. وفي عام 1974 تم رفع أعضاء المجلس المركزي إلى 43 عضواً مضافاً إليهم، أعضاء مراقبين، وفي عام 1977 وصل عدد الأعضاء إلى 55 عضواً، اما في العام 1979 وصل عدد الأعضاء الى 59 عضواً حيث أضيف عضوان لكل من جبهة النضال الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية.

كان من المفترض أن يعقد المجلس المركزي مرة كل شهرين، وأن يقوم بدوره الرقابي بكفاءة، إلا أن حاله لم يختلف عن المجلس الوطني بسبب تزايد عدد أعضائه الذي وصل في العام 1990 إلى 108 أعضاء ثم 128 عضواً في العام 2000، وبحسب اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني فقد حصل كل فصيل من الفصائل المنضوية تحت إطار منظمة التحرير على مقعدين، فيما حصلت حركة فتح على سبعة مقاعد، وكان نصيب المستقلين العدد الأكبر والبالغ 35 مقعداً وأعضاء المجلس

(1) أحمد الريماوي، مصدرسابق، ص301

التشريعي والبالغة 20 مقعداً، إلا أن المجلس ظل غير قادر على اتخاذ القرارات، وبقي دوره مهمشاً لصالح دور اللجنة التنفيذية بسبب ضعف المعارضة الحقيقية داخل المجلس[1].

ثالثاً: اللجنة التنفيذية

تشبه اللجنة التنفيذية ضمن بنية منظمة التحرير الفلسطينية السلطة التنفيذية في الدول. وقد عرفها النظام الأساسي للمنظمة بأنها "أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية" وذلك حسب المادة 15 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية [2].

ويبلغ عدد أعضاء اللجنة التنفيذية 18 عضواً، وقد انتخبت آخر لجنة تنفيذية في نيسان 1996، توفي حتى الأن أربعة منهم وهم: ياسر عرفات، وفيصل الحوراني، وياسر عمرو، وسليمان النجاب [3].

ومن أبرز مهام اللجنة التنفيذية كما أشارت المادة 16 من النظام الأساسي للمنظمة:

1- تمثيل الشعب الفلسطيني.

2- الإشراف على تشكيلات المنظمة.

3- إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة على أن لا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

---

(1) محسن صالح، تقرير معلومات منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، تعريف، وثائق، قرارات، (مركز الزيتونه للدراسات و الأستشارات، بيروت، 2007)، ص 43

(2) راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964- 1974م، (بيروت، لبنان، مركز الابحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1975) ص 53

(3) فيصل الحوراني، الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني، شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون الأول عام 1979ص 32.

4- تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.

وكان للجنة التنفيذية صلاحيات إنشاء اللجان والدوائر، حيث أنشأت المنظمة حين تأسيسها الدوائر التالية: (الدائرة التحريرية، دائرة الشؤون السياسية والإعلامية، دائرة الصندوق القومي الفلسطيني، دائرة الشؤون العامة والتوجيه القومي). ويترأس كل دائرة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية، ويكون لكل دائرة مدير عام وعدد من الموظفين، وتستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها و اختصاصها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني الفلسطيني، على أن تقدم استقالتها للمجلس الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخاب رئيس اللجنة لعدة دورات (غير محدودة) وتجتمع اللجنة التنفيذية بحضور ثلثي أعضائها وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

تراجع الدور الحقيقي والفعلي لهذه المؤسسات مع قبول المنظمة مبدأ حل الدولتين، الذي نتج عنه دخول المنظمة إعلان المبادئ (أوسلو) في 13 /أيلول /سبتمبر1993م، وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت هناك محاولات من رموز السلطة في اختزال النضال الوطني الفلسطيني بأجهزتها وبمؤسساتها التي من المفترض أن تكون مرجعيتها منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[1].

(1) سامي مسلم، مصدر سابق، ص 31

2.2 المبحث الثاني: النظام السياسي الفلسطيني ومراحل التطور البرنامجي للمنظمة

شهدت برامج منظمة التحرير الفلسطينية عدة تحولات عند بناء الدولة والنظام السياسي الفلسطيني حيث انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية من هدف التحرير الكامل وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل الأرض الفلسطينية في أواخر الستينات، إلى الموافقة سنة 1974 على إقامة سلطة وطنية على أية أرض يتم تحريرها، لتنتقل بعد ذلك إلى شعار الدولتين في العام 1988، ثم القبول بالحكم الذاتي الانتقالي حسب " أوسلو " وهو الأمر الذي لم تتجاوزه المنظمة حتى يومنا هذا.

ومن هنا لا بد من التعرف على النظام السياسي الفلسطيني، وما هي التحولات البرامجية التي مرت بها المنظمة من أجل بناء هذا النظام، حيث يتكون النظام السياسي الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية التي أسست عام 1964م، والسلطة الفلسطينية التي خرجت نتيجة لاتفاق أوسلو عام 1993م والحركة الوطنية التي بدأ بزوغ فجرها في عشرينيات القرن الماضي، ومؤسسات المجتمع المدني.

1.2.2 النظام السياسي الفلسطيني

قبل التعرف على النظام السياسي الفلسطيني يجب علينا التعرف على تعريف النظام و النظام السياسي من أجل إدراك النظام السياسي الفلسطيني و الصعوبات التي واجهت هذا النظام من أجل تشكيله:

- **النظام:** هو مجموعة من القواعد الاجتماعية المتعلقة بمجال ما، وهذه القواعد تشتمل على قواعد قانونية كما تشتمل على عادات اجتماعية. وعلى ذلك فإن أي نظام هو خليط من تلك

النصوص القانونية وهذه العادات الاجتماعية وينطبق هذا على النظام بصفة عامة، ولكنه يصطبغ بأهمية خاصة في مجال النظم السياسية [1].

- **النظام السياسي:** يمثل هيكل القوة في المجتمع، فهو تركيب سياسي لعدد من الهياكل السياسية لها أهداف محدودة في إطار استراتيجية وطنية شاملة للمجتمع، وتكتسب هذه الهياكل شرعية وجودها إما من خلال السلطة التي تمارسها بما تتضمنه من إنتاج قرارات وتنفيذها، كانت فوضت إليها من قبل الشعب عبر مسالك محددة، أو من خلال دورها في حماية المجتمع والدفاع عن حقوقه في مواجهة الآخرين، ويسعى كل نظام سياسي لحماية نفسه والعمل على ضمان استمراره لأكبر فترة ممكنة [2].

ويختلف النظام السياسي من بلد إلى آخر، وتقع على عاتق هذا النظام مهمة تدبير الحكم وإدارته وضبط العلاقة البينية بين مكوناته وبين الحكم ومكونات المجتمعات الأخرى وتدبير الحكم هو الفارق الأساسي بين الدول، حيث يعود ذلك إلى طبيعة النظام ومنطلقاته، بالنظر إلى كونه نظاماً تعددياً ديمقراطياً أو نظاماً تسلطياً دكتاتورياً أو تساهلياً فوضوياً، وكونه نظام فهو يتكون بالضرورة من مجموعة مركبة من الوحدات والهيئات بأسس وقواعد، تحدد في النهاية شكل هذا النظام وطبيعته، ويدار النظام من طرف سلطة حكم، في حين تبرز فيه بفاعلية قوى معارضة لسلطة الحكم تلك.

- **النظام السياسي الفلسطيني:**

النظام السياسي الفلسطيني لا يخرج من حيث المبدأ عن قواعد مفهوم النظام السياسي العام، ولكن النظام السياسي الفلسطيني له خصوصية في كونه قائم في ظل استمرار الاحتلال، وتتمثل هذه الخصوصية في كون الشعب الفلسطيني يحاول إقامة كيانه الوطني في إطار معركة إنهاء الاحتلال.

---

(1) سعاد شرقاوي، مقدمة كتاب النظم السياسية في العالم المعاصر،2007

(2) سعيد العياد، صراع العقل السياسي الفلسطيني (مركز حيفا للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، 2012) ص 57

لكن من غير المنصف مماثلة النظام السياسي الفلسطيني بالنظم السياسية في الدول المستقلة، حيث ان النظام الفلسطيني هو نظام سياسي مزدوج الأهداف، يجمع بين مؤسسات تؤطر للعمل الثوري الفدائي التحريري، ممثلة في قوى منظمة التحرير وقوى الفصائل الإسلامية، ومؤسسات رديفة تؤطر للعمل السياسي والبرلماني والقضائي، ممثلة في مؤسسات السلطة الوطنية [1].

لكن طلال عوكل يقول بأن هناك نقاشات تدور حول طبيعة وأزمة وأبعاد النظام السياسي الفلسطيني ويؤكد بوجود اختلاف بشأن تعريف هذا النظام، فالبعض يقتصره على السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، والبعض الأخر يدمج في هذا التعريف الأحزاب والفصائل، والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات والاتحادات الشعبية، وحتى الأشكال شبه المؤسسية العشائرية.

كما يرى عوكل أن النظام السياسي الفلسطيني يشمل في المقدمة منظمة التحرير الفلسطينية لأنها الكيان المعنوي لكل الفلسطينيين، وهي الطرف الذي يخوض المفاوضات مع إسرائيل، والمرجعية السياسية والحقوقية الأولى بالنسبة للفلسطينيين، والقيادة الوطنية لكفاحهم وحياتهم، كما أن مكونات هذا النظام تستند إلى بيئة مجتمعية تعكس مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للوضع الفلسطيني برمته، بما في ذلك الاختلافات البنيوية بحكم تنوع البيئات الاقتصادية والاجتماعية، وما ينجم عن ذلك من اختلافات في طبيعة العلاقات السائدة في كل تجمع من التجمعات الفلسطينية الأساسية داخل وخارج الوطن، واختلاف نسبي في القيم والتقاليد والعادات، والحالة السيكولوجية،

(1) سعيد عياد، مصدر سابق، ص 58

واختلاف الأولويات الناشئة عن الاختلافات الواقعية، والتي كانت كلها محكومة لما تشكله منظمة التحرير من إجماع كائتلاف وطني، وبرنامج سياسي [1].

2.2.2 التحولات البرنامجية للمنظمة للوصول لنظام سياسي عام 1994

مرت منظمة التحرير بعدة تحولات من أجل بناء الدولة الفلسطينية وكان المقصود من هذه التحولات الوصول لنظام سياسي فلسطيني يقوم بتأسيس دولة فلسطينية، فكانت هذه التحولات على النحو التالي:

1- شعار الدولة الديمقراطية:

أدت النكبة ونتائجها إلى صعود تيار القومية العربية، الذي كان يهيمن وقتها على الفكر السياسي الفلسطيني، إلى تبني شعار " الثأر " الذي كان يعني أن أمام اليهود في فلسطين خياران لا ثالث لهما، إما مغادرة فلسطين أو مواجهة خطر الإفناء.

مع نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان سياسي للشعب الفلسطيني وظهور المنظمات الفدائية الفلسطينية وفي مقدمتها " فتح " التي تحولت بعد هزيمة حزيران إلى حركة مقاومة مسلحة جماهيرية، برزت معطيات جديدة فرضت على الفكر السياسي الفلسطيني أن يطور موقفه من مسألة الوجود اليهودي في فلسطين، حيث وصل هذا الفكر ما بين عامي 1968و1969م، إلى طرح شعار (الدولة الديمقراطية) [2]

بدات حركة فتح في العام 1968 والتي كانت تقود منظمة التحرير في تلك الفترة في الحديث عبر كراسها الأول الموجه إلى الصحافة الأجنبية إلى أنها لا تنوي أن " ترمي باليهود إلى البحر"، وهي لا

---

(1) طلال عوكل، النظام السياسي الفلسطيني(مجلة التسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان العدد الثامن، السنة الثالثة 2005)ص10

(2) Gresh Alain: PLO: Histoire Strategies Vers L`etat Palestinian, French S.P.A.G. papyrus, January 1983, N25

تستهدف الشعب اليهودي كشعب يهودي عاش الفلسطينيون معه عدة قرون في الماضي، وأن عمليتها العسكرية موجهة فقط ضد النظام الفاشستي – العسكري – الصهيوني، مؤكدة أنه ستبدأ حقبة جديدة يعيش فيها الفلسطينيون واليهود مرة ثانية بانسجام وجنباً إلى جنب"، في اليوم الذي يرفرف علم فلسطين فوق أراضي الفلسطينين المحررة والديمقراطية المحبة للسلام، وهنا برز شعار" الدولة الديمقراطية " بروزاً واضحاً، ومن هذا المنطلق وجهت حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول عام 1968، بياناً ذكرت فيه أن هدف حركة المقاومة الفلسطينية تتمثل في " تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين، بغض النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية"[1].

وقد مر مشروع الدولة الديمقراطية بمرحلة من النقاش والجدل، لكنه أصبح فيما بعد أحد الأسس التي تقوم عليها استراتيجية المنظمة السياسية، وقد تضمن المشروع عدة نقاط وهي:

أ- تصفية الكيان الإسرائيلي وضمان حق المواطنة لليهود غير الصهيونيين، وحل المسألة اليهودية من خلال رجوع بقية اليهود إلى الدول التي هاجروا منها.

ب- أن تكون هذه الدولة ديمقراطية تشارك في حكمها كافة فئات الشعب الفلسطيني وأن يتساوى جميع أفرادها في الحقوق والواجبات.

ج- أن تكون هذه الدولة جزءاً من الأمة العربية، ويمكنها أن تدخل في اتحادات مع أي أقطار عربية كسبيل للوصول للوحدة العربية.

د- أن تكون هذه الدولة علمانية بمعنى أن تحترم الحقوق والحرية الدينية للجماعات الإسلامية والمسيحية واليهودية وضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة.

(1) ماهر شريف، البحث عن كيان (نيقوسيا، قبرص، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)ص183

وقد تم اعتماد هذا المشروع في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة المنعقدة في القاهرة 1-9 حزيران / يونيو 1974م [1].

2- الموافقة على إقامة سلطة وطنية على أية أرض يتم تحريرها في العام 1974:

في السادس من كانون الأول عام 1973م، طرح نايف حواتمة في محاضرة ألقاها في جامعة بيروت العربية، هدف إقامة " سلطة وطنية فلسطينية " تؤكد الوجود المستقل للشعب الفلسطيني على أي جزء من الأرض تنسحب عنه القوة الإسرائيلية، وقال" نخوض هذا الصراع من أجل انتزاع الوجود الوطني المستقل لشعبنا على أية أرض يتم تحريرها، نتمكن من انتزاعها، أية أرض فلسطينية " تتحرر" لن نسمح بعودتها للملك حسين، ولن نسمح بإلحاقها بإسرائيل، بل يجب إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة عليها، لأن هذه السلطة الوطنية المستقلة بالذات هي التي تحفظ لشعبنا وجوده الوطني المستقل، ودوره الخاص في متابعة النضال من أجل انتزاع كامل حقوقه التاريخية"[2].

مَكّن برنامج المنظمة وأساليب التنظيم والتعبئة والنضال من إكسابها شعبية واسعة بين تجمعات الشعب الفلسطيني المتعددة، كما ساهم توجه برنامجها السياسي بعد حرب تشرين أكتوبر 1973م، الذي طرح إقامة سلطة وطنية على الأراضي التي يندحر عنها الاحتلال، في اكتسابها اعترافاً عربياً رسمياً كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط سنة 1974م، وساعد وضعها كحركة تحرر وطني في اعتراف منظمة الأمم المتحدة بها، ومعها عدد واسع من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، وبعض الدول الأوروبية، وكان هناك عدة أسباب للاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني:

أ- اعتماد الكفاح المسلح في المواجهة مع إسرائيل الذي منحها شرعية شعبية.

---

(1) أحمد الريماوي، مصدر سابق، ص 331

(2) William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, Brookings Institution Press and the University of California Press, 2005

ب- الصيغة الائتلافية التي اعتمدتها في تشكيل هيئاتها القيادية ومؤسساتها الوطنية (مجلس وطني، ولجنة تنفيذية، وقيادة فلسطينية).

ت- ظهور المنظمة كبنية جامعة وهوية موحدة للتجمعات الفلسطينية، وكبرنامج تحرر وطني يطرح الاستقلال السياسي، في دولة ذات سيادة، وحق العودة.

ث- ترسخ الكيانية القطرية في العالم العربي الذي أعطى مشروعية لدولة فلسطينية مستقلة.

ج- الثنائية القطبية في النظام الدولي التي أتاحت تحالف المنظمة مع أحد القطبين في مقابل تحالف إسرائيل مع القطب الأخر[1].

وقدمت الفصائل الفلسطينية الداعمة لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة المتمثلة في حركة فتح والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة، ورقة عمل ثلاثية، إلى اجتماع المجلس المركزي في 16/شباط 1974، تضمنت إلى جانب التأكيد على هدف تحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية، ثلاثة أهداف مرحلية هي: إجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض عودة هاتين المنطقتين إلى السيطرة الأردنية وضمان حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على أراضيه المحررة. وهنا شددت الورقة على رفض قرار مجلس الأمن رقم 242 باعتباره لا يلبي الحد الأدنى من مطالب وحقوق الشعب الفلسطيني ويتعامل مع قضيته كقضية لاجئين، لكن الاجتماع في حينها لم يتوصل إلى أية نتيجة ملموسة [2].

وفي الجلسة الختامية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في 8 حزيران عام 1974، بخصوص وسيلة الوصول إلى إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة، على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي

---

(1) جميل هلال، النظام الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، (بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)ص53

(2) فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2003، ط1، ص 292

يتم تحريرها، أكدت النقطة الثانية من نقاط البرنامج العشر، أن منظمة التحرير ستناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لإقامة هذه السلطة التي ستكون هي نفسها سلطة " مقاتلة ". وهي في نضالها هذا ترفض كما ورد في النقطة الثالثة، أي مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه "الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني"، كما ترفض انسجاماً مع ذلك، وعن علاقة الهدف المرحلي بالهدف الاستراتيجي، أكدت النقطة الرابعة أن أية خطوط تحريرية تتم هي " حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية". وبالنسبة للعلاقة بين الوطني والقومي، أشارت النقطة الثامنة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستناضل، بعد قيامها من أجل " اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني و كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة. وعن العلاقة الخصوصية بين فلسطين والأردن، دعت النقطة الخامسة إلى النضال مع القوى الوطنية الأردنية " لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال ". وتحسباً من المستقبل الذي قد ينفتح على احتمالات عديدة، أصر ممثلو اتجاه "الرفض" ونجحوا في تضمين البرنامج نقطة جديدة، لم تحمل رقماً، نصت على دعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى دورة استثنائية للبت في أي" موقف مصيري ينشأ ويتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني [1].

3- الانتقال إلى شعار الدولتين عام 1988م:

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية استثمار الانتفاضة عام 1987 لتتوافق المقاومة مع التحركات السياسية، وصدر عن بسام أبو شريف المقرب من ياسر عرفات إحدى مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في حزيران يونيو 1988م ودعا إلى السلام والتعايش مع " إسرائيل "،

(1) ماهر الشريف، مصدر سابق، البحث عن كيان، ص 247

وقد أفادت منظمة التحرير الفلسطينية من قرار الأردن في 31 تموز/يوليو1988 فك روابطها الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية.

وقد سعى الأردن من خلال فك روابطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنه " إسرائيلياً " من خلال طرح " الخيار الأردني"، والأرض الأردنية هي وطن الفلسطينيين، بل وتجرأ بعضها ليتحدث عن إمكانية تغيير نظام الحكم في الأردن بحيث يتولى الحكم زعيم فلسطيني [1].

وعند انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 12 – 15 تشرين / نوفمبر 1988م تم اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالتهديف السياسي للانتفاضة على محور قبول قرارات الشرعية الدولية، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس والتي سميت فيما بعد بمبادرة السلام الفلسطينية.

وقد أشار ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى أن هذا التوجه يأتي انسجاماً مع نصائح سوفيتية وعربية، وتوجهات من داخل قيادة الانتفاضة بالإضافة إلى العروض الأمريكية بتطوير واقع المنظمة في الخارطة السياسية للصراع في المنطقة [2]. وقد نصت مبادرة السلام الفلسطينية على:

1- ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242، 338 وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

(1) محسن صالح، مصدر سابق، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص466

(2) أحمد الريماوي، مصدر سابق، المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، ص333

2- انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، بما فيها القدس الشريف.

3- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1947 م.

4- اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن الدولي،242 الصادر في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1967م.

5- إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها " إسرائيل " في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ عام 1967م.

6- حل قضية اللاجئين ضمن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

7- السعي لوضع الأراضي الفسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة، لحماية شعبنا ولتوفير مناخ لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى الطرفين المتبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارستها سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

لكن المشروع كان مجرد اقتراب فلسطيني أكثر من مربع الشروط الإسرائيلية، وهو اقتراب لم يجابه بأي اقتراب إسرائيلي من المطالب الفلسطينية. لكن الولايات المتحدة كانت معنية بالظهور كطرف وسيط وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات، فاعتبرت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية. واستفادت أمريكا من مجمل الحالة العربية والدولية التي ترى أن أوراق حل القضية الفلسطينية بيد أمريكا، والتي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد السبل لفتح البوابه الأمريكية لها.

وقد اشترطت الولايات المتحدة ثلاثة شروط من أجل الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأول: الموافقة على قرار 242، والثاني: وقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل والثالث: نبذ الإرهاب،

ليقوم بعد ذلك ياسر عرفات بالتوقيع على وثيقة ستوكهولم في إعلان 7 كانون الأول/ديسمبر 1988، التي تضمنت اعترافاً صريحاً بإسرائيل، وقرار مجلس الأمن 242 و338 ونبذ الإرهاب. وألقى الرئيس ياسر عرفات خطاباً في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1988 في جنيف من أجل الدخول في حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية والوصول لمفاوضات مع إسرائيل من أجل الحصول على الدولة الفلسطينية[1].

3.2.2 اتفاقية أوسلو عام 1993 ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية

دخلت الأمة العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، مع بداية التسعينات من القرن العشرين منعطفاً حاسماً، حيث أحيطت بمجموعة كبيرة من المستجدات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تركت أثرها على مسار القضية الفلسطينية حتى وقتنا الحاضر.

بدأت هذه التغيرات في النصف الثاني من الثمانينات حين ظهر قيام توازن دولي جديد على أثر انهيار التوازن الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وجاء هذا التوازن الجديد لمصلحة الولايات المتحدة بصورة خاصة، ومراكز النظام الرأسمالي العالمي بصورة عامة، وأثر هذا التحول على الوضع الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمثل في فقدانها دعم قطب دولي رئيسي، وتكريس حليف إسرائيل الاستراتيجي قطباً مسيطراً في العلاقات والمؤسسات الدولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والهيئات المتفرعة من المنظمة الدولية[2].

وكان من المستجدات الإقليمية حرب الخليج الثانية على أثر اجتياح العراق لدولة الكويت في الثاني من شهر أب/أغسطس عام 1990م، وأسفرت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد نظام الحكم في العراق عن توسيع هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، وتمخض عنها أيضاً تدمير جزء مهم من الطاقة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية للعراق، وتوسع الفجوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية، وتفتت النظام الإقليمي العربي.

---

(1) محسن صالح، مصدر سابق، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص 468

(2) جميل هلال، مصدر سابق، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ص 67

أما على الصعيد المحلي فقد عانى الشعب الفلسطيني من حالة الحصار وازدادت معاناته في الأراضي المحتلة وفي الشتات، وتردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات القمعية الإسرائيلية من قتل وسلب ومصادرات وإغلاقات وموجات طرد جماعي للفلسطينيين من بعض الدول العربية، وانتشار البطالة وتصاعد وتيرة القمع الإسرائيلي ضد الفلسطينين في الداخل[1].

أدت هذه التطورات الدولية والإقليمية والمحلية الجديدة لتمهيد الطريق لتسوية سياسية للقضية الفلسطينية، مما توفرت ظروف اعتبرتها الولايات المتحدة مؤاتية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، والفلسطيني – الإسرائيلي من أجل إنشاء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يخدم ضمان استقرار مصالحها الاستراتيجية في المنطقة من جهة، ويمنح إسرائيل " كحليف استراتيجي " دوراً محورياً في هذا النظام من جهة أخرى.

- اتفاقية أوسلو عام 1993م:

عقد الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في 1993/1/20 حتى 1993/8/15م اثني عشر لقاء في أوسلو، تكللت في نهاية المطاف بالتوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ يوم 1993/9/20م وقعها عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وعن الجانب الإسرائيلي شمعون بيرس، وبحضور وزير الخارجية النرويجي هولست. وبعد فترة وجيزة اتفق الجانبان على صياغة 3 رسائل: رسالة اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورسالة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، ورسالة موجهة من ياسر عرفات إلى وزير الخارجية النرويجي حول دعوة الشعب الفلسطيني" لرفض العنف والإرهاب و الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار ويوم 1993/9/9م جرى التوقيع على ذلك من قبل الجانبين وتحت إشراف نرويجي [2].

(1) جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، (الأردن، مركز الدرسات الشرق الأوسط، 1996) ص 16

(2) هاني الحسن، الخروج من مأزق أوسلو، (نابلس، مكتبة النصر التجارية،1998) ص150

وقد تم التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ رسمياً في واشنطن يوم 1993/9/13 في حديقة البيت الأبيض، وبحضور كل من ياسر عرفات وإسحق رابين، وبرعاية الرئيس الامريكي بيل كلنتون كما وقع عليه كل من وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر و وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف كراعيين لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وعرف هذا الاتفاق أوسلو "بإتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي" أو باتفاق غزة أريحا أولاً [1]، ووقعت كافة الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أساس هذا الاتفاق، وكان أبرز نقاط هذا الاتفاق:

أ- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

ب- تبدأ المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي، بحيث ينبغي أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242،338.

ت- خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

ث- بعد تسعة شهور من تطبيق الحكم الذاتي، تجري انتخابات مباشرة في الضفة و القطاع لانتخاب مجلس للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.

---

(1) اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) -1993/9/13 http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4888

ج- يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع على أن صلاحيتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي.

ح- لإسرائيل حق نقض" الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.

خ- ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

د- وقد أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (الإرهاب) و(العنف)، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.

4.2.2 قيام السلطة الفلسطينية

شكلت اتفاقية أوسلو عام 1993م أو اتفاقية إعلان المبادئ تحول كبير في تاريخ الصراع الفلسطيني- الصهيوني وقيام النظام السياسي الفلسطيني، حيث نص الاتفاق بين الجانبين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهات والنزاع، والاعتراف المتبادل بحقوقهما الشرعية والسياسية، والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها"[1].

وشكل هذا الاتفاق البداية الحقيقية لظهور السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطينية ودخولها حيز الوجود، فقد نصت المادة الأولى من الاتفاق على أن " هدف المفاوضات الإسرائيلية –

(1) أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين) ص 66

الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 "[1].

ونصت المادة السادسة من الاتفاق على ضرورة النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات لهذه السلطة فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيتم هذا النقل من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وسلطاتها المدنية في المجالات التالية: (التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وأشارت المادة إلى أنه " سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل الصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليها [2].

واتسعت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، في السابع والعشرين من شهر أب/ أغسطس 1995م لتشمل عشرة قطاعات أخرى، هي: الزراعة، والصناعة، والتجارة، والعمل في البترول والغاز، والتأمين والحكم المحلي والإحصاء، والخدمات البريدية. كما اكتسبت عملية التسوية زخماً بعد توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية في 1995/9/28م والذي تأخر عاماً كاملاً بعد مماطلة إسرائيل، حتى تم في هذا الاتفاق تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الضفة الغربية، والذي أسفر عن انسحاب قوات جيش الاحتلال من منطقة (أ)، التي تمثل المدن الرئيسية في الضفة الغربية، وتولي السلطة الوطنية الفلسطينية كامل المسؤوليات والصلاحيات فيها. وتشكل منطقة (أ) نحو 2.8 من مساحة الضفة الغربية وتشمل المدن الرئيسية الستة: نابلس، طولكرم، جنين، رام الله والبيرة، بيت لحم، قلقيلية، كما تم الاتفاق على نقل وتسليم الصلاحيات والمسؤوليات المدنية من الحكومة الإسرائيلية، وإدارتها المدنية

(1) وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، 1993

(2) نفس المصدر: وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) .

إلى المجلس الفلسطيني بشكل متزامن مع مراحل إعادة الانتشار في المنطقة (ج)، ويكون للمجلس ولاية وظيفية فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات ولا تشمل القضايا التي سيتم الاتفاق عليها في مفاوضات الوضع النهائي [1].

لكن شكل وبنية السلطة الوطنية الفلسطينية تم تحديدها بشكل واضح في اتفاق القاهرة، الذي تم توقيعه في السابع والعشرين من شهر أب/أغسطس 1995م، بموجب المادة الرابعة في هذا الاتفاق والتي نصت على:

أ- تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم 24 عضواً تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة، وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية.

ب- على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وبأي تغيير في أعضائها. وسيسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل.

ت- تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها، ولها أن تنشئ في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه التنفيذ.

ث- بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهام وظيفته. [2]

---

(1) سامر إرشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، (رام الله، فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، 2007) ص128

(2) الاتفاقية الفلسطينية – الإسرائيلية المرحلية، 1996، ص 158

ولكن تم تجاوز ما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة وتم إنشاء واقامة السلطة الوطنية بهيكلية مختلفة عما جاء في النصوص الأولى وكان ذلك بسبب إصرار عرفات والقيادة الفلسطينية على تغيير تلك النصوص.

5.2.2 الهيكل المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية

بناء على اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات وبروتوكولات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، شرعت السلطة الوطنية بتشكيل العديد من المؤسسات في أول تجربة كيانية سياسية ذات سمات دولانية على أراض فلسطينية، باعتراف ودعم دوليين منذ تبلور الهوية الفلسطينية في بداية القرن العشرين.

وقد قامت السلطة الوطنية منذ عام 1994م بالعمل على إنشاء بنية مؤسساتية، شملت مختلف المجالات السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية، في إطار مساعي السلطة لإرساء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

لقد تم تشكيل السلطات الدستورية والأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة خلال المرحلة الانتقالية، للقيام بمهامها والوظائف المنوطة تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة واستعداداً لإعلان قيام الدولة الفلسطينية بحسب (إعلان المبادئ) [1].

أ- السلطات الدستورية:

يقوم نظام الحكم في السلطة الوطنية، بحسب النظام الأساسي الذي أقره المجلس التشريعي عام 1997م، على الديمقراطية النيابية، والفصل بين السلطات المتمثلة في كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

(1) محمد أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2012) ص92

- **السلطة التنفيذية:**

تشكلت أول حكومة فلسطينية في 5 تموز/يوليو 1994م، برئاسة ياسر عرفات، وأنيط بهذه الحكومة ممارسة كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمسؤوليات المنقولة إليها من الجانب الإسرئيلي طبقاً للمادة الرابعة من اتفاق غزة – أريحا. واستمرت هذه الحكومة في ممارسة مهامها إلى حين تشكل الحكومة الثانية في 9 حزيران/ يونيو 1996م، بعد انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

وتعتبر السلطة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي يقره المجلس التشريعي موضع التنفيذ، و تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة السلطة الوطنية، ومجلس الوزراء.

- **السلطة التشريعية:**

وهو المجلس التشريعي أي بمثابة البرلمان الفلسطيني، ومنذ إقراره للقانون الأساسي عام 1997م مارس مهامه التشريعية والرقابية وفقاً لهذا القانون الذي حدد مدته بالمرحلة الانتقالية. كما يعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً مسسؤولية تضامنية أمام المجلس حول السلطة التنفيذية، والرقابة على أدائها، ويحق له توجيه الأسئلة أو الاستجوابات إلى الحكومة، أو إلى أحد الوزراء، أو من في حكمهم، وحجب الثقة عنها أو عن أي من وزرائها.

كما تم تخويل المجلس الحق في إقرار البرنامج الوزاري للحكومة وميزانيتها العامة وحسابها الختامي، واعتماد المشروعات التي يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة العامة. أما رئيس السلطة التنفيذية، فليس للمجلس أية سلطة عليه، وفي مقابل ذلك لم يمنح القانون الأساسي رئيس السلطة صلاحية حل المجلس التشريعي، أوالتدخل في أعماله.

- **السلطة القضائية:**

نظراً إلى تأخر إصدار القانون الأساسي، وقانون السلطة القضائية، شكلت السلطة القضائية وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة والمعمول بها قبل عام 1967م، وفقاً للمرسوم الرئاسي لسنة 1994م. وعليه تكونت السلطة القضائية من المحاكم النظامية وغير النظامية. وتنقسم المحاكم النظامية، إلى محاكم الصلح، ومحاكم البداية والمركزية، ومحكمة الجنايات الكبرى، والمحكمة الخصوصية، بالإضافة إلى المحكمة العليا. اما المحاكم غير النظامية، فتنقسم إلى المحاكم الشرعية، والمحاكم الدينية.

ب-المؤسسات العامة والأجهزة الأمنية:

تمكنت السلطة الوطنية منذ تأسيسها عام 1994م، من إدارة المؤسسات المدنية والإدارات العامة التي نقلت إليها من قبل الجانب الإسرائيلي، وعملت على توسيع وتحديث بنية وقدرات ومهام هذه المؤسسات والدوائر، كالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والمدنية والإسكان، واستحداث العديد من المؤسسات العملياتية لممارسة الوظائف الرئيسية للسلطة، والقيام بدورها تجاه المواطنين. وشملت هذه المؤسسات، وزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، وديوان الموظفين العام، وهيئة الرقابة العامة. واستندت السلطة الوطنية في إدارة هذه المؤسسات، إلى الكادر البشري الذي عمل في هذه المؤسسات أثناء فترة الاحتلال، إضافة إلى الكادر الوظيفي لمنظمة التحرير الفلسطينية. و أن السلطة الوطنية هدفت عبر بسط سيطرتها من خلال الأجهزة الأمنية، إلى الحفاظ على استقرار النظام والأمن العام وفرض سيادة القانون، وإثبات قدرتها أمام الأسرة الدولية في إدارة حكم المناطق الفلسطينية [1].

(1) محمد أبو مطر، مصدر سابق، ص93

الفصل الثالث

خصوصية موقع المنظمة ومحورية دورها في النظام السياسي

المقدمة

تناول المبحث الأول من هذا الفصل، الحديث عن محورية دور منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني، والأدوار التي لعبتها المنظمة في انشاء النظام السياسي الفلسطيني، كما تحدث المبحث الثاني عن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته إلى وقتنا الحاضر مرورا بأربع مراحل زمنية أحدث خلالها هذه العلاقة تحولات ومنعطفات على مستقبل القضية الفلسطينية.

1.3 المبحث الأول: محورية دور منظمة التحرير في النظام السياسي

كان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية خطوة هامة في تجسيد حركة التحرير الوطني الفلسطيني وقيادة العمل الدولي والداخلي للقضية الفلسطينية، كما عملت منظمة التحرير طوال مراحل وجودها على تذكير إسرائيل بالوكالة اليهودية التي أسهمت جذرياً في إنشاء دولة إسرائيل، إلى أن إسرائيل هي التجسيد السياسي لحق تقرير المصير اليهودي، وترتب على ذلك عمل منظمة التحرير على التجسيد السياسي لحق تقرير المصير الفلسطيني مع فارق جوهري بين الحق الفلسطيني والحق اليهودي، من خلال كون الفلسطينيين يمارسون حقهم في تقرير مصيرهم ضد اغتصاب أراضيهم، ثم ضد احتلال بقية أراضيهم منذ العام 1967، بينما يمارس اليهود حقاً موهوماً صنعته أحلامهم على أرض غيرهم، مما يفقد هذا الحق المدعى أهم أركانه القانونية لمصطلح تقرير المصير[1].

تمكنت منظمة التحرير من خلال برامجها وأساليب التنظيم والتعبئة والنضال التي كانت تتمتع بها من اكتساب شعبية واسعة بين تجمعات الشعب الفلسطيني المتعددة، الأمر الذي ساهم بعد حرب تشرين / أكتوبر 1973م في طرح إقامة سلطة وطنية على الأراضي التي يندحر عنها الاحتلال، إضافة إلى الاعتراف العربي الرسمي بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط سنة 1974م، كما ساعد الوضع التي كانت تتمتع به كحركة تحرر وطني في الحصول على اعتراف منظمة الأمم المتحدة وعدد من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية وبعض الدول الأوروبية، من خلال حصولها على الشرعية الشعبية في تبنيها الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وصياغة أجهزتها ومؤسساتها

(1) أحمد سعيد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء (بيروت– لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007) ص 76

الوطنية كما في الدول والمنظمات الدولية منحها الشرعية الدولية، ودورها كبنية جامعة بين التجمعات الفلسطينية المتباينة الأوضاع والظروف، وكتعبير عن هوية لهذه التجمعات، وبرنامج تحرر وطني يطرح الاستقلال السياسي، في دولة ذات سيادة، وحق العودة[1].

وقبل قيام السلطة كانت المنظمة تعاني من أمراض تنظيمية وسياسية وإدارية عديدة ومتنوعة، أخطرها تراجع دورها الكفاحي في مواجهة الاحتلال وغياب الديمقراطية في علاقاتها مع الناس وانحسار شعبيتها داخل وخارج الوطن المحتل، وتراجع علاقاتها مع القوى العربية الحاكمة وغير الحكومية، بالإضافة إلى سيادة نظام الكوتا الفصائلية في تكوين مؤسساتها وهيمنة التنظيمات على تركيبتها من أعلى هيئة قيادية وحتى أصغر مؤسسة أو سفارة، وكانت أطرها القيادية قد ترهلت تماماً ومؤسساتها نخرتها البيرقراطية وتحولت الى مجال ارتزاق لآلاف الكوادر تمارس فيها بطالة مقنعة، وكانت جميع الفصائل المكونة لها والمهيمنة على قيادتها راضية عن تلك الأوضاع ومتعايشة معها ومستفيدة منها، ولا يستطيع أي فصيل أو قائد فلسطيني التهرب من المسؤولية بنسب متفاوته وعن المساهمة في غرس كل تلك الأمراض في جسد المنظمة، وعن بنائها على أسس غير ديمقراطية وعن شل عمل مؤسساتها بدءاً بالمجلس الوطني ومروراً بالمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وانتهاء بأدنى لجنة فرعية من لجان الملجس الوطني[2].

وبالتمعن في ما آلت إليه أوضاع منظمة التحرير، وفي الخطوات التنظيمية والعملية التي تمت بعد تشكيل السلطة وأدت إلى تجويفها من الداخل يتبين أن هناك في القيادة الفلسطينية من هو مقتنع بأن اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية فرض العد العكسي لوجود منظمة التحرير الفلسطينية كإطار

---

(1) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية (بيروت– لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، 1998) ص53

(2) ممدوح نوفل، تجديد بنية المنظمة وإحياء دورها لها أولوية وطنية، 1994، http://www.mnofal.ps/ar/.

قيادي جبهوي جامع لقوى الشعب الفلسطيني، ويعتقد أصحاب هذا الرأي بأن السلطة الوطنية هي البديل والوريث الشرعي للمنظمة، وهناك من يحاول حرق المراحل وتمويت منظمة التحرير ظناً منه أن البديل قد وجد[1].

وأن اتفاقية أوسلو شكلت بداية الطريق لإيجاد حلول وترتيبات عملية للوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، وتمخض عن هذا الاتفاق قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديداً مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميريكية، بعد اعترافهما بمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن من دون أن ينجم عن هذا الاعتراف الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة أو الإقرار علناً بحقه في دولة مستقلة، وبات حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بعد اتفاق أوسلو يتم تحت إشراف وضغوط الولايات المتحدة، ومن أبرز التغييرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية وتخوف على وجودها بعد تشكيل السلطة الوطنية، وبرز ميل واضح عند القيادة باتجاه الحفاظ على مكانة منظمة التحرير ككيان سياسي وكمؤسسات، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأرض المحتلة، فالسلطة ليست بديلة للمنظمة، وسوف تكون بعد انتخابها ممثلة لسكان الضفة والقطاع فقط ولفترة زمنية محددة، بالمرحلة الانتقالية التي ستمتد إلى خمس سنوات حسب نصوص اتفاق أوسلو الذي بالكاد عالج أوضاع غزة وأريحا، والقضايا الكبرى والأساسية مؤجلة للمرحلة النهائية، ولذا فالمصلحة الوطنية تقتضي المحافظة على المنظمة باعتبارها

(1) ما بعد الأزمة، التيارات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22–23 تشرين أول 1998، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، ص48

السلطة العليا لكل الشعب الفلسطيني، ولها مكاتب تمثيلية وسفارات وسفراء معتمدين رسمياً في معظم دول العالم ولكن هذا الواقع تحول تدريجياً وانتقل إلى مرحلة التهميش لدور المنظمة فيما بعد[1].

بعد تولي السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاق أوسلو قامت المنظمة بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية في الحقل السياسي الفلسطيني، واقتصر دورها على مشاركة إحدى هيئاتها (اللجنة التنفيذية) في اجتماعات المجلس الوزاري في إطار تشكيلة القيادة الفلسطينية [2]

وفي التوصيات والاجتماعات التي عقدتها القيادة بعد توقيع اتفاق أوسلو في 1993/9/13م بشأن مشاركة أعضاء من اللجنة التنفيذية في السلطة فقد انقسم المجتمعون حول رأيين الأول: وهو رأي الأكثرية، في بقاء الثقل الرئيسي والأساسي للجنة التنفيذية خارج السلطة، وأن يدخلها عدد محدود وأن يكون أقل الممكن وأن لا يزيد في كل الأحوال عن ثلث أعضاء السلطة.

أما الرأي الثاني وكان رأي الأقلية، فقد دعا إلى عدم دخول أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية في السلطة، وأن يقتصر تشكيلها على التكنوقراط الفلسطيني من ذوي الكفاءة والاختصاص، ومن المعروفين بولائهم المطلق لمنظمة التحرير وممن يتمتعون بسمعة طيبة في الأوساط الشعبية الفلسطينية ومن المعروفين بنزاهتهم [3].

---

(1) يزيد الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، (بيروت– لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية) طبعة جديدة 2003 ص918

(2) جميل هلال، مصدر سابق، النظام السياسي بعد اوسلو، ص75

(3) ممدوح نوفل، نشوء وتطور إشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير، 1997، http://www.mnofal.ps/ar/

لكن خلال مناقشة التوصيات أبدى رئيس اللجنة التنفيذية ومعظم أعضائها عدم ارتياحهم للتوصية التي تقول بالفصل الكامل بين اللجنة التنفيذية و السلطة الوطنية والإبقاء على ثقل أبو عمار خارج السلطة، ولكن دافعوا عنه بضرورة مشاركة اللجنة التنفيذية في السلطة وضرورة أن يترأسها أبو عمار [1].

بعد المصادقة على الاتفاق وافق المجلس بأغلبية 68 صوتاً على إقامة السلطة الوطنية على كل الأراضي التي ينسحب عنها الاحتلال، ويفوض المجلس اللجنة التنفيذية وفقا لقرار المجلس الوطني تشكيل هذه السلطة من الداخل والخارج وتكون م.ت.ف مرجعيتها ويترأسها رئيس اللجنة التنفيذية، ولكن أبوعمار لم يتعجل في تشكيل السلطة ورغب في الإعلان عن تشكيلها على أرض الوطن، وأخّر قراره إلى ما بعد توقيع بروتوكولات القاهرة في أيار 1994م، ولم يعلن أسماء أعضائها إلا بعد إصرار إسرائيل على تسلم الأسماء قبل دخول الدفعة الأولى من أفراد الشرطة وسلمها لاحقاً على دفعات، وحينها تهالك بعض أعضاء اللجنة التنفيذية على دخولها وفضل آخرون الانتظار.

وبعد ثلاث سنوات من خلط الهيئات ومهام العمل اليومي، تبين أن دخول أعضاء اللجنة التنفيذية في الوزارة لم يكن مصدر تنشيط وتفعيل لدور السلطة بمقدار ما كان مصدر إرباك لها، وتهميش وإضعاف دور اللجنة التنفيذية وتدهور واهتراء أوضاع بقية المؤسسات وشللها عن الحركة وتعطيل عملها وإضعاف موقف السلطة في نظر الشعب الفلسطيني ونظر القوى الصديقة ولم يقويها في مواجهة الإسرائيليين وأفقدها مرجعيتها وفقدت الجهة المعنية عن مساءلتها ومحاسبتها دورياً [2].

---

(1) مجموعة باحثين، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة (رام الله – فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على التداول السلمي للسلطة) ص161

(2) المجلس الوطني الفلسطيني، الدولة الفلسطينية واقع وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة (عمان – الأردن، دار الكرمل للنشر والتوزيع، أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداداً لمواجهة استحقاق 4 مايو/ 1999، طبعة أولى سنة 2000) ص55

وأخيراً اعتقدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن اتفاق أوسلو وما نتج عنه من قيام سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية سيخلق لأول مرة في التاريخ وجوداً قومياً للشعب الفلسطيني فوق أرض وطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع شيئاً فشيئا، وأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في وسعه أن يتطور بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، إلى دولة فلسطينية مستقلة، ولهذا سعت هذه القيادة بتشجيع من أطراف عربية ودولية عديدة، إلى تعزيز دور السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب دور منظمة التحرير، الأمر الذي تسبب في إضعاف دور منظمة التحرير بوصفها "المظلة السياسية الجامعة" للفلسطينيين، وإلى تعميق الانقسام بين تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية الثلاثة في الشتات، وفي المناطق التي احتلت عام 1967م، وفي المناطق التي احتلت عام 1948م، بحيث صار كل تجمع من هذه التجمعات يواجه صعوبة الربط بين نضاله من أجل مهماته الخاصة ونضاله من أجل مهماته الوطنية العامة، كما كان من نتائج تراجع دور منظمة التحرير وما رافقه من تركيز معظم الفصائل الفلسطينية على العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، واهتمام المجتمع الدولي بهاتين المنطقتين وتوجيه دعم الدول المانحة إليهما، تراجع الدور السياسي للفلسطينيين في الشتات[1].

وكان هناك خلاف في القيادة الفلسطينية يدور حول أفضل صيغ وأسس وأشكال بناء السلطة الوطنية، إلا أنه واقعيا كان يخفي صراعا على السلطة والمواقع الشخصية والتنظيمية، فالكل كان يدرك أن انتقال مركز ثقل الحركة والنشاط السياسي من الداخل للخارج يعني تراجع دور المنظمة، وقيام السلطة الوطنية وترؤس ابوعمار لها يعني انتقال ثقل القرار الفلسطيني لهذه الهيئة، توليها قيادة العمل الفلسطيني، لاسيما وأن العالم سيرمي بثقله لصالح تكريس دور الجسم الجديد، في حينه بشر البعض

(1) ماهر شريف، خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، http://www.palestine-studies.org/ar

بانتهاء المنظمة من الناحية العملية، وقالوا" دعونا نحضّر في غزة وأريحا مراسم التشييع "ولا نظلم أحدا إذا قلنا بأن تشكيل السلطة تم على ذات الأسس التي بنيت عليها تنفيذية المنظمة، ومع تشكيل السلطة الوطنية وتواجدها على أرض غزة أريحا وتوليها عددا محدودا من المجالات في الضفة والقطاع دخلت علاقتها مع المنظمة حيزها الرسمي والعملي الملموس ونمت بذور المشكلات على سطح العلاقة، ولعل ميلاد هذه العلاقة بصورة غير طبيعية "قيسرية" وترعرعها في ظل أجواء متأزمه داخلياً وخارجياً ساهم في تغذيتها وتواصل نموها، أما عدم توضيح الرؤية الفلسطينية للعلاقة بين الجسمين وبقائها ملتبسة فقد أضعف الوضع المعنوي للمنظمة، وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية عن مصيرها[1].

2.3 المبحث الثاني: خصوصية موقع المنظمة في النظام السياسي الفلسطيني

منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار عام 1993م، تعرضت علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية لمد وجزر، وقليلاً ما توازنت. حيث مرت العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في ثلاثة مراحل:

اولا- منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1996 – 2004

استمدت السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة شرعيتها من شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الاتفاق الموقع مع الجانب الإسرائيلي لإجراء انتخابات حرة مباشرة، من ضمنها انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية وكذلك نقل بعض صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى السلطة المنتخبة [2].

(1) ممدوح نوفل، نشوء وتطور اشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير، 1997، http://www.mnofal.ps/ar/

(2) أحمد فارس عودة، مقارنة النظم السياسية دراسة تحليلية، (جامعة القدس، 2009)، ص 270.

وجاء في اتفاقية أوسلو بشأن إجراء الانتخابات حسب المادة الثالثة "من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام ... وهذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة"[1]، وهذا البند من الاتفاقية يعني بأن على المنظمة الالتزام بإجراء انتخابات سياسية عامة لمجلس السلطة " المجلس التشريعي " للشعب الفلسطيني، ولتوفير الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية، وتوضح المادة الثانية من الاتفاقية الفلسطينية – الإسرائيلية للمرحلة الانتقالية للضفة الغربية و قطاع غزة الموقعة بواشنطن 28 سيبتمبر / أيلول 1995 على أن الانتخابات وما يسفر عنها هي خطوات تمهيدية ومرحلية وهي ليست بديلة عن المنظمة حتى يتم تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ويقيم مؤسساته الديمقراطية ويؤكد هذا التدرج في السلطات باعتبار منظمة التحرير هي قمة هرم السلطة وعنها تنبثق السلطة الوطنية[2].

وكان قانون الانتخابات الفلسطينية المؤقت الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية في 7 ديسمبر 1995 قد حدد أوجه العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية من خلال اعتبار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وذلك طبقاً للمادتين 5،6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبذلك تحددت مكانة وصلاحيات المجلس المنتخب في التشريع والتمثيل، وإذ باتت دائرة أكبر هي المجلس الوطني الفلسطيني، وأصبحت صلاحيات المجلس التشريعي محددة بالتشريع للسلطة الوطنية

(1) وثيقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية 1996، ص6

(2) أحمد مبارك الخالدي، علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية إشكالية تدرج سلطات، أم تداول وإحلال، السياسة الفلسطينية، عدد 15و16، صيف وخريف 1997، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص49

أثناء المرحلة الانتقالية فيما يتعلق بجزء من الشعب الفلسطيني الموجود على أرض الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة (بما فيها القدس)، فيما احتفظ المجلس الوطني الفلسطيني بصفتيه التمثلية والتشريعية المتعلقتين بالشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده [1].

ولم تشهد تلك الفترة التي أعقبت نشوء السلطة الفلسطينية أي نقاش جدي لتوضيح شكل العلاقة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لسببين هما:

1- أن السلطة الفلسطنية وجدت آنذاك لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، وعند انتهائها ستتم إقامة الدولة الفلسطينية، وإن توقيت هذه المرحلة لا يحتمل الدخول في جدل ونقاش جدي لتوضيح شكل العلاقة ما بين السلطة والمنظمة، الأمر الذي ساهم في غض الطرف عن الجمع بين رئاستي السلطة والمنظمة بيد جهة واحدة.

2- بالإضافة إلى ذلك فإن المعارضة الفلسطينية كانت آنذاك خارج اللعبة السياسية، حيث لم تشارك حركة حماس وهي الطرف الأقوى في المعارضة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطنينية عام 1996، وبالتالي كان هناك توحد في اللون السياسي بين من يشاركون في إدارة المنظمة وإدارة السلطة الفلسطينية، كما أن شخصية الرئيس الراحل ياسر عرفات الكرزماتية، وإرثه النضالي ساهم في عدم بزوغ أي معارضة حول جمعه ما بين رئاستي منظمة التحرير الفلسطنية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعززت لاحقاً سيطرة الرئيس ياسر عرفات على رئاسة السلطة من خلال انتخابه من قبل الشعب الفلسطيني لرئاسة السلطة عام

(1) تيسير قبعة، في إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، السياسة الفلسطينية، عدد 15و16، صيف وخريف 1997، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص74.

1996، وعلى ذلك أصبحت لديه شرعيتان لرئاسة السلطة، هما قرار المجلس المركزي عام 1993، والانتخابات الرئاسية التي جرت عام 1996[1].

وفي تلك الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية عملت اللجنة التنفيذية على حشد قواها الأساسية داخل الأرض الفلسطينية المحررة لتعديل موازين القوى وإخراج الحقوق الوطنية في الاستقلال والدولة واستعادة الأرض والتخلص من الاستيطان وحل قضية اللاجئين من قيود اتفاق أوسلو الذي لم تحترم حكومة إسرائيل التزاماتها فيه، وبدا واضحاً أن إسرائيل لم تتوقف عن التوسع الاستيطاني وأدارت ظهرها للاتفاق برمته، وفي ظل هذا الجمود في عملية السلام، استدارت اللجنة التنفيذية نحو القوى والفصائل لضمان مشاركتها الفاعلة في المنظمة واستنهاض الشارع الوطني لمواجهة سياسة الإملاء الإسرائيلية.

وهذا يدفع بالقول الى أن موقع منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية أساسياً ومركزياً وقيادياً ما دام اتفاق أوسلو يراوح مكانه، حيث مضت سنوات الفترة الانتقالية الخمس يوم 4 أيار 1999، دون أن تنتهي الفترة الانتقالية ودون إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة كما كان مأمولاً، إضافة الى فشل التقدم في عملية السلام، الامر الذي دفع بالمنظمة الإسراع في ترميم صفوفها و تعزيز وحدة القوى الوطنية والإسلامية التي كانت تجتمع لتؤكد على البرنامج الوطني وترفض اتفاق أوسلو.

وهكذا يظهر بوضوح أن اللجنة التنفيذية قد عادت إلى إطار الإجماع الوطني بعد تعثر اتفاق أوسلو وجمود عملية السلام برمتها، دون أن تتخلى السلطة الفلسطينية عن أوسلو من الناحية الرسمية، واستمرت في مساعيها السياسية والدبلوماسية ولكن دون نجاح لتنفيذ اتفاق أوسلو، لتبقى منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية تحمل مكانة أساسية ومركزية وقيادية في ظل عدم الالتزام باتفاق أوسلو من

(1) مجموعة باحثين، مصدر سابق، أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة ص63

قبل الجانب الاسرائيلي، وبقي جسم السلطة الفلسطينية الانتقالي قائماً حتى لا يحدث أي فراغ على الساحة الفلسطينية، إلى أن انفجر الوضع في أيلول عام 2000 ، واندلاع انتفاضة الأقصى التي وضعت السلطة الوطنية جانباً وقضايا البناء الوطني، واحتلت الصدارة منظمة التحرير والفصائل والقوى الوطنية والإسلامية التي خاضت غمار الانتفاضة على مدى أربع سنوات[1].

وفي عام**2003** حدث صراع بين السلطة والمنظمة على خلفية القانون الأساسي، حيث اعتبر هذا القانون للسلطة الفلسطينية، وتم تجاهل وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية في بنوده على الإطلاق، وقد حاول المجلس التشريعي التخفيف من حدة هذا الصراع من خلال المقدمة حيث جاء فيها:

" إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد يأتي في سياق الكفاح المرير والمستمر، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابته المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد.. " وجاء في المقدمة أيضاً " إن هذا القانون الأساسي المؤقت يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني ليبدأ بتنظيم وبناء أسس الحياة التشريعية الديمقراطية في فلسطين وفي الوقت نفسه، فإن وضع هذا القانون، وإقراره من قبل المجلس التشريعي، ينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني..."[2]، وقد ساهمت هذه المقدمة على الأقل نظرياً في تخفيف حدة الصراع الذي كان من الممكن أن ينشأ ما بين السلطة والمنظمة.

---

(1) مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية: تقييم التجربة ورؤية المستقبل (رام الله – فلسطين، مركز بانوراما – المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع) ص43

(2) مقدمة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2003، دكتور كمال الأسطل http://k-astal.com/

لكن هذا الصراع عاد ليظهر مجدداً مع تعديل القانون الأساسي المتعلق باستحداث منصب رئيس الوزراء، ونقل العديد من الصلاحيات التي كانت في الأصل لرئيس السلطة من تحت رئيس السلطة الوطنية الذي هو ذاته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لصالح رئيس الوزراء وبالتالي إضعاف مركز رئيس السلطة، وإضعاف رئيس منظمة التحرير في نفس الوقت، لكن هذا التنازع لم يصل حد الصدام، كون رؤساء هذه المفاعيل من ذات المنبت السياسي والفكري، وقد تم تبديد هذا التخوف كذلك من خلال إعطاء رئيس السلطة الوطنية صلاحيات تعيين وعزل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن رئيس السلطة الفلسطينية هو ذاته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن جميع مرجعيات مؤسسات النظام (المنظمة، السلطة، الحزب الحاكم) كانت محصورة في قبضة رئيس قوي ومؤثر (الرئيس ياسر عرفات) لذا فإن التباين كان في حدوده الدنيا، ويتم تطويقه بسرعة بتدخل مباشر من الرئيس القابض على كل السلطات، المرجعية و التنفيذية والتنظيمية[1].

وبعدها حدث صراع على الصلاحيات بين مؤسسات منظمة التحرير الفسلطينية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث استحدث بعد عام 2004 منصب وزير شؤون المفاوضات في إطار السلطة الوطنية، وقد أضعف ذلك من دور مؤسسات منظمة التحرير المعنية في الأصل بذلك الأمر، كما استحدث منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تهميش الدائرة السياسية للمنظمة، وقد تجلى ذلك في الخلاف الذي احتدم بين نبيل شعث وفاروق القدومي، حول المسؤولية عن السفارات وملف العلاقات الخارجية وقد حسم الصراع لصالح السلطة وكان ذلك إضعاف وتهميش لدور منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانيا: النظام السياسي الفلسطيني بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات

(1) سعيد عياد، صراع العقل السياسي الفلسطيني الصدمة والمحنة.. انكسار النظام .. البحث عن الحكم دراسة تحليلية نقدية (بيت لحم – فلسطين، مركز حيفا للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، 2012) ص70

لقد شكل الرئيس ياسر عرفات على مدى أربعين عاماً رمزاً مؤثراً في الوعي السياسي والمقاوم والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، إلى درجة انصهار الفلسطينيون في ذات ياسر عرفات، فلم يكن بإمكانهم تصور استمرار قضيتهم دون عرفات ربما لأن المسألة الفلسطينية قضية مختلفة عن قضايا التحرر الأخرى في التاريخ البشري، ولذلك فإن الرمز الأيقوني كان ضرورة للإبقاء على الأمل، وقد توافرت في الرئيس عرفات قوة الزعيم " الأسطورة " التي ينشدها الفلسطينيون كأمل، فكان قراره هو شبه إجماع الشعب الفلسطيني ورأيه هو أغلب رأي الشعب الفلسطيني " إن عرفات لعب دور المُجمع والموحد ليس لفتح فقط وإنما للنظام السياسي الفلسطيني بمجمله"[(1)].

كما أن لكل مرحلة في التاريخ السياسي للمجتمعات ظروفها المكانية والزمنية التي تصوغ مسارات هذه المرحلة، أنتجت مرحلة أوسلو المباشرة (1993 –2000) مرحلة جديدة بكل تداعيتها وتراكيبها السياسية، ووجد الرئيس ياسر عرفات نفسه جزءاً من هذه المرحلة وعليه أن يتكيف معها ولو مرحلياً. فقد انصهر النظام السياسي الفلسطيني الجديد المنسل من رحم أوسلو في ذات الرئيس عرفات، فصار الرئيس هو الزعيم والقائد و الحكومة والدولة ومصدر القرار الوحيد الأوحد، ولأن الوعي الفلسطيني لا يزال يحتفظ به كرمز أيقوني، فقد قبله بكل تجلياته السياسية الجديدة، وزادت ثقته به حينما صوت بأغلبية 89 بالمائة لصالحه عام 1996 " لقد كان للقائد ياسر عرفات أدوار عظيمة في إدارة المعركة الوطنية الفلسطينية المديدة من أجل أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية وهي أدوار اعترف لياسر عرفات بها حتى أكثر معارضيه إمعاناً في إبداء الشدة النقدية"[(2)].

---

(1) عبد الجواد صالح، أزمة فتح: تشخيص ودروس لحماس. في النظام السياسي الفلسطيني مرحلة متحولة (رام الله – فلسطين، مركز البراق للبحوث والدراسات، 2006) ص 34.

(2) عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، (بيروت – لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية،2006) ص21

وعلى الرغم من أن النظام السياسي في عهد الرئيس ياسرعرفات كان مختزلا في زعامته وفي قراره سواءً كان ذلك في حقبة ما قبل أوسلو أو ما بعدها، وهذا بدوره وصم هذا النظام بهشاشة الصلة بفكرة المؤسسة، إلا أن المفاصل الأساسية للنسيج الاجتماعي الفلسطيني، وفي طليعتها الوحدة الوطنية وعدم التصادم مع المقاومة كانت حية وقائمة، وقد شكل الرئيس عرفات بقوته الأيقونية ضماناً لذلك، فقد كان مبدؤه غير القابل للنقاش أو التنازل: الوحدة الوطنية هي مقدس من مقدسات الشعب الفلسطيني، واختراقها يعني اختراق المقدس، وظل يرفع بوصفه رئيساً لحركة فتح شعاراً له دلالاته " ليس فتحاوياً من لم يكن وحدوياً"، ومع ذلك فإن تغييب المؤسسة في النظام أظهر خللاً جللاً بعد استشهاد الرئيس في مقره برام الله عام 2004 بعد صمود دام ثلاث سنوات، حيث أدى غياب الزعيم إلى فراغ كبير في المجتمع المثقل بالاحتلال والتباينات الداخلية، لسببين:

– لقد شكل غياب الرئيس، غياباً للقائد والزعيم ومن ثم غياباً للمؤسسة بكل مكوناتها فكان فقدان الرئيس فقداناً مزدوجاً، فقدان القائد وفقدان المؤسسة [1].

– ولغياب القائد والمؤسسة التي كانت منصهرة في ذاتها شعر الفلسطينيون أنهم دخلوا مرحلة تيه بما لا نهاية لها، ما جعلهم يخشون أنهم وحدهم سيواجهون مجددا مصير الإفناء، في ظل غياب الرمز الباعث والمجدد للأمل، وإن مأساتنا كشعب وكحركة هي غيبة المؤسسات بمعناها الحق [2].

فكشف غياب الرئيس عرفات غطاء أزمات النظام السياسي الفلسطيني الداخلية المتراكمة، إذ فقد النظام السياسي قدرته المتمثلة بوجود عرفات على المناورة السياسية لترحيل هذه الأزمات أو تسكينها، وبقيت بعد ذلك مؤسسات النظام لمدة عامين في يد زعيم واحد (الرئيس محمود عباس) لكنه أكثر

(1) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، ص22

(2) سعيد ادوارد، غزة – أريحا السلام الأمريكي (القاهرة – مصر، دار المستقبل العربي، 1994) ص26.

مرونة، إذ تحررت حكومة السلطة المحلية واسترجعت مساحة مهمة من دور رئيسها ومجلسها ووزرائها، غير أن رئاسة المرجعية ورئاسة السلطة وزعامة الحزب الحاكم بقيت في يد زعيم واحد.

يغيب هذا الشكل من أشكال النظام عن القيم الديمقراطية حتى ولو جرت الانتخابات فإن ضرورة الإصلاح تقتضي أن توزع المهمات وتوضع حدود فاصلة لكل مهمة حتى لا يكون هناك تداخل بينها.

ثالثا: منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي بعد العام 2004

أدت وفاة الرئيس ياسر عرفات صاحب الشخصية الكرزماتية إلى تبديل المشهد السياسي الفلسطيني عام 2006 مع دخول خط المعارضة عليه حيث جرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وفازت حركة حماس في تلك الانتخابات بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي فكانت من أكثر مراحل تشكل النظام السياسي المعاصر تعقيداً وخطورة في الوقت عينه، كما عملت على تشكيل الحكومة الفلسطينية آنذاك، وبالتالي أصبح لها وزن وكم لا يستهان به في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وأرادت من خلال ذلك توظيف هذا الحجم بحيث يكون لها تمثيل مماثل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بمعنى أن يكون حجم ثقلها في مؤسسات السلطة هو ذاته في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأرادت حركة حماس الدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الباب[1].

سعت منظمة التحرير الفلسطينية لاحتواء حركة حماس عام 1990، بمحاولة ضمها إلى المجلس الوطني الفلسطيني، ومن ثم انضمامها إلى منظمة كفصيل وطني (إسلامي) تتمثل بحجم واقعها في الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه المحاولات المتكررة فشلت في حينه، بسبب مطالبة حماس بالحصول على نسبة 40 بالمائة من مقاعد المجلس الوطني، وتكررت المحاولة عام 2005 خلال لقاءات مكثفة

(1) أوراق في النظام السياسي، مصدر سابق، ص 165.

للفصائل في القاهرة، ولكن حركة حماس مع عدم رفضها الانضمام للمجلس الوطني، كانت لها شروطها المستوحاة من قوتها على الأرض، بحيث أصرت على أن يكون تشكيلها موزاياً للقوى الأخرى ربما مجتمعة، ومع قبول جميع الأطراف بمبدأ الانتخابات كأساس للتمثيل في كل المؤسسات بما فيها المجلس الوطني، فكان هذا الحل هو أقرب إلى الصحيح، لتجاوز ظروف محددة سياسياً ومحلياً وإقليمياً، فخيار الاحتواء هو أضعف الخيارات إن لم يكن صعباً ولم يعد قائماً لأن التجربة التالية أكدت ذلك[1].

وفي العام**2006** شكل موافقة حركة حماس على المشاركة في الانتخابات العامة البلدية والتشريعية على التوالي حدثا مفصليا في تاريخ القضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، فبدخولها وقوى يسارية تحديداً الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية الانتخابات العامة 2006، يعني قبول غير مصرح بشروط إنتاج السلطة الأساسية، وهي التخلي عن المقاومة المسلحة لاستعادة الحقوق الوطنية، وأياً كانت المبررات العلنية المفسرة لعملية الانخراط، ومنها ما تم التوصل إليه في اتفاق القاهرة عام 2005 والذي ينص على تفاهمات بين القوى السياسية بشأن المشاركة في الفعل السياسي أو أن اتفاق أوسلو مات إلا أن وجود السلطة فرض على هذه القوى التزامات غير قابلة للتراجع، ما جعلها تواجه أزمة سياسية وأيديولوجية، بل تخلياً واضحاً، وإن كان غير معلن عن جزء أساسي وجوهري من إيديولوجيتها، دون أن يكون لديها خيار بديل سوى الاستجابة لاستحقاقات صارمة تتطلبها ممارسة العمل السياسي في إطار السلطة التي لم تكن بدواعي إنتاجها خياراً فلسطينياً فحسب، وإنما خياراً أمريكياً ودولياً، فطبقت حماس بمشاركتها في انتخابات عام 2006 البرلمانية كل ما كانت تحرمه عليها أيديولوجيتها وشعاراتها السابقة في دخولها الانتخابات، إذ تحولت هذه الانتخابات من أشد أنواع

(1) صراع العقل السياسي الفلسطيني الصدمة والمحنة، مصدر سابق، ص 71.

المحرمات إلى أكثر الأهداف المرحلية المطلوبة، فقد أسهم دخول القوى التي كانت معارضة، في حيزات السلطة والانخراط في مؤسساتها بقوة في بقاء السلطة المتعثرة سياسياً[1].

حينها برزت بعد الانتخابات التشريعية ولأول مرة، وجود قيادتين في الساحة الفلسطينية، هما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أضعف كلاهما، علماً أن التداخل في الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة، كانت موجودة من قبل بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من جهة وبين رئيس حكومته محمود عباس، الذي قدم استقالته بسبب عدم قدرته على الاستمرار في عمله لتداخل الرئاسة في صلاحياته، وكذلك الأمر مع خليفته أحمد قريع، الذي هدد بالاستقالة عدة مرات قبل وفاة ياسر عرفات، وكان عرفات قد أجبر على فصل الحكومة الفلسطينية عن الرئاسة الفلسطينية، بسبب الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، بحجة ضرورة إجراء إصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يكن متحمساً لها، وعلى الرغم من خطورة تلك الخلافات بين الرئاسة والحكومة إلا أنها كانت خلافات داخلية لأنها كانت تتم داخل تنظيم واحد وهو حركة فتح، ولكن الانتخابات التشريعية الأخيرة وفوز حركة حماس أطفت على السطح قضية التداخل في الصلاحيات بشكل كبير، وكان لابد من البحث في كيفية إيجاد علاقة صحيحة وصحية بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، لأنه بات من الصعب الاستمرار في العلاقة المتوترة، ولأن منظمة التحرير تهيمن عليها حركة فتح، بينما السلطة الفلسطينية منقسمة بين الرئاسة الفلسطينية الفتحاوية وبين حركة حماس، وكلاهما منتخبتان من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وظهرت خلافات في الصلاحيات بين المنظمة وبين السلطة الفلسطينية، وبين منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح وبين تنظيمات فلسطينية داخل المنظمة ولكنها مهمشة، وبين التداخل في الصلاحيات بين المنظمة و حركة

(1) أحمد سعيد نوفل، مصدر سابق، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، ص78.

فتح، وبين سلطة الرئاسة الفلسطينية في السلطة الوطنية التي تسيطر عليها حركة فتح، وبين الحكومة الفلسطينية في السلطة الوطنية التي تسيطر عليها حركة حماس[1].

وبعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية وتراجع في دور حركة فتح، دخل الجانبان في صراع على تقاسم الصلاحيات والسلطات ومراكز المسؤوليات، فمؤسسات حركة فتح سعت من جانبها إلى تعزيز نفوذ منظمة التحرير، وإعادة إحياء مؤسساتها، وذلك من خلال إعادة ملف المفاوضات إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن الرئيس محمود عباس بعد يوم واحد على الانتخابات نقل مسؤولية ثلاثة أجهزة أمنية، وهي الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني التي كانت من قبل من صلاحيات وزارة الداخلية في حكومة أحمد قريع، من الحكومة الفلسطينية إلى الرئاسة، وأصدر الرئيس مرسوم يقضي بتعيين رئيس ديوان الموظفين ليصبح تابعاً للرئاسة، وبهذاالشكل قام الرئيس محمود عباس عقب فوز حماس في الانتخابات بإصدار العديد من المراسيم الرئاسية التي حولت بموجبها الكثير من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت تابعة في الأصل لمجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، أو إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو بالحالتين شخص واحد هو الرئيس محمود عباس، وأيضاً من الأمثلة على هذه المؤسسات وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) وذلك وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم (6) لسنة 2011 الذي نصت المادة (2) منه على أن تتمتع الوكالة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية: لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أهدافها، بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وتكون تابعة للرئيس باعتبارها إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وكما عملت حركة حماس من جانبها على تعزيز نفوذها في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقد تجلى هذا الصراع بشكل واضح في مسألة تمثيل

(1) يوسف حسن، مداخلة وردت في النظام السياسي الفلسطيني مرحلة متحولة (رام الله – فلسطين مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006) ص62

منظمة التحرير الفلسطينية وهي المسؤولة عنها، رأت حركة حماس أن وزارة الخارجية التي هي جزء من حكومة حماس هي المسؤولة عن السفارات الفلسطينية في الخارج[1].

رابعا: منظمة التحرير والنظام السياسي الفلسطيني في مرحلة الانقسام الفلسطيني

إن الانقسام هو انقسام بالوعي السياسي والاجتماعي والجغرافي، وهو يهدد المصير وربما الوجود السياسي، فقد ألغى هذا الانقسام عن سابق إصرار وبقوة كل مقدس كان يحكم ويقود العلاقة البينية داخل الذات الوطنية الفلسطينية.

فقد تغذى الانقسام من الفشل السياسي المتكرر والمتعاقب سواء على صعيد المفاوضات مع حكومة الاحتلال، أو على صعيد فشل القوى السياسية والفصائل في تكريس مبدأ الحوار كأساس للعلاقة البينية واستبدال ذلك بالهيمنة والتسلط والانفراد وتهميش المختلف، ومن نزوع فصائل المركز إلى الحكم والسيطرة على المجتمع ومقدراته بكيفية انفرادية، وكذلك مع عدم تطابق المفاهيم السياسية والثقافية (الوحدة الوطنية، المصلحة الوطنية العليا) مع الممارسة والسلوك السياسي الفعلي على الأرض.

ونتيجة هذا الانقسام الذي وقع في حزيران عام 2007، بسبب رفض الإقرار بنتائج انتخابات 2006، ومن ثم انفراد حركة حماس في حكم قطاع غزة، الأمر الذي أحدث تغير جذري على مستويي السلطة والحزب الحاكم، فأصبح هناك حزبان حاكمان هما فتح في الضفة وحماس في قطاع غزة، وغدت السلطة تدار برأسين أحدهما في غزة والآخر في رام الله، يحكمان بمنهجين مختلفين وبأهداف مختلفة

(1) أوراق في النظام السياسي، مصدر سابق، ص166.

في سياق تكريس بدائلهما، في حين انحسر دور منظمة التحرير إلى حدود الضفة مع نمو مرجعية مضادة في القطاع، بمواكبة عدم الإقرار بالمنظمة كمرجعية [1].

أكدت هذه المراحل الاربعة على عدم وضوح العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، كما ظهرت بعد التساؤلات حول مصير هذه العلاقة إذا اجريت انتخابات تشريعية ورئاسية وتسلم منصب رئاسة السلطة شخص يختلف في لونه السياسي عن التيار الذي يقود منظمة التحرير، وبالتالي في ظل عدم وضوح العلاقة والأدوار والمهام بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية سيكون هناك مزيدا من الصراع والانقسام والتشتت في الساحة الفلسطينية.

(1) صراع العقل السياسي الفلسطيني الصدمة والمحنة، مصدر سابق، ص71.

الفصل الرابع

مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني

1.4المقدمة

تناول المبحث الأول من هذا الفصل، الحديث عن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها، والأسباب التي دفعت إلى ظهور مقولة إصلاح المنظمة والدوافع الكامنة وراء هذا العبارة وكيفية عملية الإصلاح، كما تحدث المبحث الثاني عن مبادرات الإصلاح المتعلقة بمنظمة التحرير والتي طرحت من قبل جهات عدة، وتطرق المبحث الثالث إلى التصورات والاقتراحات المتعلقة في عملية إصلاح المنظمة ومدة نجاحها أو فشلها على أرض الواقع، كما تطرق المبحث الرابع إلى الأبعاد المترتبة في عملية الإصلاح على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

2.4 المبحث الأول: إصلاح منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها

لا يقتصر إقامة المشروع الوطني فقط على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود العام 1967، وإنما يتضمن إنهاء الاحتلال والعودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والدفاع عن الحقوق الفردية والوطنية للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وفتح الباب أمام البدائل والخيارات الأخرى، بالإضافة إلى بلورة برنامج وطني يصل من خلاله إلى حل وطني للقضية الفلسطينية، تكمن أولويته في إصلاح وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لتضم جميع أطياف الشعب الفلسطيني وتكون قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية وتتجاوز العقبات والإشكاليات التي تقف في وجه الدولة الفلسطينية.

سوف يتم التعرف في هذا المبحث على كيف ظهرت مقولة اصلاح المنظمة والأسباب والدوافع التي دفعتنا من أجل إصلاح المنظمة، وكيفية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية؟

1.2.4 مقولة إصلاح المنظمة الأسباب والدوافع

ظهرت مقولة اصلاح منظمة التحرير ما بين العام 1968 – 1969 حين تعرضت المنظمة لتغيير كبير في بنيتها وهيكلها وبرنامجها، ففي دورة المجلس الوطني الرابعة عام 1968، تم تغيير الميثاق القومي للمنظمة، وحلت الكوتا الفصائلية أساساً في تكوين المجلس الوطني، وفي الدورة الخامسة

استكملت الفصائل السيطرة على المنظمة وأصبح ياسر عرفات الناطق الرسمي باسم فتح، رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولم يكن الانتقال من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني إجراء روتينياً، أوعملية تحول بسيطة، بل كان الانطباع السائد في تلك المرحلة بتفسير هذا التحول يتعلق بالحديث عن الانتكاسة الحادة التي أصابت المشروع القومي العربي بفعل هزيمة حزيران عام 1967 [1].

وبعد سنوات من الصراع التي خاضتها المنظمة ظهرت مقولة إصلاح المنظمة بعد الانتفاضة الأولى حيث طرحت قضية الإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها على نحو لم يسبق له مثيل من العمق والإلحاح، فهذه القضية برزت وأصبحت القضية الأولى على جدول الأعمال الفلسطينية خاصة (بعد الانشقاق الذي حصل في حركة فتح والمنظمة عام 1983)[2] والذي أدى إلى طمس هذه القضية خلال تلك الفترة، ليعتبر بعد ذلك إصلاح المنظمة قضية تخص مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني، بشكل عام[3].

أعادت الانتفاضة طرح قضية الإصلاح بقوة على جدول الأعمال الفلسطينية، كما أنها أحدثت انعطاف حاسم في فهم هذه القضية، حيث تغيرت طبيعة الإصلاح المنشود لتصبح أكثر عمقاً وجذرية. فالوعاء الذي كان بالكاد يساير حركة النضال الفلسطيني لم يعد بمقدوره بعد الانتفاضة أن يحوي حركة الشعب الفلسطيني ويقودها ويطورها، كما أن بقاءه على ما هو عليه سيحمله خسائر ومآسي، وربما انشقاقات مستقبلاً.

---

(1) محسن صالح، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان 2007) ص 28

(2) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية(مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، بيروت– لبنان، 1998) ص 73.

(3) الأممية الرابعة، تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية (موقع حزب الاتحاد الإشتراكي العربي الديمقراطي، 2004)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16654

وقد أظهرت الانتفاضة بعد اندلاعها ومشاركة أطياف وجماهير الشعب الفلسطيني فيها عجز مؤسسات المنظمة في التعامل مع هذه الانتفاضة، وظهور قيادة فصائلية على الأرض تقود هذه المرحلة، في ظل غياب المنظمة وعجزها عن احتواء المتغيرات التي رافقت هذه الانتفاضة، الأمر الذي أعاد قضية الإصلاح إلى رأس جدول الأعمال من جديد [1].

تغير تكوين القوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني بعد الانتفاضة الأولى، فقد اختفت تنظيمات سياسية من الحقل، وهزلت أخرى واقتحمته تنظيمات جديدة تحولت إلى تنظيمات جماهيرية نافست التنظيم الذي سيطر على حقل منظمة التحرير حتى الانتفاضة الثانية. فلم يعد للحقل الفلسطيني مركز واحد ولا مرجعية متفق عليها بسبب هذه التحولات في الساحة الفلسطينية التي جاءت في ظل اضعاف مؤسسات منظمة التحرير لصالح سلطة الحكم الذاتي التي وجدت نفسها محاصرة ومسلوبة الإرادة والصلاحيات وصعوبة التحول إلى دولة ذات سيادة، كما اختلف مصدر ومضمون التدخل الخارجي في شؤون الحركة الفلسطينية، من منافس لمنظمة التحرير على تمثيل جزء من الشعب الفلسطيني أو لامتلاك سيطرة أو نفوذ على القرار الوطني من قواه الذاتية. وباتت الشكوك والمخاوف من إعادة إحياء منظمة التحرير على نمط يختلف كثيراً عن النمط السابق (المحاصصة، الريعية، الزبائنية، وتغييب مساءلة القيادة، الخ..)[2].

لعبت منظمة التحرير الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 دور الدولة في المنفى بحكم تمثيلها الشعب الفلسطيني أينما وجد، وبحكم امتلاكها لكافة مقومات الدولة تقريباً، من جيش وبيروقراطية مؤسساتيه وموارد مالية، وباعتبار أن الأرض والسيادة عليها أحد أهم عناصر

(1) زكريا محمد، الانتفاضة والإصلاح التنظيمي في منظمة التحرير الفلسطينية، (الفكر الديمقراطي فصلية ثقافية فكرية، العدد 5، 1989) ص22.

(2) وثيقة اعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطيني، بناء على نتائج جلسات حوار فلسطينية عقدت في الفترة ما بين 2012 –2013، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله– فلسطين، 2013.

الدولة، فقد استطاع الفلسطينيون بقيادة المنظمة في إضعاف قدرة الجيش الإسرائيلي على فرض سيادته على المناطق المحتلة من خلال العمليات المسلحة التي كانت تتم من الخارج، إضافة إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي ساعدت في إضعاف قدرة إسرائيل بالسيطرة على المناطق المحتلة عام 1967. [1]

لكن منظمة التحرير الفلسطينية مرت بعد اتفاق أوسلو بمحاولات عديدة للتهميش من الداخل والخارج تمثلت في إحلال السلطة الوطنية الفلسطينية ومحاولة وراثة دورها استعداداً لإقامة الدولة الفلسطينية، والتي لم تستطع هذه السلطة سد الفراغ البنيوي والمعنوي للمنظمة، وبعد اتفاق (اوسلو) اصبحت القضية الفلسطينية غير واضحة المعالم من خلال إدخالها في مرحلة انتقالية غير محدودة النهايات[2].

استطاعت بعض القوى السياسية من خارج منظمة التحرير في ملء الفراغ السياسي التي تسببت به السلطة الفلسطينية بسياساتها تجاه منظمة التحرير، الأمر الذي عّرض مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية إلى نزيف سياسي حاد تضافرت عليه إرادتان سياسيتان، تمثلت الأولى في مصادرة سلطة منظمة التحرير، والثانية: تتطلع إلى بناء سلطة بديلة [3]، مع العلم أن تمثيل منظمة التحرير راسخ في وجدان الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وأضحى ثابتاً وطنياً من الصعب إزالته أو استبداله رغم كل المحاولات.

إن محاولات تغييب منظمة التحرير الفلسطينية عن التفاعلات السياسية على الصعيدين الفلسطيني والعربي أحدث ضرراً بالقضية الفلسطينية وفراغاً لم تستطع السلطة الفلسطينية والمعارضة أن تملأه

(1) هاني حبيب، منظمة التحرير الفلسطينية إصلاح أم تقويض (رؤية شهرية الشؤون الفلسطينية، رام الله– فلسطين، العدد 30، 2007) ص 20

(2) على الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ط1، 1998، ص 35

(3) عبد الإله بلقزيز، ومجدي حامد، وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة – الحصيلة والمستقبل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط1، 2004، ص 14

بالكامل، كما أن الاستغناء عن صيغة منظمة التحرير الفلسطينية التمثيلية هو اعتداء على المؤسسة السياسية ونكران للذاكرة الوطنية، فهي ليست إطاراً تنظيمياً جامعاً للعمل الوطني فحسب، وإنما مثلت الوطن السياسي الانتقالي، والتي أصبحت مصدراً قوياً من مصادر الكفاح الوطني الذي حافظ على وحدة الشعب الفلسطيني.

فكان من دواعي إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية حالة الشلل التي أصابت مؤسسات المنظمة في السنوات الأخيرة، وعدم العمل بالطريقة المطلوبة، فالمجلس الوطني تضخم وزاد عدد أعضائه عن 750 عضواً لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أدنى اعتبار لموضوع الكفاءة أو الاختصاص، كذلك أعضاء اللجنة التنفيذية الذين قل عددهم لأسباب مختلفة دون تجديد الأمر الذي ناقض نص المادة المعدلة من النظام الأساسي للمنظمة والذي ينص على أنه في حال شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين أعضاء آخرون بدلاً من الذين يفقدون عضويتهم في اللجنة التنفيذية[1].

كما أن عدم وجود إطار دستوري أو قانوني يحدد طبيعة العلاقة والأدوار لكل من المنظمة والسلطة في النظام السياسي، أضعف قدرة طرفي العلاقة على الأداء الفعال بسبب الازدواجية في عضوية الهيئات القيادية للتشكيلتين، بين المجلس التشريعي والوطني، وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة ومجلس وزراء السلطة، حيث تولى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية مناصب وزارية، واحتل أعضاء من المجلسين الوطني والمركزي مواقع عليا في السلطة مما أحدث تشابكاً وتعقيدات إدارية وسياسية وقانونية [2].

(1) أنظر النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المادة 14

(2) سميح شبيب، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، في ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله– فلسطين، ط1، 1999، ص56

فكان هناك مجموعة من الضرورات التي تستدعي إعادة تقييم شاملة لتجربة المنظمة لبتقى إطاراً جامعاً لكل القوى الفلسطينية والفصائل على الساحة الفلسطينية ولتبقى ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ومن هذه الضرورات [1]:

1- بروز مجموعة من القوى والفصائل الجديدة على الساحة الفلسطينية وإثبات حضورها على هذه الساحة مثل حركتي حماس والجهاد الإسلاميين وبما أن منظمة التحرير وجدت لتضم كل الفلسطينيين باعتبارهم أعضاء طبيعيين فيها، فإن هناك حاجة إلى أخذ التحولات في الخارطة السياسية الفلسطينية بعين الاعتبار بضم هذه القوى إلى المنظمة.

2- إن الترهل الذي أصاب مؤسسات منظمة التحرير وبنيانها الهيكلي واختفاء الكثير من دوائرها وهيئاتها يتطلب مراجعة لهذا البناء وإعادة تفعيله من جديد خاصة أن متطلبات وجود المنظمة ومؤسساتها والحاجة لها في ظل الأحداث الإقليمية والدولية المتطورة التي تؤثر على القضية الفلسطينية هو الأكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

3- إن تدخل وتدافع الأجيال داخل إطار ومؤسسات منظمة التحرير تقتضي تفعيل آليات السلطة وإشغال المناصب فيها، خاصة بعد تعطل هذه الآليات والاستعاضة عنها بأسلوب التعيين والذي لم يأخذ في الاعتبار بروز القوى الجديدة والقيادات الشابة على الساحة الفلسطينية.

4- العقبات التي تواجهها العملية السلمية والوصول إلى طريق مسدود مع الحكومات الإسرائيلية في هذا المجال، يتطلب تعزيز عناصر القوة الداخلية لمواجهة سياسات الاحتلال وضمان بقاء القضية الفلسطينية حية.

5- إن إصلاح منظمة التحرير يأتي كذلك في ظل رياح التغيير التي تشهدها المنطقة العربية والسعي نحو إقامة نظم جديدة على أسس ديمقراطية تعددية تحترم الحقوق والحريات بأوطانها،

---

(1) أحمد مصلح، منظمة التحرير الفلسطينية بين ضرورات الإصلاح وإعادة البناء(سياسات ، رام الله- فلسطين، العدد 23، 2013)ص33

وهو توجه طرح مبكراً على الساحة الفلسطينية منذ العام 2000، بدأت العديد من الأصوات بالمنادة بإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي عملية مستمرة حتى تاريخه، ومن الطبيعي أن تطال هذه الدعوات للارتباط الوثيق بين السلطة الوطنية والمنظمة، خاصة بعد أن أصبح مركز المنظمة ووجودها الأساسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

6- الربط بين عملية إصلاح منظمة التحرير وتحقيق المصالحة على الساحة الفلسطينية من قبل بعض الفصائل والقوى الفلسطينية، وكشرط مسبق للاعتراف بوحدانية المنظمة وشرعيتها، وحتى تصبح جزءاً منها، على الرغم أن هناك من يرى أن عملية إصلاح هياكل المنظمة ومؤسساتها كتلك المتعلقة بتفعيل بعض أجهزتها المعطلة وإدخال الأساليب الديمقراطية في عمل تلك الأجهزة مرتبط بضرورات مؤسسية ولا داعي لربطها بموضوع المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

7- إن تراجع دور منظمة التحرير وتأثيرها لصالح دور السلطة قلب المعادلة، فالأصل أن السلطة وجدت كأداة للمنظمة لتحقيق هدف الدولة الفلسطينية إلا أن المنظمة أصبحت وكأنها دائرة من دوائر السلطة أو أداة من أدواتها. ولا بد من إصلاح هذا الوضع و إعادة التأكيد على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الفلسطينية.

إن الحاجة إلى منظمة التحرير هي حاجة حيوية و تاريخية وسياسية ووطنية من أجل الدفاع عن وحدة الأرض ووحدة الشعب ووحدة القضية أمام الاحتلال الذي لا يألو جهداً في تشتيت الشعب، وتجزئة الأرض والقضية، وقد زادت الحاجة بعد أن بدأت بعض الأصوات الفلسطينية في مخيمات سوريا ولبنان والأردن تتعالى بضرورة الحفاظ على إطار المنظمة في الخارج ودعم مؤسساتها مثل: مؤسسات أبناء الشهداء والرعاية الصحية، و أصبحت بعض هذه الأصوات القوية المتواجدة في دول الشتات تشكك بدور المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأصبح هناك حاجة ملحة لاستعادة دور

منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الظروف التي بررت وجود منظمة التحرير وإنشائها والمتمثلة في تحرير الأرض الفلسطينية وعودة اللاجئين لا زالت ماثلة. وإن جميع الفصائل الفلسطينية التي عملت داخل إطار منظمة التحرير تملك من التجربة ما يساعد في عملية إصلاح المنظمة إذا ما توفرت الإرادة القوية والنوايا الصادقة [1].

2.2.4 كيفية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

بعد فشل مسار أوسلو ورحيل ياسر عرفات، تزايدت الحاجة إلى إعادة بناء منظمة التحرير وإحياء دورها، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، عبر اللجوء إلى الانتخابات، في مراكز تجمع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات حيث أمكن ذلك ، واعتماد مبدأ تمثيل القوى الاجتماعية بديلاً عن تمثيل الفصائل، وذلك عن طريق إلغاء مبدأ المحاصصة الفصائلية وفتح أبواب المنظمة ليس فقط لدخول الحركات والفصائل الإسلامية، بل أيضاً لتوسيع عضويتها كي تضم المنظمات الأهلية و الشخصيات الوطنية، وتجديد تركيبة اللجنة التنفيذية بحيث تتحمل السلطة الوطنية، بصفتها ذراعاً لمنظمة التحرير مسؤولية شؤون السكان الفلسطينيين في الداخل، بينما تحافظ المنظمة على دورها كممثل للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على حد سواء[2].

وتتفاوت التوجهات حول كيفية إصلاح منظمة التحرير، فهناك من يرى ضرورة أن يكون الإصلاح شاملاً ويطال مختلف الجوانب المتعلقة بالمنظمة، بدءاً بالميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي الوطني والجوانب السياسية والقانونية للمنظمة والتأكيد على دورها المرجعي في كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مروراً بالجوانب التنظيمية المتعلقة بضم القوى السياسية غير المنضوية في

---

(1) شفيق الحوت، مؤتمر مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية– نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات، عبر فيديو كونفرانس، معهد إبراهيم أبو لغد/جامعة بيرزيت، ومؤسسة مواطن الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله– فلسطين 2005

(2) ماهر الشريف، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو وقفة عند بعض السجلات الفكرية، (مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد70، 2007) ص16.

إطار المنظمة إليها (حركة حماس و حركة الجهاد الإسلامي) وإعادة تشكيل المجلس الوطني وفق صيغ متفق عليها، وكذلك الحال في المجلس المركزي، وإصلاح دوائر منظمة التحرير، واستحداث دوائر أخرى وفقاً للمستجدات القائمة وتوزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة التنفيذية بعد إعادة

تشكيلها وربطها بالكفاءات والاتحادات، والعمل على توسيع المشاركة بها. باعتبارها قواعد شعبية للمنظمة، وإقامة هيئات رقابية إدارية ومالية فاعلة على مؤسسات المنظمة. وأخيراً إصلاح العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وتنظيمها، بحيث يتم التأكيد على أن المنظمة تشكل مرجعية للسلطة الوطنية ووضع آليات وإجراءات من قبل المنظمة لمتابعة أداء السلطة، والفصل بين رئاسة المنظمة ورئاسة السلطة الوطنية ووضع ضوابط قانونية تحدد العلاقة بينهما وصلاحيات كل منهما، وكذلك الفصل بين مؤسسات المنظمة ومؤسسات السلطة سياسياً وإدارياً وماليا [1].

وهناك من يرى أن عملية إصلاح منظمة التحرير أمر ضروري تقتضيه التحولات والتطورات التي شهدتها المنظمة على الأقل منذ التوقيع على اتفاق أوسلو، عام 1993، إلا أن الإصلاح المقصود هو تطوير مؤسسات المنظمة وتفعيلها وتعزيزها وضم القوى والفصائل غير المنضوية في المنظمة إليها، ولا يعني بأي حال هدم المنظمة وإعادة بنائها على أسس جديدة، لما يشكله ذلك من مخاطر ضياع الصفة التمثيلية التي حصلت عليها المنظمة على امتداد سنوات عديدة وقدمت من أجلها تضحيات كبيرة، فوحدانية تمثيل المنظمة يجب أن تبقى فوق كافة الموضوعات والتوجهات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تدمير المنظمة تحت ادعاء إصلاحها[2].

---

(1) خالد محمد صافي، رؤية نحو إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232497.html

(2) ربحي رباح، منظمة التحرير الفلسطينية: وحدانية التمثيل وضرورات التفعيل، في كتاب تفعيل تطوير منظمة التحرير ص43-45

2.4 المبحث الثاني: مبادرات إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

تعددت الدعوات إلى إصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وضم كل القوى والفصائل الفلسطينية في إطارها، ووجهت العديد من الدعوات في وقت مبكر للقوى الإسلامية (حركة حماس والجهاد الإسلامي) للدخول في منظمة التحرير وأجريت العديد من الحوارات حول شروط انضمامهما، فكان أبرز هذه الحوارات والمبادرات المتعلقة بإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها على النحو التالي:

1- إعلان القاهرة 2005

يتفق معظم الفلسطينيين، بفصائلهم المتعددة ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية، على ضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة هيكلتها، وتفعيل دورها، وفي عام 2005 دعت الجمهورية العربية المصرية إلى عقد مؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة وبمشاركة الرئيس الفلسطيني، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً أي قبل الانتخابات التشريعية الثانية، وقبل الانقسام بحوالي عامين، واتفقت كافة الفصائل الفلسطينية المتحاورة على إصلاح منظمة التحرير وتفعيل دورها، وهو ما عرف بإعلان القاهرة في آذار 2005، وكانت الخطوة الأولى المفترضة في هذا السياق هي قيام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بدعوة الأمناء العامين للفصائل لعقد اجتماع يكون بمثابة انطلاق مسيرة إصلاح المنظمة[1]، فخرج بعض بنود هذا الاتفاق الى حيز التنفيذ من التهدئة وإجراء الانتخابات باستثناء تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان هذا الاتفاق هو المرة الأولى التي يتحقق فيها إجماع وطني يشمل حركتي حماس والجهاد الإسلامي على ضوررة تفعيل منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني،

(1) عزيز كايد، الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إمكانيات دمج حماس في منظمة التحرير، (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله- فلسطين، 2011)ص 11

فحماس كانت ترفض المشاركة في منظمة التحرير ما لم يتم تغيير ميثاقها و برنامجها وما لم تحصل على النسبة التي تطلبها والتي تمكنها من السيطرة على المنظمة أو لعب دور أساسي في قيادتها، فقد كانت تفكر في إنشاء جسم بديل أو موازي للمنظمة إلا أن الصعوبات المتعلقة بالاعتراف العربي والدولي حالت دون ذلك[1].

وكان إعلان القاهرة يعد خطوة هامة في تاريخ النضال الفلسطيني وهو بذلك يشابه قيام منظمة التحرير عام 1964، وامتيازه بشمولية ضم الكل الفلسطيني الذي سيكون السابقة الأولى في تاريخ المنظمة، لكن عدم تطبيقه زاد الوضع تعقيداً [2].

2- وثيقة الوفاق الوطني

أدت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي إلى تعميق الأزمة والصراع الفلسطيني الداخلي. وللخروج من هذه الأزمة قدم قادة الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية من جميع الفصائل وثيقة للوفاق الوطني تتضمن العديد من الأسس لتحقيق الوحدة الوطنية، وقد اعتمدت هذه الوثيقة أساساً لحوار وطني ضم جميع القوى على الساحة الفلسطينية، تمخضت عنه اعتمادها كأساس لمعالجة الوضع الفلسطيني من مختلف جوانبه بما في ذلك إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، حيث جاء في الوثيقة التأكيد على ضرورة الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة عام 2005 ، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركة حماس والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية ووفق أسس

(1) هاني المصري، قراءة في اتفاق المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدولة، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله- فلسطين 2012، ص15- ص16

(2) أحمد نوفل، اعلان القاهرة الفلسطيني- نحو تأسيس نظام سياسي جديد، (مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان-الأردن، العدد 31، 2005) ص33

ديمقراطية، وبما يعزز قدرتها على النهوض، بمسؤولياتها في قيادة الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي والدفاع عن حقوقه الوطنية، كما أكدت الوثيقة على ضرورة تشكيل مجلس وطني جديد بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، وكذلك التجمعات الفلسطينية في كل مكان، والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس التمثيل النسبي والفعالية في النضال، والحفاظ على المنظمة إطاراً جبهوياً عريضاً وشاملاً ومرجعية سياسية عليا[1].

3- اتفاق مكة للمصالحة بين فتح وحماس

جاء اتفاق مكة بمبادرة من ملك المملكة العربية السعودية الراحل عبد الله بن عبد العزيز، حيث جرت في مكة مفاوضات بين حركتي فتح وحماس تمخض عنها اتفاق سمي باتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس بتاريخ 8 شباط 2007، وقد أكد هذا الاتفاق ما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بخصوص إصلاح منظمة التحرير حيث جاء في البند الثالث منها النص على ضرورة المضي قدماً في إجراءات تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً إلى التفاهمات التي تم التوصل إليها سابقاً في هذا المجال [2].

4- ورقة المصالحة المصرية

شكل موضوع منظمة التحرير الفلسطينية البند الأول في هذه الوثيقة التي وقعت عليها فتح وحماس ومعظم الفصائل الفلسطينية الأخرى، حيث تم إعادة التأكيد مجدداً على تفعيل منظمة التحرير وتطويرها، وفق أسس يتم التراضي عليها تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، ووفقاً لاتفاق القاهرة عام 2005م، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني، حزيران 2006، حيث

(1) وثيقة الوفاق الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=118

(2) اتفاق مكة للوفاق الوطني، مركز المعلومات الوطني – وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3654

أوردت الورقة المصرية نص الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني مع بعض التعديلات التي تتعلق بمواعيد تشكيل مجلس وطني جديد، حيث جعلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج، حيثما أمكن، وبالتوافق حيثما يتعذر إجراء الانتخابات، وحددت ولايات المجلس الوطني بـ 4 سنوات، ونصت الورقة أيضاً، على تشكيل اللجنة المكلفة لتطوير المنظمة وفقاً لإعلان القاهرة 2005، و أوكلت إليها تحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهمات لكل من منظمة التحرير والسلطة الوطنية وخاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وباعتبار المنظمة مرجعية السلطة وضمان عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات وبينت الورقة أنه إلى حين انتخاب الملجس الوطني الجديد (مع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة) تمثل اللجنة المكلفة تطوير المنظمة إطاراً قيادياً مؤقتاً وتتولى المهام الآتية:

- وضع الأسس والآليات لتشكيل المجلس الوطني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار الوطني [1].

وبعد توقيع الفصائل الفلسطينية بما فيها حركتي فتح وحماس وثيقة المصالحة، في العام 2011 بالقاهرة، تم التوصل إلى إعلان الدوحة بين الحركتين في عام 2012، والذي نصت الفقرة الأولى منه على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والاتفاق على تواصل اجتماعات لجنة تفعيل المنظمة وتطويرها.

---

(1) النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922

وعقدت لجنة تطوير منظمة التحرير عدداً من الاجتماعات كما انبثق عنها عدد من اللجان الفرعية، ومنها اللجنة الخاصة بتشكيل المجلس الوطني برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، في القاهرة، خلال الفترة 24-2012/2/25، بحضور ممثلين عن كافة الفصائل الفلسطينية وتجمع الشخصيات المستقلة، وجرى نقاش مجموعة من الأسس التي تضمنها المشروع مثل: النظام الانتخابي وعدد أعضاء المجلس الوطني، ومدة ولاية المجلس [1]

5- لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية، مع حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية 2014/4/23.

حيث تم التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة وتفاهمات المصالحة وإعلان الدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ، وتم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية تواصل اجتماعاتها بعد ذلك [2].

(1) محضر اجتماع لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 24-2012/2/25 الموقع الرسمي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، http://www.nedalshabi.ps/?p=11187

(2) بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية 2014/4/23، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9281

4. 3 المبحث الثالث: أبعاد إصلاح المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها

عملية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها، لها العديد من الأبعاد التي لا بد من الانتباه لها والتعامل معها بحذر، وهي:

1- أن هذا المشروع له بعد تاريخي- سياسي كونه لا يأتي من فراغ، بل هو امتداد لعملية إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأت في عقد الستينيات وسبقتها حركة وطنية ولدت في مجابهة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية الاستيطانية، لكن هذه الحركة تواجه في الظرف الراهن منعطفاً متميزاً بسبب انسداد أفق تسوية تستهدف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس، مع الحفاظ على حق العودة.

2- البعد التنظيمي المتمثل في الحاجة الى بنية جديدة للمنظمة تتلاءم مع وظيفة تمثيل كل مكونات الشعب الفلسطيني، ومتابعة شؤون وقضايا كل تجمع في إطار متابعة المشروع الوطني التحرري.

3- البعد الثقافي المتمثل في الحفاظ على الرواية التاريخية الفلسطينية بإثرائها عبر البحوث والدراسات (التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية والفكرية) والإنتاج الثقافي بالمعنى الواسع للثقافة (أدب وفن تشكيلي ونحت وموسيقى ومسرح وغناء وتراث شعبي في مجالاته المختلفة).

4- إعادة بناء المنظمة يتطلب بعداً استراتيجيا بحكم ضرورة حسم مسألة التمثيل الوطني الذي اختل وبات مهدداً كما أن تجديد المنظمة وفق الأسس الوطنية، سيرسي مرجعية وطنية ويشكل الإطار المؤسساتي الذي تعود إليه معالجة الخلافات في الرؤى السياسية، والخلافات الأخرى، بعيداً عن الرجوع إلى المراكز الإقليمية والدولية والارتهان لمواقفها وأجندتها.

5- وهناك بعد وجودي لإعادة بناء المنظمة، كون بناء مؤسسة كيانية وطنية واحدة وموحدة يعني وجود المرجعية التي تقع عليها مسؤولية حماية حقوق ومصالح التجمعات الفلسطينية المعيشية والحقوقية والحياتية، وبخاصة أن العديد من التجمعات والجاليات والمخيمات الفلسطينية تعرضت، ولا تزال في العقدين الأخيرين إلى اعتداءات وسياسات تمييزية ما كان لها أن تأخذ الأشكال التي أخذتها لو توفرت منظمة تحرير فاعلة وقادرة على التحرك السريع وتملك أدوات الفصل والتأثير [1].

(1) وثيقة اعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، مجموعة دعم وتطوير مسار المصالح الفلسطينية،(رام الله – فلسطين، 2013) ص 23

4.4 المبحث الرابع: تصورات واقتراحات عملية إصلاح المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها

عندما بدأ الحديث في آلية اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها طرحت العديد من التصورات والاقتراحات، التي وافقها البعض ورفضها البعض الآخر، فكانت هذه التصورات على النحو التالي:

1- تبدأ عملية الإحياء بتصحيح وضع اللجنة التنفيذية واستكمال النواقص فيها حسب ما اتفق عليه في ورشة عمل عقدت في غزة عام 2007 حول تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب إعادة إحياء دوائرها وتنشيطها، وتحديد مهمات أعضائها، وتوزيع المسؤوليات بينهم، وضبط تنظيم اجتماعاتها، والحرص على دورية هذه الاجتماعات وهيبتها، بحيث لا يحضرها إلا أعضاء اللجنة، إلا في حالات معينة تقتضي الموضوعات المطروحة على جدول الاجتماع حضور أشخاص معينين والاستماع إلى وجهة نظرهم، واستعادة دورها المرجعي في كل ما يتعلق بالقضايا السياسية، ومراقبة أداء السلطة الوطنية، ودعوة ومتابعة المنظمات الشعبية الفلسطينية العمالية والطلابية والنسائية والمهنية.. الخ التي تكلست وغاب دورها، إلى تفعيل وتنشيط مؤسساتها، وإجراء انتخاباتها التي توقفت منذ سنين طويلة، وتجديد قياداتها، وإعادة صلاتها مع مثيلاتها من المنظمات العربية والدولية لحشد الدعم والتأييد لقضيتنا الوطنية.

ومن مهمات اللجنة التنفيذية العاجلة تجديد وتنظيم وتعميق الصلة مع أبناء شعبنا في الخارج سواءٌ كانوا في المخيمات أو مع الجاليات في بلدان الشتات، لمتابعة أحوالهم وقضاياهم وإشراكهم في الحياة السياسية، وكذلك إعادة ربط الصلة مع الأحزاب والقوى السياسية في البلدان العربية، وتفعيل دورها في دعم وإسناد نضالنا الوطني، واستعادة العمق العربي القومي لقضيتنا. فلقد غابت هذه العلاقة الشعبية

العربية، واقتصرت علاقاتنا العربية على الاتصال مع النظام الرسمي العربي فقط. وكذلك تنشيط العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية على الساحتين الإسلامية والدولية.

1.4.4 إصلاح اللجنة التنفيذية حسب النظام الأساسي للمنظمة

تنص المادة 14 المعدلة من النظام الأساسي على أنه إذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ- إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

ب- إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني، في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما.

ت- في حالة الظروف القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي، يتم ملء الشواغر، لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية، ومكتب المجلس، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في اجتماع مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين [1].

في الوقت الحالي تعيش اللجنة التنفيذية أوقات صعبة وفي تراجع كبير من أجل أن أكثر من ثلث أعضائها البالغ عددهم ثمانية عشر عضواً، يعتبر شاغراً، بالاستشهاد، أو تجميد العضوية، أو التغيب كما ذكرنا بالسابق، وهذا يقتضي كما ينص النظام على ضرورة الدعوة الفورية للمجلس الوطني لاجتماع غير عادي لملء هذه الشواغر.

---

[1] عبد الله حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية أين صارت وكيف تعود؟ (منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية " نحو برنامج وطني مشترك " ورشة عمل، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة – فلسطين، 2007، ص 13

ومن أجل سرعة معالجة وضع اللجنة التنفيذية التي منها وبها تنطلق عملية الإصلاح والتجديد والبناء، يمكن اعتماد النص الوارد في الفقرة (ج) من المادة الرابعة عشرة، لمعالجة النقص في اللجنة التنفيذية، ويمكن اعتبار المجلس المركزي هو الإطار الذي يجمع الجهات التي نصت عليها الفقرة (ج) لأنه يضمها بالفعل، وبالتالي يمكن دعوة المجلس المركزي للانعقاد فوراً لملء الشواغر. ومن ثم تكلف اللجنة التنفيذية، بوضعها المكتمل، بممارسة مهماتها في إجراء الإصلاحات والخطوات اللازمة لاستعادة المنظمة لدورها، وتفعيل مؤسساتها. وهنا لا يجوز أن يظل التيار الإسلامي غائباً، وبالتالي يمكن إشراك ممثلين عنه في اللجان التحضيرية للمرحلة القادمة، كما يمكن إشراك ممثلين عنه (يتم الاتفاق على عددهم) في اجتماعات اللجنة التنفيذية، كمراقبين لهم حق النقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات وبخاصة ذات البعد السياسي، وفق صيغة يتفق عليها، وذلك إلى أن يتم دخولهم للمنظمة بصفة رسمية عند انعقاد أول دروة للمجلس الوطني الجديد بعد الإصلاح ودخول الإسلاميين فيها[1].

2- إعادة تشكيل المجلس الوطني باعتباره المؤسسة الأم التي انطلقت منها منظمة التحرير، وهو المرجعية الأساسية لكل القرارات المصيرية، ولكن سأعتمد على وثيقة أخرى ومشروع عمل من المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسة الاستراتيجية حول إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بناء على نتائج جلسات حوار فلسطينية عقدت في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2012 – آذار /مارس 2013.[2]

(1) عبد الله الحوراني، مصدر سابق، منظمة التحرير الفلسطينية أين صارت وكيف تعود، ص 14

(2) وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، من المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية- مسارات (رامالله- فلسطين، 2013) ص28 وشارك في إعداد ونقاش هذه المقترحات في ورشة عمل حول رؤية التجمعات الفلسطينية لعملية بناء منظمة التحرير، وحول توحيد وتفعيل الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية في ورشة عمل خاصة دامت ثلاثة أيام في اسطنبول في كانون الأول/ ديسمبر 2012 التالية أسمائهم مع حفظ الألقاب: ناديةحجاب، وفاء عبدالرحمن، ريما نزال، جابر سليمان، بشارة دوماني، توفيق حداد، أنطوان شلحت، إبراهيم أبراش، عريب الرنتاوي، جميل هلال، ماجد كيالي،

2.4.4 إصلاح المجلس الوطني الفلسطيني واعادة انتخاب أعضاء جدد للمجلس

لقد اقترح الباحثون والباحثات في وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي أصدرها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات [1] عدة مقترحات في ورشة العمل ومن هذه المقترحات إعادة وضع ميثاق وطني جديد يؤكد على الحقوق الطبيعية والتاريخية والسياسية والقانونية والأهداف المشتركة للشعب الفلسطيني، اضافة الى مقترحات وتصورات تتعلق باصلاح المجلس الوطني واعادة انتخاب باعضاء جدد.

حيث راى البعض بخصوص عضوية المجلس الوطني هو أن يتم الاختيار بالانتخاب المباشر، حيث تتوفر الإمكانية لذلك، وأن يتم البحث عن أدوات ديمقراطية أخرى عندما لا تتوفر إمكانية لذلك، على أن يشمل التمثيل في المجلس الوطني جميع مكونات الشعب الفلسطيني دون استثناء.

كما طالب المشاركون بأن لا تكون هذه الانتخابات التي تحتل موقعا مهما في الدعوة إلى إعادة بناء وتجديد مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، ذريعة أو مبرر لتعطيل توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية، بحيث ينبغي البحث عن آليات أخرى لا تتعارض مع أسس الديمقراطية وتحدد وفق وضع كل تجمع فلسطيني.

ورفض البعض نظام المحاصصة (الكوتا)، واستبداله بنظام التمثيل النسبي ولكن بنسبة حسم متدنية (1% إلى 2 %مثلا) تمكن معظم القوى السياسية من التمثيل في المجلس الوطني وفي هيئات المنظمة.

محمد أحمد الوزير، عصام عابدين، فضل نعيم، حسن لدادوة، محسن أبو رمضان، علام جرار، محمود زيادة، عاطف أبو سيف، فتحي صباح، معين رباني، هاني المصري وخليل شاهين

(1) نفس المصدر، ص30

واشار البعض إلى أن تجربة الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية تؤكد على ضرورة وجود اتفاق وطني حول متطلبات التعامل مع نتائج الانتخابات، بحيث لا تقود إلى التفرد أو فرض رؤية طرف على الحقل السياسي أو الحقل الاجتماعي أو الحقل الثقافي. وجاءت نتائج الانتخابات في الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية لتحذر من مخاطر استفراد تنظيم سياسي بالسلطة، وتوزعه (السلطة) لفرض رؤيته الخاصة على المجتمع بمكوناته المختلفة. في الحالة الفلسطينية، تبرز ضرورة قصوى للالتزام باحترام التعددية بتعبيراتها المختلفة كشرط لا بد منه لوجود حركة وطنية متماسكة وفاعلة وقادرة على إدراة صراع تحرري متعدد المهام. [1]

(1) وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، من المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الإستراتيجية– مسارات (رامالله– فلسطين، 2013) ص28

5.4 المبحث الخامس: نظام الكوتا والإنابة الثورية

ترتب على دخول الفصائل المسلحة منظمة التحرير وقيادة دفتها نظاما الكوتا والإنابة الثورية، وكان من غير الممكن تجاوزهما، فالمنظمات المسلحة كانت تمثل إرادة الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال، وبالتالي تم اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني برمته، وتقاسمت المنظمات المنظمة وفق اعتبارات عدة أبرزها حجم هذا الفصيل أو ذاك، ودوره في العمل المسلح، وتكرس نظام الكوتا عبر دورات المجالس الوطنية الفلسطينية المتتالية، وكذلك سحب نفسه على المؤتمرات العامة للاتحادات الشعبية كلها، وبذلك تحولت هذه الاتحادات من اتحادات مهنية، تمثل شرائح اقتصادية – اجتماعية محددة إلى اتحادات سياسية، تعمل وفقاً لنظام الكوتا الفصائلية.

ولعب نظام الكوتا الفصائلية دوراً مهماً وبارزاً في ترسيخ دور منظمة التحرير، وتقويتها، وإعطائها الطابع الثوري المسلح، وكما لعب نظام الكوتا الفصائلية دوراً مهماً في تنظيم الشؤون التنظيمية لتلك المنظمة، ولكن مع تطور الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد طرح البرنامج المرحلي 1974، بدأ نظام الكوتا يلعب دوراً سلبياً وأصبح عبئاً على منظمة التحرير ذاتها، واصبح لزاماً على مؤسسات المنظمة كافة، وكذلك الاتحادات الشعبية،وإشراك الفصائل كافة كلاً حسب حجمه، ومع فقدان الحجوم وهجرة الكوادر تلك الفصائل وتلاشي الدور المسلح بعد العام 1982، تحولت هذه الفصائل إلى يافطات سياسية[1].

نظام الكوتا هو الصياغة المثلى للسياسة الفردية وهو يتيح لهذه السياسة أن تتبارز مع الاتجاهات الديمقراطية في الغرف المقفلة لا أمام الجمهور في كل قطاعاته، ومن المؤكد انها تفوز دائما في مثل هذه المبارزات، فهنا يكمن تفوقها، اما التنافس الانتخابي الديمقراطي، على أساس التمثيل النسبي،

(1) سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية.. إمكانات التطوير والتحديث في ظل الشراكة السياسية، (تحالف السلام الفلسطيني، رام الله– فلسطين، 2007)، ص 14

والذي يعكس الأوزان الحقيقية للقوى، ويدفع الى العمل لكسب ثقة الناس، فهو أمر غير مرغوب فيه من قبل السياسة الفردية، وهنا تريد السياسة الفردية أن يجري التنافس بعيداً عن أعين الناس، وأن تحل الامور بالصفقات، من وراء الكواليس– فهذه الطريق تجنبها تقديم برنامجها أمام القطاعات الجماهيرية، الأمر الذي يؤدي الى ضربها بعضها ببعض، ومنعها من التوحد، عبر التحالف الانتخابي (الصفقة) مع واحد ضد الآخر. هذا بينما لا تمكنها طريقة التمثيل النسبي من فعل ذلك، ابداً.

وأبقى نظام الكوتا بعض التنظيمات الميتة، تحيا حياة اصطناعية، وبقيت تأخذ حصتها من الصندوق القومي، دون أن يكون لها وجود حقيقي على الأرض، ولو اتبع المنهج الديمقراطي، القائم على التمثيل النسبي، لاختفت هذه التنظيمات لكي تستخدمها في إحداث توازن ضد الاتجاهات الديمقراطية، اذ يمكن الادعاء ان لهذه التنظيمات، أيضا في حصة في الكوتا.

وبالإضافة إلى ذلك إن نظام الكوتا يتيح التخلص من المستقلين على وجه حسن بالنسبة للسياسة الفردية الاستفرادية. فالمستقلين في الواقع ليسوا مستقلين. انهم عنصر من عناصر الكوتا. كما أن بعضهم يعين على هوى سياسية الاستفراد ولا تؤهلهم في الغالب أيضا، مواهبهم وإمكاناتهم للعب الأدوار التي يلعبونها، وإنما رضى السياسة المذكورة عنهم، وقد استخدموا أصحاب هذا التفرد من أجل ان يخوفهم بان الاتجاهات الديمقراطية تريد أن تلغي (حصتهم)، والواقع أن الأمر لم يكن كذلك، وإن كان قد بدا كذلك، فقد كان سوء فهم لا غير.

ان الصراع الديمقراطي التنافسي على الأرض، لا سياسة الصفقات، سوف يتيح للاتجاهات الديمقراطية ان تتغلب على البيروقراطية، التي بدأت تزدهر داخلها، هي أيضا. فأهم وسيلة عند البيروقراطية، للحفاظ على نفسها ومصالحها، هي أن تعمم نفسها لتصبح ظاهرة وطنية عامة تشمل كل التنظيمات والاتجاهات، وأنها تريد أن تصوغ الحركة الوطنية على مثالها ومثال شهواتها.

إن الهجمات التي كانت تخوضها (الكوتا) من قبل بعض أنصار السياسة الفردية، إنما هي هجمات تضليلية لا غير. فهذه الصيغة هي الصغية المثلى لهذه السياسة. وهي التي تعطيها على الأرض وزنا أكبر من وزنها، على عكس ما يظن البعض. فهي مكسب لهذه السياسة وخسارة للقوى الديمقراطية. والدليل على أن الاتجاه المهيمن بادر الى إلغاء النص الذي يشير الى ضرورة التمثيل النسبي في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها [1].

ويرى الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني المشكل من منظمة التحرير الفلسطينية بعد إصلاحها أو التي تؤثر فيه لا بد له من الانسجام مع ما يجري في العالم وأن يعتمد على الديمقراطية لتجسيد أكبر نسبة مشاركة جماهيرية من خلال القوائم النسبية، وهذا الإجراء كفيل بإعادة الحياة إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

(1) زكريا محمد، الانتفاضة والإصلاح التنظيمي في منظمة التحرير الفلسطينية،(فصلية ثقافية فكرية – الفكر الديمقراطي، العدد 5، 1998) ص 24.

6.4 المبحث السادس: إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

1.6.4 حركة فتح ورؤيتها في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

لعبت حركة فتح قبل انطلاقتها منذ عام 1965 وبعد انطلاقتها دوراً محورياً في تدعيم المنظمة وتدعيم وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، من أجل تكريس كيان معنوي وسياسي واحد للشعب الفلسطيني، وخلق عنوان واحد للقضية الفلسطينية، تصب فيه كافة الإنجازات وتندرج تحته كل الفعاليات، ويتم التعامل معه والحديث معه فيما يتعلق بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني من كافة القوى والإطارات والهيئات الإقليمية والدولية.

وترى حركة فتح أنه يجب المحافظة على إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية وهي المعترف بها عربياً ودولياً، وأن أي تشكيل يحمل أي اسم آخر فيه مقامرة بهذه المكاسب ومن الصعب انتزاع الشرعية العربية والدولية وعضوية الأمم المتحدة أو من ادعاء النطق باسم الشعب الفلسطيني، والقدرة على تمثيله في الداخل والخارج من قبل أي جسم آخر [1].

وترى حركة فتح أيضاً في قيام منظمة التحرير الفلسطينية أهم الإنجازات الوطنية باعتبارها رافعة تاريخية للقضية الفلسطينية وإطاراً موحداً وجامعاً لكل أنواع الطيف السياسي دون استثناء، لذلك تحرص حركة فتح على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية عبر مشاركة كل القوى وتحديداً حماس والجهاد الإسلامي، وعبر إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني كما خلصت إلى ذلك كل الفصائل

(1) عبد الإله بلقزيز، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2004)، ص49.

التي تحاورت في القاهرة، كما أن البرنامج الرئاسي الذي انتخب على أساسه الرئيس أبو مازن، وضع مهمة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية كقضايا عاجلة وملحة[1].

كان موقف حركة فتح من تحديث منظمة التحرير وتطويرها من خلال ما دار من حوارات وتصريحات رسمية سابقة بهذا الشأن يمكن إيجازه بالنقاط التالية:

أ- الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار/مارس 2005، فيما يتعلق بتطوير المنظمة وتفعيلها، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية.

ب-تفعيل كافة قطاعات الشعب من نقابات واتحادات ومنظمات شعبية .... الخ.

ت-وضع برنامج عمل وطني لإنجاز ما تم الاتفاق عليه.

ولا تزال (حركة فتح) تصر على المحاور المركزية، دون الدخول في تفصيلات سياسية تنظيمية، أو تحديات رقمية، تاركة ذلك لجولات الحوار الوطني الخاصة بإعادة إحياء المنظمة وتحديثها.

2.6.4 الجبهة الشعبية ورؤيتها في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

أكدت الجبهة الشعبية على موقفها من مشروع الإصلاح الديمقراطي لمنظمة التحرير، وتدرك الصعوبات والعراقيل التي عطلت تحقيق هذا المشروع، وتؤكد على ضرورة تفعيل وتطوير مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية.

وترى الجبهة الشعبية وعلى لسان مؤسسها وأمينها العام السابق الدكتور جورج حبش " أن مهمة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سليمة وتقويم دورها وتصويب توجهاتها هي المهمة الأساسية

(1) فتحي أبو العردات، منظمة التحرير تقييم التجربة وإعادة البناء، (مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان،2007)ص185

لمجابهة التحديات والمخاطر الجدية التي ما زالت تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية جراء اتفاق اوسلو وتداعياته وتطبيقاته "[1].

أما الأمين العام السابق للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى – والذي اغتالته القوات الإسرائيلية في عام 2002– فوصف مؤسسات منظمة التحرير بقوله " أظن أن الجميع يعرف أن لا وجود حقيقي لمؤسسة فلسطينية، لا المجلس الوطني موجود كمؤسسة حسب النظام الأساسي الذي لا يعرف أحد حدود عضويته حسب الدورة الأخيرة، ولا المجلس المركزي له حضور منذ سنوات، ولا اللجنة التنفيذية المتداخلة في السلطة لها كيانها ولا تذكر إلا عند حاجة الداعي لها " [2].

وتؤكد الجبهة الشعبية على أن تجديد المنظمة وإصلاحها يتطلب تحويل النظام القديم إلى نظام جديد وليس مؤسسة جديدة أو بناء بديل عن القائم، وإن كان هناك صراع بين القوى السياسية فلا يجب أن يصل ذلك إلى حدود المساس بالمنظمة كوجود قانوني وإطار مؤسساتي والصراع يكون من داخلها لإعادة بنائها لأن المنظمة في النهاية ليست ملكاً لفرد أو تنظيم معين بل هي ملك للشعب الفلسطيني[3].

إن موقف الجبهة الشعبية حسب رأي غازي الصوراني بالنسبة لإصلاح وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ينطلق من التمسك بإعلان القاهرة الذي لخص وكثف التوافق الوطني الفلسطيني حول هذا العنوان الذي يتوقف على إنجازه ممكنات النهوض الوطني الشامل لشعبنا. و يقول أن هناك أسس

(1) جروج حبش، مجلة الهدف، الناطق بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانون الثاني، 1998، ص7

(2) نايف حواتمه، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، (المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة– مصر، 2004) ص275.

(3) مروان عبد العال، منظمة التحرير تقييم التجربة وإعادة البناء رؤية الجبهة الشعبية، مصدر سابق، ص203

يجب مراعاتها عند عملية إعادة وبناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وأهمها [1]:

1- حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية وكاملة السيادة بعاصمتها القدس.

2- ضرورة الترابط بين عملية البناء لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة كضرورة لتحقيق وحدة شعبنا وقضيته ومصيره ونضاله في الداخل والشتات، بما يعيد الإعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، ومرجعية قيادية عليا للسلطة وللقرار الوطني الفلسطيني العام.

3- مشاركة كافة القوى الوطنية والإسلامية دون استثناء ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها.

4- صيانة وترسيخ الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية تحترم التعددية وتكفل القيادة الجماعية وتداول السلطة.

5- التأكيد على دورية وانتظام انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات المنبثقة عنه، وفق لوائح منظمة التحرير الفلسطينية أو وفق ما سيتم الاتفاق عليه من أنظمة ولوائح جديدة.

6- المجلس التشريعي جزء من المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وفق صيغ وآليات تحفظ للمجلس التشريعي دوره كما نص عليه القانون الأساسي.

---

(1) غازي الصوراني، الموقف السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها، مركز التخطيط الفلسطيني، منتدى غزة للدارسات السياسية والاستراتيجية تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينة، نحو برنامج وطني مشترك، مصدر سابق، ص 74.

وبناء على ذلك ترى الجبهة أن يكون المجلس الوطني بحدود 350 عضواً موزعين على تجمعات في داخل وخارج الوطن والأخذ بعين الاعتبار الأهل بالداخل 48، وتكون آلية اختيار الأعضاء تحددها المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، الانتخاب أولاً أو اللجوء الى التعيين في حال تعذر إجراء انتخابات على ان تتم هذه العملية وفق النتائج والنسب المئوية التي يحققها أي فصيل أو حركة أو حزب في الانتخابات.

وإن انتخاب أعضاء المجلس الوطني يفتح الفرصة لإعادة تشكيل اللجنة التنفيذية و المجلس المركزي بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، الأمر الذي يتيح للمجلس المركزي في ظل تعذر انعقاد المجلس الوطني لأسباب طارئة أن يجدد عضوية اللجنة التنفيذية تبعاً للضرورات. وبهذا ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن القيادة الموحدة هي الأقدر لتشكيل إطار موحد تسند إليه مهام البدء في إصلاح منظمة التحرير وهذا يشكل مدخلاً مناسباً لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

3.6.4 رؤية الجبهة الديمقراطية حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

ترى الجبهة الديمقراطية أن إصلاح منظمة التحرير يكمن في إيجاد صيغة للشراكة السياسية الشاملة في السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في صيغة تجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية وحمايتها، وبين الواقعية التي تأخذ حقائق الوضع الإقليمي والدولي الراهنة، وفي هذا الخصوص فإن الجبهة الديمقراطية ترى ضرورة التوافق على قواسم سياسية مشتركة وصياغة خطة كفاحية وسياسية موحدة تضمن تناسق الأداء النضالي والسياسي. بمافي ذلك التفاوضي على أسس التمسك بخيار المقاومة، وتفعيل التحرك الجماهيري، والمواجهة الشعبية مع الاحتلال، والاتفاق على مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية عن الملف التفاوضي.

وترى الجبهة الديمقراطية أنه ينبغي الإسراع في تشكيل المجلس الوطني الجديد بالانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل والتوافق الوطني على كيفية تمثيل مناطق اللجوء والشتات التي تعذر إجراء الانتخابات فيها، وتؤمن الجبهة بضرورة تطوير عمل وأداء دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، وإحياء الصندوق القومي وفصله عن خزينة السلطة الوطنية والعمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية بانتخابات تعتمد مبدأ التمثيل النسبي، وإيجاد صيغة مؤقته تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في أعمال الهيئات القيادية لمنظمة التحرير [1].

ويرى نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن إعادة بناء مجلس وطني فلسطيني موحد للداخل و الخارج بعد انتخاب شطر الداخل (التشريعي) والمكون من 132 عضواً فإن المطلوب إجراء انتخابات في أقطار اللجوء والشتات والتمثيل النسبي الكامل ويصبح المجلس الوطني الجديد 300 عضواً بدلاً من المجلس السابق المشكل من 750 عضواً+ 132 أعضاء التشريعي بانتخابات 25 كانون الثاني 2006 [2].

وترى الجبهة الديمقراطية أن الأولوية التي ينبغي أن نبدأ بها، هي عبر الحوار الوطني الشامل، الذي يضم الامناء العامين لكل الفصائل واللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئيس المجلس الوطني وهو ما قرره إعلان " حوار القاهرة " عام 2005 لإعادة بناء منظمة التحرير، وإعادة بناء مجلس وطني فلسطيني موحد للداخل والخارج، يعيد بناء الأهداف الوطنية المجمع عليها فلسطينياً.

---

(1) سهيل الناطور، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، رؤية الجبهة الديمقراطية، مصدر سابق، ص219.

(2) نايف حواتمه، مبادرة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، حوار المتمدن، 2006، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=60037

4.6.4 رؤية حزب الشعب حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

يعتبر حزب الشعب بالحزب الاشتراكي الفلسطيني، والذي يشكل إمتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني، ويعرف اختصاراً باسم " حشف "، تأسس في 10 شباط/فبراير 1982، كحزب اشتراكي يضم في صفوفه الفلسطينيين في الوطن والشتات، دون تمييز في العرق، أو الجنس، أو الانتماء الاجتماعي، أو المعتقد الديني، ويستند حزب الشعب الفلسطيني إلى المنهج المادي الجدلي، ويسترشد بالفكر الاشتراكي، وقيم الحرية والمساواة والتقدم والعدالة الاجتماعية، مستلهماً في ممارسته النظرية والعملية التقاليد الوطنية للشعب الفلسطيني وخبرته الكفاحية والنضالية التي راكمها منذ عشرينيات القرن العشرين، ومعطيات التجارب الكفاحية للشعوب العربية، وكل ما هو تقدمي في التراث العربي والعالمي[1].

دخل حزب الشعب منظمة التحرير عام 1988 بعد أن تبنت منظمة التحرير حل الدولتين، وكان سبب تأخره في الدخول فيها هو بسبب مواقفه السياسية من حل القضية الفلسطينية، وعدم تبنيه الكفاح المسلح أسوة بباقي الفصائل، ولكن عندما تغيرت الظروف وتبدلت الأحوال وأصبح الحل السياسي هو الأساس اعتبر حزب الشعب أن هذا التحول بمثابة انتصار لرؤيته، وقال ناصر أبو العطا أنه يعتز بنهج حزب الشعب ومواقفه حيث أنه انعكس إيجابياً في تبني منظمة التحرير الفلسطينية لرؤيته السياسية والدعوة لمؤتمر دولي للسلام والتنظير لأوسلو [2].

---

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، حزب الشعب الفلسطيني
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3547

(2) خلال لقاء نظمه قطاع المهنيين في حزب الشعب: حول التأكيد على تعزيز عوامل النهوض الفكري والسياسي والجماهيري لحزب الشعب، نشر: الخميس 13/اغسطس 2015 http://shab.ps/ar/?action=post&postid=5914

ويرى حزب الشعب أنه تم تفريغ الجهاز الوظيفي للمنظمة لصالح السلطة الوطنية بعد قيامها في الضفة والقطاع عام 1994، وتحولت المنظمة إلى شريك صغير بالرغم من أنها مرجعية السلطة، وتعاظمت السلطة على حساب دور المنظمة [1].

ويرى حزب الشعب في برنامجه أن إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية بما يتضمن رفع مستوى أدائها الكفاحي، وتوثيق علاقات التفاعل الحي بين جناحي شعبنا في الداخل والشتات، ويرى أن مواصلة منظمة التحرير الفلسطينية الاضطلاع بدورها بات مشروطاً بإعادة بنائها، وتجديد مهامها على أسس تراعي خصوصيات المرحلة الحالية، ومفاوضات الوضع النهائي، وتحافظ على استقلاليتها، وتحول دون ذوبانها في اجهزة السلطة، وسيعمل حزبنا من اجل تطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء أجهزتها على أسس ديمقراطية، وضد مظاهر تهميشها وتجميد دوورها[2].

5.6.4 رؤية حركة حماس حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

ترى حركة حماس أن هناك ثلاث محطات وجدت من أجلها منظمة التحرير المحطة الأولى وهي تحرير فلسطين المحتلة عام 1948، وكان دخول المنظمات الفلسطينية فيها بعد أقل من ثلاث سنوات على تأسيس المنظمة هو المحطة الثانية، وإذا دخلت حركة حماس وإلى جانبها الجهاد الإسلامي إلى المنظمة فإن ذلك سيكون المحطة الثالثة، وبهذا تمثل المنظمة فعلاً الشعب الفلسطيني بجميع فئاته.

يقول خالد مشعل حسب ما صرح بأن الهدف من منظمة التحرير منذ ولادتها عام 1964 هو تحرير فلسطين التي احتلت سنة 1948، وكان دخول التنظيمات المسلحة وعلى رأسها حركة فتح والجبهة الشعبية لمؤسسات منظمة التحرير، هو لدعم نهج الكفاح المسلح لتحرير فلسطين المحتلة، وإن استعداد حماس للدخول في المنظمة يأتي في سياق دعم المشروع الوطني الفلسطيني القاضي بتحرير فلسطين

(1) الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حزب الشب الفلسطيني http://www.plo.ps/category

(2) الموقع الرسمي لحزب الشعب، http://www.ppp.ps/

من النهر إلى البحر بعد تراجع هذا المشروع منذ توقيع منظمة التحرير على اتفاقية أوسلو سنة 1993، مما انعكس سلباً على المنظمة، وفقدت القدرة على تمثيلها للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في الوقت الذي ما زالت تطرح فيه حماس شعار تحرير فلسطين، وهو الشعار الذي كانت المنظمة قد رفعته عند قيامها، وكان هدفها الرئيسي عند ولادتها، ولهذا فإن احتمال دخول حماس لمؤسسات المنظمة، يعد الولادة الثالثة لمنظمة التحرير، حسبما صرح به خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، في 2011/12/22 [1]. وتقول حماس أنها ليست ضد منظمة التحرير، ولكن ضد برنامجها السياسي، وأنه في حال انضمامها للمنظمة فقد يؤدي ذلك إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني ضمن أسس جديدة.

وأشار أسامة حمدان أنه إذا كانت المنظمة كياناً سياسياً معنوياً للشعب الفلسطيني، فإن من الضروري الحديث عن إعادة البناء لاعتبارات عديدة، من أبرزها حالة الفساد والترهل وغياب المؤسسة عن منظمة التحرير الفلسطينية، ومنها كذلك الانهيار السياسي الذي عانته القضية الفلسطينية جراء قرارات كثيرة اتخذتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الأسباب الوجيهة حدوث تطورات جوهرية في التركيبة السياسية الفلسطينية منذ هيمنت حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية وحتى الآن والقائمة لذكر أسباب إعادة البناء تطول ويكفي أن يتفق الجميع في آذار من العام 2005 في إعلان القاهرة على ضرورة إعادة بنائها.

ويقول أيضاً أن حركة حماس تسعى لتكون منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً فعلياً بمستوى وطن معنوي، يجري فيه تداول الإدارة (السلطة) وتحمل المسؤولية تجاه المصالح الاستراتيجية لشعبنا

(1) محسن صالح وآخرون، حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات الفكر والتجربة، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2014) ص 128

الفلسطيني، وقيادة وإدارة الصراع مع الاحتلال في إطار من التنافس الإيجابي (لصالح الحقوق والقضية قبل ذلك الإنسان) [1].

رؤية حركة حماس حول منظمة التحرير الجديدة [2]:

1- ترى حماس أن تشكيل المجلس الوطني يجب أن يكون بالانتخاب، وفي حال تعذر ذلك يتم التوافق بين القوى الأساسية حول أسلوب اختيار الأعضاء على (أن يكون نظاماً معيارياً متحركاً). والجمع في الانتخابات بين المناطق والقائمة النسبية في الداخل، وتحديد حماس عدد الأعضاء المجلس الوطني بـ (300) عضواً موزعين كالتالي:

أ- 123 عضواً من الداخل (أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين)

ب-150 عضواً من الخارج.

ت-18 عضواً هم أعضاء اللجنة التنفيذية السابقون ومسؤولو الفصائل.

2- ولا ترى حماس ما يمنع مشاركة كل القوى والفصائل الفلسطينية بتمثيل رمزي، لضمان المشاركة الوطنية الشاملة، وتصر حماس على ضرورة تحديد قائمة لتمثيل فلسطينيي الأرض المحتلة عام 48 دون أن تتم تسميتهم، ولا يحتسب عددهم في القانون، وتدعو حماس إلى استعادة المنظمة دورها في الإشراف على السلطة الفلسطينية، وعلى العملية السياسية والتفاوضية. أما فيما يتعلق باللجنة التنفيذية، فتحدد حماس أعضاء اللجنة التنفيذية بـ (18) عضواً، يتم انتخابهم بشكل حر ومباشر من بين أعضاء المجلس الوطني: -

(1) أسامة حمدان، منظمة التحرير تقييم التجربة وإعادة البناء، (مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان،2007) ص 188

(2) سميح شبيب، مصدر سابق ص24.

أ- ينتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني.

ب-يضاف رئيس السلطة الوطنية إلى عضوية اللجنة بمجرد انتخابه، ويمكن إضافة رئيس المجلس التشريعي كذلك.

3- ترى حماس أن هناك ضرورة لإعادة النظر في كافة النظم واللوائح، كالميثاق و النظام الأساسي، بما يستوعب التطورات التي حدثت إلى جانب إلغاء الآليات الوسيطة في هيكلية المنظمة، لا سيما المجلس المركزي.

4- أما فيما يتعلق بمالية منظمة التحرير، فترى حماس ضرورة:

أ- فصل مالية المنظمة عن مالية السلطة.

ب-إعادة مجلس إدارة الصندوق القومي واعتماده من اللجنة التنفيذية.

ت-تحديد الميزانيات وإقرارها من المجلس الوطني.

6.6.4 رؤية حركة الجهاد الإسلامي حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

ترى حركة الجهاد الإسلامي أن اسم منظمة التحرير هو من أعطاها الشرعية، وأن الكفاح المسلح هو الذي صنع مرجعية منظمة التحرير، حيث كان هدفها هو تحرير فلسطين، وبما أنها تخلت عنه فهي بذلك تتخلى طوعاً عن شرعية تمثيل الفلسطينيين [1]. وترى أيضاً ان دخولها المنظمة لا يعني التنازل عن أي من ثوابتها التي تشكل محددات موقفها من المنظمة.

وتقول الحركة أن اتفاق القاهرة أقر تشكيل لجنة تناقش عملية التطوير وإعادة بناء منظمة التحرير وفق أسس جديدة يتم التراضي عليها بين كافة القوى، وعلى موجب هذا الاتفاق حضرت الحركة الاجتماع

(1) عبد الإله بلقزيز، وشفيق الحوت وأسامة حمدان، وآخرون، (منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2004) ص 121.

التمهيدي الذي انعقد في غزة لهذا الغرض، على أمل أن تتبعه لقاءات أخرى في الخارج يحضرها الأمناء العامون للفصائل من أجل التحاور حول الأسس الجديدة لإعادة بناء منظمة التحرير [1].

وحول رؤية الجهاد الإسلامي في إصلاح البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فإنها ترى ضرورة صياغة ميثاق وطني جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، وأن مقررات المجالس الوطنية السابقة ليس إرثاً مقدساً لا يمكن تجاوزه أو تغيره وبالتالي فإن إعادة بناء منظمة التحرير يعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكونة للمنظمة، وعليه فان دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة يعني تغيير البرنامج السياسي الحالي للمنظمة والمتعلقة بالتسوية.

وترى حركة الجهاد الإسلامي حول إعادة بناء منظمة التحرير عدة متطلبات حيث ترى أهمها[2]:

أ- الميثاق: حيث أنها ترى الحاجة الأن إلى ميثاق جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، ويعكس المشهد القائم في ساحة العمل الفلسطيني اليوم.

ب-مقررات المجالس الوطنية السابقة: حيث أنها ترى أنه ليس هناك أي منطق يجعلها مسلطة على رأس الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنها لما فيها من تراجعات تنتمي إلى لحظة سياسية منتهية وليس إرثاً مقدساً غير قابل للتجاوز أو التغيير.

ت- البرنامج السياسي: حيث أنها ترى أن برنامج المنظمة منحصر حول " التسوية " التي يجري تنفيذها من خلال السلطة، وإن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية تعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكونة للمنظمة، وعليه فإن دخول حماس والجهاد الإسلامي

(1) أنور أبو طه، إعادة بناء منظمة التحرير، رؤية الجهاد الإسلامي، في منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، مصدر سابق، 211.

(2) انور أبو طه، مصدر سابق، ص 213

إلى المنظمة يعني تغيير البرنامج السياسي الراهن للمنظمة لتكون بذلك ممثلاً لإرادة الشعب الفلسطيني.

ث-العلاقة بين السلطة والمنظمة: إن من متطلبات إعادة البناء إحداث فك ارتباط وفصل كامل بين المنظمة والسلطة، ليس في مسألة المناصب وحسب بل أيضاً إلغاء كل أنواع التدخلات، ذلك أن السلطة لها اختصاصات محددة، ولا إجماع عليها، وهي في كل الأحوال يجب أن تكون تحت إشراف المنظمة لا أن تكون المنظمة جهازاً من أجهزتها، وليس للسطلة أن تفرض برنامجها على المنظمة أو أن يتم توظيف المنظمة لخدمتها.

ج-أما فيما يتعلق بالهيكلية فإن حركة الجهاد الإسلامي ترى أن فك الارتباط بين السلطة والمنظمة لا يتماشى مع اعتماد المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة كطريق للمجلس الوطني كما هو مطروح الآن.

وتقدر حركة الجهاد الإسلامي أن عملية إصلاح المنظمة عملية معقدة وشاقة وبحاجة إلى بذل جهد حقيقي وعمل دؤوب من الجميع من أجل " ولادة جديدة " لمنظمة التحرير، ويجب أن يكون الحوار بين مختلف القوى هو نقطة البدء لمواجهة هذه الاستحقاقات ومفتاح الوصول إلى الهدف وهو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

7.4 المبحث السابع: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام السياسي بعد الإصلاح

إن طرح الإصلاح الشامل في بنى ومؤسسات منظمة التحرير يقتضي الوقوف إلى واقع النظام السياسي الناشئ " السلطة "، والنظام السياسي الأم " منظمة التحرير الفلسطينية "، الذي يتسم بتسلط السلطة وتراجع دور المنظمة وانتشار الفساد وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس الذي أدى إلى انقسام الشعب الفلسطيني وإستفراد حماس وحصار الشعب في غزة، واستفراد حركة فتح في الضفة، مما عزز إضعاف ثقة الشعب بكلا الطرفين من ناحية والسلطة و منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية أخرى، وبالتالي فإن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة هي علاقة عضوية وتكاملية ، لأن إعادة بناء وإصلاح منظمة التحرير من جهة وإعادة بناء وإصلاح السلطة الفلسطينية من جهة ثانية هما مهمتان اساسيتان تفرضان نفسيهما على جميع القوى، رغم اختلاف طبيعة ودور كل منهما، إلا أن العلاقة بينهما تقوم على الدور المركزي للمنظمة وهي أنها المسؤولة عن السلطة في حاضرها ومستقبلها باعتبارها منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية السياسية والدستورية والقانونية المحددة لحركة ومسار السلطة الفلسطينية، وباعتبار السلطة هي ذراع منظمة التحرير الفلسطينية في الوطن بالنسبة لإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني[1].

وإن منظمة التحرير هي الطرف الذي يملك إمكانية توحيد الشعب على برنامج وأهداف وطنية تحررية واستعادة الثقة واستعادة مكانتها السياسية وترتيب البيت الفلسطيني، ولكن يجب توزيع الأدور بينها وبين الفصائل والسلطة باعتبارهم مكملين لبعضهم. واستعادة دور منظمة التحرير لدى شعبنا في الخارج الذي أصبح هامشياً، وهذا كله بعد إصلاح المنظمة بشكل جدي.

---

(1) غازي الصوراني، الموقف السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها، رؤية الجبهة الشعبية، (مركز التخطيط الفلسطيني، مصدر سابق، ص58.

وتتمحور العلاقة بين السلطة الوطنية ومؤسسات منظمة التحرير حول عدة نقاط حسب طرح الاستاذ رائف دياب عن حزب " فدا "[1] وهي:

1- أن منظمة التحرير هي القائد والموجه المباشر لقيادة السلطة الوطنية.

2- أن رئيس منظمة التحرير هو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

3- اللجنة التنفيذية هي الموجه العام للسلطة الوطنية.

4- أن أعضاء حكومة السلطة الوطنية يجب أن يكونوا من خارج اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي.

5- رئيس الوزراء يكون عضواً في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي فور تولي مهامه.

6- الوزراء يجب أن يتحملوا مسؤوليات وزاراتهم دون أية مهمات أخرى (مهمات فصائلية أو مهمات داخل منظمة التحرير) أي لا أزدواجية بين المهمات الرسمية والحزبية.

7- مهمات البناء ومعالجة قضايا شعبنا في السلطة الوطنية هي مهمات الرئيس قبل أي مهمة أخرى.

8- العمل السياسي فقط لمنظمة التحرير لإنجاز عملية السلام، وكذلك التفاوض، وهنا لا بد من أن تلعب الدائرة السياسية دوراً رئيساً إلى جانب دائرة المفاوضات، ولهذا يتطلب توزيع المهام وتنظيم العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية بإنشاء مكتب تنسيق وطني " ارتباط " لمعالجة القضايا اليومية التي يتطلب تدخل قيادة اللجنة التنفيذية لحلها مع الطرف الآخر.

(1) رائف دياب، ورقة عمل مقدمة حول منظمة التحرير الفلسطينية " فدا "، (مركز التخطيط الفلسطيني، مصدر سابق، ص149.

النتائج والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة محاور مختلفة لموضوع دور وموقع ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة وببعض الوثائق التاريخية والمؤتمرات وورشات العمل المتعلقة في البحث عن اليات وطرق اصلاح المنظمة، وبناء على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أن منظمة التحرير منذ إنشائها عام 1964 كانت نواة النظام السياسي وهي الممثلة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بحيث انتزعت في العام 1974 إعتراف بها خلال القمة العربية في الرباط، وبعدها استطاعت الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة في كونها الممثل عن الشعب الفلسطيني أينما وجد.

2- شكلت المنظمة منذ نشأتها إطاراً هيكلياً ومؤسسات مكنتها من امتلاك بنية تحتية لدولة شبيهة بدول العالم والمجتمعات الأخرى مما مكنها من إدارة أمور الشعب الفلسطيني بهذه المؤسسات.

3- كان هناك تغيرات متتالية في سياسة المنظمة من أجل إنشاء نظام سياسي وبناء الدولة حيث انتقلت من هدف التحرير الكامل للأراضي الفلسطينية وبناء دولة ديمقراطية علمانية على كافة الأراضي الفلسطينية، إلى إقامة سلطة وطنية على أية أرض يتم تحريرها، ثم إلى شعار الدولتين، ثم في النهاية تم إقامة سلطة حكم ذاتي على مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوسلو عام 1993.

4- شكل اتفاق أوسلو عام 1993 البداية الحقيقية لظهور السلطة الوطنية الفلسطينية، ولأول مرة على أرضٍ فلسطينية، حيث قامت بإنشاء العديد من المؤسسات، شملت مختلف المجالات السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية من أجل الوصول إلى بناء دولة فلسطينية.

5- كان إعلان الجزائر هو نقطة التحول في تراجع دور المنظمة بعد القبول بشعار الدولتين، وكان إتفاق أوسلو هو نقطة التحول في ترهل مؤسسات المنظمة بعد اختزال النضال الوطني الفلسطيني بأجهزة ومؤسسات السلطة التي كان من المفترض أن تكون هذه السلطة تحت مرجعية المنظمة لأنها هي الممثل عن الشعب الفلسطيني.

6- تراجع دور وموقع المنظمة في النظام السياسي خصوصا بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مع بقاء هذه العلاقة بين المنظمة والنظام السياسي حتى نهاية المرحلة الانتقالية في حالة من التداخل في إطار من التراجع العام.

7- أدت الانتفاضة الثانية إلى اضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية عموما، ولكنها لم تعزز دور المنظمة الا جزئيا إلى ان جاء قرار استحداث منصب رئيس الوزراء بهدف الحد من صلاحيات وسلطات رئيس المنظمة ورئيس السلطة انذاك (ياسر عرفات).

8- كان لدخول حركة حماس الحلبة السياسية وفوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006 اثر كبير على واقع المنظمة وواقع النظام السياسي حيث تحولت قضية إصلاح المنظمة إلى مطلب شامل بهدف استعادة دورها وبهدف استيعاب الفصائل الجديدة وخصوصا حركة حماس والجهاد الاسلامي وبهدف انهاء الانقسام وإعادة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وتكريسه على اسس وطنية وديمقراطية صلبة ومستقرة.

التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج، فان الدراسة قد خرجت بمجموعة من التوصيات من خلال هذه الدراسة، والتي قد تساعد في الوصول الى محاولة للاصلاح البيت الفلسطيني وترتيبه بشكلا يعيد له هيبته ووضع السابق، ومن هذه التوصيات:

1. أن منظمة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى إصلاح هياكلها وبرنامجها السياسي على حد سواء، حيث لا يمكن إصلاح الهياكل دون إصلاح البرنامج، فالهياكل فرغت من محتواها بعد (أوسلو)، وأصبحت غير قادرة على ممارسة المهام الموكلة بها، كما أن البرنامج السياسي بحاجة إلى إصلاح وإعادة بناء من جديد، حيث أن الاختلافات البرنامجية تشكل مصدر من مصادر عدم الإجماع الوطني الفلسطيني.
2. لا يمكن النظر إلى إصلاح برنامج منظمة التحرير الفلسطينية بمعزل عن إصلاح البنية التنظيمية والهيكلية لها، باعتبار أن المؤسسات موجودة أصلاً لخدمة البرنامج وتحقيق الحلم الفلسطيني في العودة والاستقلال ووضع برنامج سياسي مرن يتعاطى مع العالم على قاعدة الحفاظ على الحقوق الوطنية وعدم التفريط بها.
3. أن منظمة التحرير تبقى أداة الوحدة الواقعية وأن منظمة التحرير ما زالت تحتفظ بشريعيتها بين كل القوى الفلسطينية بغض النظر عن الاختلاف على طبيعة الإصلاح المطلوب.
4. إن إصلاح المنظمة يعني قيادة النضال الفلسطيني بأسلوب مؤسسي بعيداً عن التفرد أو الفئوية، وأن أي حركة سياسية مهما بلغت قوتها الجماهيرية ونسبة تمثيلها في الانتخابات يجب ألا تتفرد في قيادة الوضع الفلسطيني حتى لو سمحت الظروف لها.
5. إن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي (السلطة) هي علاقة تكاملية، وإن إعادة بناء المنظمة والسلطة هما مهمتان أساسيتين يجب على كل القوى السياسية العمل عليها، ويجب أن تكون المنظمة هي المسؤولة عن السلطة وليس العكس، باعتبار السلطة هي ذراع المنظمة في الوطن.

المراجع

أبراش، أبراهيم: تصورات أولية حول إعادة البناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات و الدراسات الاستراتيجية مسارات، 2013.

ابو العردات، فتحي: **منظمة التحرير تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت – لبنان، 2007.

أبو فاشة، وسيم:**أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله – فلسطين، 2013.

أبو مطر، محمد: **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني** ، بيروت– لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

أبو نحلة، أسامة و أبو سعدة، مخيمر: **نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني، قراءة جديدة** غزة – فلسطين، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، 2009.

إرشيد، سامر: **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، رام الله – فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007.

بلقزيز ، عبد الإله و حامد ، مجدي وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة – الحصيلة والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط1، 2004.

بلقزيز، عبد الإله:**أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، بيروت– لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006.

جبارة، تيسير: **تاريخ فلسطين**، رام الله – فلسطين، دار الشروق، 1998.

الجرباوي، علي:**البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ط1، 1998.

حبش، جورج: **مجلة الهدف، الناطق بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، كانون الثاني 1998.

حبيب، هاني:**منظمة التحرير الفلسطينية إصلاح أم تفويض**، رؤية شهرية الشؤون الفلسطينية، رام الله – فلسطين، العدد 30، 2007.

الحسن، هاني: **الخروج من مأزق أوسلو**، نابلس، مكتبة النصر التجارية، 1998.

الحمد، جواد:**عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني و الأردني، الأردن**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، 1996.

حمدان، أسامة: **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان، 2007.

حميد، راشد: **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964 – 1974**، بيروت– لبنان، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1975.

حواتمة، نايف: **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المعلومات، القاهرة – مصر 2004.

الحوت، شفيق و أسامة حمدان وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية و الانتفاضة الحصيلة والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2004.

الحوت، شفيق:**مؤتمر مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية – نحو أسس جديدة لتمثيل الشتات**، معهد إبراهيم أبو الغد، جامعة بيرزيت، و مؤسسة مواطن الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله – فلسطين، 2005.

حوراني، عبد الله: **منظمة التحرير الفلسطينية أين صارت و كيف تعود، ورشة عمل تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية نحو برنامج وطني مشترك**، غزة – فلسطين، ط2، 2012.

الخالدي مبارك، أحمد: **علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الوطنية إشكالية تدرج سلطات، أم تداول وإحلال، السياسة الفلسطينية**، عدد 15و 16، 1996، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

رائف دياب: ورقة عمل مقدمة حول منظمة التحرير الفلسطينية " فدا "، مركز التخطيط الفلسطيني ، غزة – فلسطين، 2007.

رباح، يحيى: **منظمة التحرير الفلسطينية: وحدانية التمثيل وضرورات التفعيل، كتاب تفعيل وتطوير منظمة التحرير نحو برنامج وطني مشترك ورشات عمل**، 2007.

الريماوي، أحمد: **المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين**، المملكة العربية السعودية، الإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

سعيد، إدوارد: **غزة – أريحا السلام الأمريكي، القاهرة – مصر**، دار المستقبل العربي، 1994.

السيد أحمد، عبد العزيز: **أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، عمان– الأردن، ط1، 2013.

شبيب، سميح: **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، في ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله– فلسطين، ط1، 1999.

شبيب، سميح: **منظمة التحرير الفلسطينية إمكانات التطوير والتحديث في ظل الشراكة السياسية**، تحالف السلام الفلسطيني، رام الله – فلسطين، 2007.

الشرقاوي، سعاد: **مقدمة كتاب النظم السياسية في العالم المعاصر**، 2007.

الشريف، ماهر: **إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو وقفة عند بعض السجلات الفكرية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 70، 2007.

شريف، ماهر: **البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993**، نيقوسيا – قبرص، مركز الأبحاث الاشتراكية في العالم العربي 1995.

صالح، عبد الجواد: **أزمة فتح – تشخيص ودروس لحماس في النظام السياسي الفلسطيني مرحلة متحولة**، رام الله، مركز البراق للبحوث والدراسات، 2006.

صالح، محسن وآخرون: **حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسات الفكر والتجربة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان، 2004.

صالح، محسن: **المجلس الوطني الفلسطيني- إعادة تشكيل وعدالة التمثيل- في منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

صالح، محسن: **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 1998.

صالح، محسن: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** مصر مركز الإعلام العربي، 2003.

الصايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 – 1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، بيروت – لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة جديدة، 2003.

الصوراني، غازي: **الموقف السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها**، مركز التخطيط الفلسطيني، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية تفعيل وتطوير منظمة التحرير، نحو برنامج مشترك، غزة، 2007.

عبد العال، مروان: **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء رؤية الجبهة الشعبية،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان، 2007.

عوكل، طلال: **النظام السياسي الفلسطيني،** مجلة التسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان العدد 8، 2005.

عياد، سعيد: **صراع العقل السياسي الفلسطيني الصدمة والمحنة.. انكسار النظام.. البحث عن الحكم دراسة تحليلية نقدية،** بيت لحم، مركز حيفا للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، 2012.

العياد، سعيد: **صراع العقل السياسي الفلسطيني،** مركز حيفا للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، 2012.

قبعة، تيسير: **إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية،** نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997.

كايد، عزيز: **الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إمكانيات دمج حماس في منظمة التحرير،** مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله – فلسطين، 2011.

ما بعد الأزمة، التيارات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22 – 23 تشرين أول 1998، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره.

المجلس الوطني الفلسطيني، الدولة الفلسطينية وآقع وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة، عمان – الأردن، دار الكرمل للنشر والتوزيع، أوراق الندوة التي عقدت في نابلس استعداداً لمواجهة استحقاق 4 مايو/1999، ط1، 2000.

مجموعة مؤلفين: **وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية** المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، مجموعة دعم وتطوير مسار المصالح الفلسطينية، رام الله– فلسطين 2013.

مجموعة مؤلفين: **وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بناء على نتائج جلسات حوار فلسطينية عقدت في الفترة ما بين 2012 و2013**، مركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله – فلسطين، 2013.

مجموعة مؤلفين، **مؤتمر رام الله الأول – عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية – تقييم التجربة ورؤية المستقبل**، رام الله، المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة – بانورا، ط 1 ، 2005.

محمد، زكريا: **الانتفاضة والإصلاح التنظيمي في منظمة التحرير الفلسطينية**، مجلة فكر الديمقراطي فصلية ثقافية فكرية، عدد 5، 1998.

مسلم، سامي: **البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية**، مجلة الشؤون الفلسطينية العدد 166 – 167، 1987.

المصري، زهير: **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية** (غزة – فلسطين، مكتبة اليازجي، 2008.

مصلح، أحمد: **منظمة التحرير الفلسطينية بين الضرورات الإصلاح وإعادة البناء**، سياسات، رام الله – فلسطين، العدد 23، 2013.

المعري، هاني: **قراءات في اتفاق المصالحة من اتفاق القاهرة إلى إعلان الدولة**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله – فلسطين، 2012.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت– لبنان، 2003.

الموسوعة الفلسطينية، **المجلد الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، ط1.

نافور، سهيل: منظمة التحرير الفلسطينية رؤية الجبهة الديمقراطية، تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان، 2007.

نوفل، أحمد: **إعلان القاهرة الفلسطيني– نحو تأسيس نظام سياسي جديد**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان – الأردن، عدد 31، 2005.

نوفل، أحمد: **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، بيروت – لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

هلال، جميل: **النظام الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**، بيروت– لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006.

المواقع الالكترونية:

نوفل، ممدوح: تجديد بنية المنظممة وإحياء دورها لها أولوية وطنية، 1994.

/http://www.mnofal.ps/ar

نوفل، ممدوح: نشوء وتطور إشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير،1997.

/http://www.mnofal.ps/ar

شريف، ماهر: خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسات الدراسات الفلسطينية.

http://www.palestine-studies.org/ar

الأسطل، كمال: مقدمة القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام 2003

. /http://k-astal.com

الأممية الرابعة، تقويم لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية، موقع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، 2004

. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16654

وثيقة الوفاق الوطني، منظمة التحرير، دائرة الشؤون والمفاوضات

http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=118

اتفاق مكة للوفاق الوطني، مركز المعلومات الوطني – وفا

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3654

المبادرة اليمنية لاستئناف الحوار وإنهاء الانقسام الفلسطيني

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4920

النص الحرفي لاتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني المقترح مصرياً

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922

محضر اجتماع لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 24-2012/2/25

الموقع الرسمي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. http://www.nedalshabi.ps/?p=11187

بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية، مع حركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية 2014/4/23. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9281

خالد محمد صافي، رؤية نحو إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن.

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/232497.html

نايف حواتمه، مبادرة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، حوار المتمدن، 2006. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=60037

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، حزب الشعب الفلسطيني

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3547

خلال لقاء نظمه قطاع المهنيين في حزب الشعب: حول التأكيد على تعزيز عوامل النهوض الفكري

والسياسي والجماهيري، لحزب الشعب، نشر: الخميس 13/اغسطس 2015

ttp://shab.ps/ar/?action=post&postid=5914

الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حزب الشعب الفلسطيني

http://www.plo.ps/category

الموقع الرسمي لحزب الشعب

/http://www.ppp.ps

المراجع الأجنبية:

Cheryl A. Rubenberg, The Civilian Infrastructure of the Palestine Liberation Organization: An analysis of the PLO in Lebanon until June 1982, Journal of Palestine Studies, Vol. 12 (Spring 1983).

William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967, Brookings Institution Press and the University of California Press, 2005

khalidi (walidy) , Palestine reborn, IB Tauris and co, london 1992

Smith (Charles d Palestine and the Arab – Israeli fonflict, Second Edition, St Martin's Press, New York1992.

Tessler(A. Mark) : A History of the Israeli – Palestinian Conflict, Bloomington, Indiana University Press, 1995.

الملاحق

ملحق(1): النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

الباب الأول

مبادئ عامة:

المادة (1)

يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

المادة (2)

تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة (3)

تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني. في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ، فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

المادة (4)

الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

الباب الثاني

المجلس الوطني:

المادة (5)

ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة (6)

إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

إذا شغر مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

المادة (7)

المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة (8)

مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس. ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف. فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى

مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة (9)

يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة (10)

ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.

أي مسائل أخرى تعرض عليه.

المادة (11)

يؤلف المجلس الوطني تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها.

وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرار بشأنها.

المادة (12)

يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

الباب الثالث

اللجنة التنفيذية:

المادة (13)

•يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.

•يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.

•تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.

المادة (14)

تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

المادة (15)

"معدلة" تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

•إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

•إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

•في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي، يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

المادة (16)

اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل،

وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

المادة (17)

تتولى اللجنة التنفيذية:

•تمثيل الشعب الفلسطيني.

•الإشراف على تشكيلات المنظمة.

•إصدار اللوائح والتعليمات، واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

•تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها. وعلى وجه العموم، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

المادة (18)

يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

المادة (19)

تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

•الدائرة العسكرية.

•دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.

•دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.

•دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.

•دائرة الشؤون الإدارية.

•أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها، ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين. ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

المادة (20)

تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف، أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة.

المادة (21)

تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخابها.

المادة (22)

يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الرابع

أحكام عامة:

المادة (23)

تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

المادة (24)

تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري، وتعبئة جميع طاقات التحرير.

المادة (25)

ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني، لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

المادة (26)

موارد الصندوق تتألف من:

- ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص.
- المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.
- طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعمالها في المعاملات البريدية وغيرها.
- التبرعات والهبات.
- القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.
- أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

المادة (27)

تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان "نصرة فلسطين"؛ لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

المادة (28)

يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية، وتكون اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

المادة (29)

يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة (30)

تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائه.

الباب الخامس

أحكام انتقالية:

المادة (31)

يحل المجلس الوطني المنعقد في القاهرة بتاريخ 1968/7/10 محل المجلس الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى النظام.

المادة (32)

تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداء من 1968/7/10 إذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى، أو أن يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها.

المادة (33)

يحق للمجلس الوطني، وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

جرى التعديل بتاريخ 1991/9/23 في الدورة العشرين للمجلس.

المصدر: وكالة الانباء الفلسطينية وفا(http://www.wafa.ps/)

ملحق (2): اتفاقية أوسلو

اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ– حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)–1993/9/13

البند (1)

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية :

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني، إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

أ– هدف المفاوضات :إن هدف المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ب– من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

البند (2)

إطار الفترة الانتقالية:

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

البند (3)

الانتخابات:

أ- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

ب- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق؛ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

ت- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

البند (4)

الولاية:

سوف تغطى ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

البند (5)

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

أ- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

ب- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ت- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

ث- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

البند (6)

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات:

أ- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

ب- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة

والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

البند (7)

الاتفاق الانتقالي:

أ- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

ب- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى: هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات عن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً لـ (البند التاسع) والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

ت- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً لـ (المادة 4) أعلاه.

ث- من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى: بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطين لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

ج- بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند (8)

النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين؛ بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند (9)

القوانين والأوامر العسكرية:

أ- سيخول المجلس بالتشريع- وفقاً للاتفاق الانتقالي- في جميع السلطات المنقولة إليه.

ب- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

البند (10)

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية- الفلسطينية :

من أجل توفير تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية وفلسطينية؛ من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

البند (11)

التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

إدراكاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة (كملحق 3 وملحق 4) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

البند (12)

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر؛ للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى؛ لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر- بالاتفاق- على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

البند (13)

إعادة انتشار القوات الإسرائيلية:

أ- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس؛ سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.

ب- عند إعادة انتشار قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

ح- سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه.

البند (14)

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا :

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق (2).

البند (15)

تسوية المنازعات:

أ- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة (10) أعلاه.

ب- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

ج- يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء إلى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

البند (16)

التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج إقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق (4).

البند (17)

متفرقات:

-يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

-جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق به، سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المصدر: وكالة الانباء الفلسطينية وفا(http://www.wafa.ps)

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	122
2	اتفاقية أوسلو	131

جدول المحتويات

إقرار : ..... **Error! Bookmark not defined.**

شكر وعرفان ..... ب

الملخّص ..... ت

Abstract ..... ث

الفصل الأول 1

خلفية الدراسة 1

1.1 المقدمة: 1

3.1 أهمية الدراسة 3

4.1 أهداف الدراسة: 3

5.1 مشكلة الدراسة: 4

6.1 أسئلة الدراسة: 4

7.1 منهجية الدراسة 5

8.1 حدود الدراسة 5

9.1 الدراسات السابقة 6

التعقيب على الدراسات السابقة 14

10.1 فصول الدراسة 14

الفصل الثاني 16

منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني 16

1.2 المقدمة 16
2.2 المبحث الأول: نشأة وتطور منظمة التحرير الفلسطينية 16
1.2.2 فلسطين في الجامعة العربية: 16
2.1.2 الدول العربية والدعوة لإنشاء كيان خاص بالفلسطينيين 18
3.1.2 الإطار الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية: 22
4.1.2 مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية 23
2.2 المبحث الثاني: النظام السياسي الفلسطيني ومراحل التطور البرنامجي للمنظمة 29
1.2.2 النظام السياسي الفلسطيني 29
2.2.2 التحولات البرنامجية للمنظمة للوصول لنظام سياسي عام 1994 32
3.2.2 اتفاقية أوسلو عام 1993 ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية 39
4.2.2 قيام السلطة الفلسطينية 42
5.2.2 الهيكل المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية 45
الفصل الثالث 48
خصوصية موقع المنظمة ومحورية دورها في النظام السياسي 48
المقدمة 48
1.3 المبحث الأول: محورية دور منظمة التحرير في النظام السياسي 49
2.3 المبحث الثاني: خصوصية موقع المنظمة في النظام السياسي الفلسطيني 55
الفصل الرابع 69
مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني 69
1.4المقدمة 69
2.4 المبحث الأول: إصلاح منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها 70
1.2.4 مقولة إصلاح المنظمة الأسباب والدوافع 70
2.2.4 كيفية إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية 77

2.4 المبحث الثاني: مبادرات إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية 79
4. 3 المبحث الثالث: أبعاد إصلاح المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها 84
4.4 المبحث الرابع: تصورات واقتراحات عملية إصلاح المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها.... 86
1.4.4 إصلاح اللجنة التنفيذية حسب النظام الأساسي للمنظمة 87
2.4.4إصلاح المجلس الوطني الفلسطيني واعادة انتخاب أعضاء جدد للمجلس 89
5.4 المبحث الخامس: نظام الكوتا والإنابة الثورية 91
6.4 المبحث السادس: إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية..... 94
1.6.4 حركة فتح ورؤيتها في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية..... 94
2.6.4 الجبهة الشعبية ورؤيتها في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية 95
3.6.4 رؤية الجبهة الديمقراطية حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية 98
4.6.4 رؤية حزب الشعب حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية 100
5.6.4 رؤية حركة حماس حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية 101
6.6.4 رؤية حركة الجهاد الإسلامي حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية..... 104
7.4 المبحث السابع: علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام السياسي بعد الإصلاح 107
النتائج والتوصيات:..... 109
التوصيات: 111
المراجع 112
المواقع الالكترونية:..... 118
الملاحق 121
فهرس الملاحق 139